

دراسات صحفية

الدكتور عيسى الدين الرفاعي

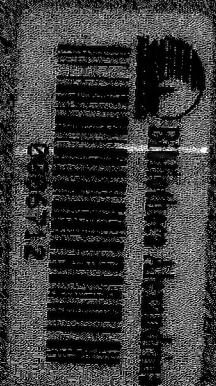
تاريخ الصحافة السورية

الطبعة الأولى

الإشراف الفكري من الأستاذ



طاهر الخوارزمي



تاريخ الصحافه السورتيه

دراسات صحفية

تاريخ الصحافة السورية

١٩١٨ - ١٩٤٧

الجزء الثاني

الانتداب الفرنسي حتى الاستقلال

تأليف

الدكتور شمس الدين الرفاعي

دكتوراه في الصحافة من كلية الآداب
بجامعة القاهرة



دار المعارف بمصر

الناشر : دار المعارف بمصر - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.ع.م

إهداء

«والعصر. . إن الإنسان لفي خسر. . إلا الذين آمنوا. . وعملوا
الصالحات . . . وتواصوا بالحق . . . وتواصوا بالصبر» .
(صدق الله العظيم)

مقدمة

يرجع الاعتراف بأهمية دراسة الصحف والتأريخ لها إلى العهد الذي أصبحت فيه الشعوب محتاجة لمعرفة تاريخ نضالها من أجل الديمقراطية ، وبمضي الزمن أصبح لكل أمة تاريخها الصحفي ترى من خلاله حياتها السياسية والاجتماعية تتأمل في مجرى أحداثه إذا ما أرادت أن تدرك مفهوم قيمة جهدها البشري .

فالتأريخ للحياة السياسية ودور الشعب السوري في الكفاح الوطني في عهد الانتداب الفرنسي ما بين الحربين العالميتين ما هو في الواقع إلا تسجيلاً أميناً للنشاط الصحفي في تلك الفترة . لذلك يجدر بكل من يهتم بالصحافة السورية خاصة وبالصحافة العربية عامة أن يقف على خلجاتها وكفاحها من أجل الاستقلال السوري والديموقراطية الحقة .

ولني شديد الاعتزاز بأن أصدر الجزء الثاني من تاريخ الصحافة السورية في عهد الانتداب الفرنسي بكلمة ألقاها السيد نصوح بابيل نقيب الصحفيين السوريين في حفل استقبال لمراسلي الصحافة الأجنبية في دمشق ، لما له في نفوسنا من الاحترام والتوقير لخدماته الوطنية الجليلة وللتاريخ الصحفي السوري خاصة وللصحفيين عامة .

كلمة نقيب الصحفيين السوريين (نصوح بابيل)

لعبت الصحافة السورية دوراً هاماً في تاريخ العرب الحديث، ففي بداية هذا القرن ظهرت جرائد باللغة العربية أثرت تأثيراً بالغاً في الفكر العربي القوي، وكان من جراء ذلك أن اضطهدتها الحكومة العثمانية. وقد كانت دعوة تلك الصحف هي الشرارة الأولى للثورة العربية الكبرى تلك الثورة التي حدثت أثناء الحرب العالمية الأولى ضد الحكم العثماني الذي عمل على محاولة وأد اللغة العربية وعلى دفعها إلى داخل الجزيرة العربية.

وعندما تم جلاء الترك عن سوريا سنة ١٩١٩ وحصلت على استقلالها انطلقت الأحاسيس القومية المكبوتة، وكذلك قوى الحرية المستكنة دفعة واحدة. وهكذا ابتداءً عدد من الصحف اليومية في الظهور في عهد الملك فيصل الأول. شاركت في المطالبة بالاستقلال التام واشتركت في الصراع ضد الاستقلال الاستعماري وكذلك حرضت الرأي العام على التمسك بحقوقه قبل مؤتمرات الدول الأجنبية التي أرادت تقسيم الأقطار العربية إلى مناطق نفوذ إنجليزية وفرنسية.

ولقد كانت دمشق مركزاً لهذه الحركة القومية حيث أصبحت بؤرة تنبج إليها أنظار العرب، وكان ملكها وبرلمانها وصحافتها مناط آمالهم.

وعندما احتل الفرنسيون سورية سنة ١٩٢٠ اختفت الصحف التي ظهرت أثناء فترة الاستقلال، وحل محلها صحف أخرى بعضها ذا نزعات متطرفة والآخر ذا نزعات معتدلة وإن اشتركت كلتاهما في حمل لواء الحركة القومية ضد الاستعمار الفرنسي - وقد كان لأقلام الصحفيين تأثير عظيم في إضرام الثورة السورية التي استمرت مدة عامين تقريباً.

عندما اضطهد المستعمرون الفرنسيون الصحفيين اضطهاداً عظيماً بعد الثورة السورية سنة ١٩٢٦ اختفى عدد من الصحف وظهر بدل منه عدد آخر لا يقل حماسة ولا بطولة من تلك التي ذهبت ضحية الاستبداد الفرنسي.

ولم يزد عدد الصحف اليومية في سوريا بعد الثورة السورية الكبرى ، عن عشر جرائد حيث تولت اثنتان منهن مهمة مقاومة الاستعمار الفرنسي والتحدث بلسان العناصر القومية وهاتان هما « القبس ، والأيام » ولذلك فقد صودرتا مرات عديدة وفترات طويلة مما أدى إلى خسارتهما خسارة فادحة ، ومع ذلك فإن الاضطهاد الفرنسي لم يزد هما إلا إصراراً مما دعا السوريين إلى اتخاذهما كمدسة وطنية يتعلمون فيها كيف تكون التضحية إذا ما دعت الظروف الوطنية ذلك ، وكذلك الإخلاص الدائم للوطن .

ولقد كان نتيجة نشوب الحرب العالمية الثانية واجتياح سورية اضطرابات سياسية شأنها في ذلك شأن بقية أجزاء العالم ، فرض رقابة على الصحف السورية إلى جانب ما كان من قوانين صارمة جائرة تحد من نموها وحريتها ، وذلك حتى انتهاء الحرب ، فشرعت سورية في تخليص نفسها من قيود الحكم الاستعماري ، وأخيراً حصلت على استقلالها ، وعادت تنعم بالحرية الوطنية .

ولقد شهدت سوريا بعد سنة ١٩٤٥ ظهور مجموعة ضخمة من الصحف والمجلات لم تشهدها من قبل ففي دمشق وحلب ظهرت عشرات من الصحف اليومية وعشرون صحيفة أخرى في بقية أجزاء سورية لدرجة أن بلغ عدد الصحف اليومية والأسبوعية سنة ١٩٤٨ خمساً وأربعين صحيفة . أما عدد الصحف الرئيسية الواسعة الانتشار فلم تزد عن عشرة في نواحي سورية ، ولقد تحير الناس والحكومة من هذا العدد الضخم من الجرائد في دولة لا يزيد عدد سكانها عن أربعة ملايين نسمة .

نصوح باييل

الباب الأول

الفصل الأول

الصحافة السورية في عهد الحكم الفيصلي الاستقلالي

لمحة تاريخية :

لم تعرف البلاد السورية أثراً للحكم الذاتي بمعناه الصحيح قبل الحرب العالمية الأولى ، فقد كانت سوريا جزءاً من الدولة العثمانية خاضعاً لحكم السلطنة قروناً طويلة ، ولم يكن لها في مدى خمسة قرون تقريباً أى حق في الحكم والسلطان شأنها شأن المستعمرات المحكومة حكماً مباشراً . ثم وضعت الحرب أوزارها فتسنى لسورية أن تضع مبادئ النهضة — التي كانت تنمو بذورها وتزدهر دوحها سرّاً — موضع التنفيذ أيام حكم السلاطين السابقين واستطاعت أن تؤسس بنيان دولتها وتقيم أسس الحكم الصحيح فيها .

ولكن عمر هذه الحكومة العربية قصير لم يبلغ السنتين من تشرين أول (أكتوبر) عام ١٩١٨ إلى حزيران (يونيو) عام ١٩٢٠ .

ومن جهة أخرى فقد باشرت في تعريب المدارس السورية وفي تحويل اللغة في الدواوين من التركية إلى العربية وتأسيس المجمع العلمي « ومجلة التربية والتعليم » وغيرها ومدرسة الحقوق وإلى إعادة فتح مدرسة الطب التي نقلت في عهد العثمانيين إلى بيروت ووجهت التعليم توجيهاً عربياً قومياً ضاداً .

أما من جهة الصحافة فقد ظلت تتمتع بحريتها ضمن حدود القانون ويضطرد ازدهارها البطيء بسبب الرقابة المفروضة عليها حتى وافت سنة ١٩١٤ ، وكانت الصحف تتبع الأحداث السياسية وتضاعف على الدوام معداتها الفنية وتواصل التنافس في ما بينها لاجتذاب مزيد من القراء ومزيد من الإعلانات المجزية حتى قامت الحرب العالمية الأولى .

وكان للحكومة التركية هدفان : -

أولاً : مراقبة الصحافة باعتبارها أداة لنشر الأخبار وإفشاء الأسرار العسكرية زمن الحرب .

ثانياً : استخدامها كأداة للدعاية ، ولتعبئة الرأي العام .

ولهذا فقد فرضت رقابة صارمة على المطبوعات والصحف والنشرات إلا أن هذه الرقابة ألغيت في مطلع عام ١٩١٧ لكي تسمح للصحافة بأن تعبر عما يكنه الشعب من ضيق زمن الحرب بسبب حرمانه من الحريات العامة وبالتالي لكي تكون بمثابة صمام الأمان لإزاء النفور والاشمئزاز من حكم الساسة الأتراك والموالين لهم في البلاد العربية ، وقد ثبت في بادئ الأمر أنه إجراء حكيم ولكن البلاد العربية لم تخذع بهذا المظهر التحرري في أثناء الحرب العالمية ثم تبدلت حالة الصحف الاقتصادية بسبب اختفاء الإعلانات وأزمة الورق وصعوبة النقل في بعض المناطق .

وعندما دخل الأمير فيصل البلاد السورية تغيرت الحال فاختلفت عدة صحف وظهرت صحف أخرى وغيّرت صحف أخرى لهجتها رأساً على عقب ومن بين هذه الصحف : « المقتبس » و « العروس » و « حرمون » و « العقاب » و « لسان العرب » و « الحق » و « المدرسة » و « نور الفيحاء » و « الأقلام » و « فتي العرب » : و « الاستقلال » و « العلم العربي » و « الأردن » و « الفلاح » وكذلك صدرت عدة جرائد عربية الروح والاتجاه كان أقواها وأكثرها ذيوياً وانتشاراً جريدة « العرب » ، « الراية » و « المصباح » و « حقوق البشر » و « الوطن » و « الصاعقة » و « النهضة » و « البريد السوري » واستأنفت صحيفة « التقدم » لإصدارها بعد أن توقفت خلال الحرب العالمية الأولى وهي الصحيفة الوحيدة التي بقيت لنا من صحف العهد التركي ، وخلال الحرب العالمية الأولى ظلت حلب بدون جرائد .

ولقد استفادت الصحف في العهد الفيصلي كثيراً حتى إن بعضها كان يتناول مشاهرات خاصة وبعضها يتناول ما يلزمه من الورق وكان الإقبال على المطالعة لا بأس به كما أن الصحف استشعرت بعض الحرية فيما تكتب وتنشر ربما كان هذا العهد من أجمل العهود وأخصبها للصحافة والحركة الأدبية والعلمية في دمشق لم تر مثله منذ مئات السنين بعد أن كانت الصحف خلال العهد التركي مختلفة

الزراعات ومتباينة الغايات فإنها أخذت تناقش المشاكل الوطنية والاجتماعية والمسائل الاقتصادية وأسس الإصلاح التي تحت على البناء الاستقلالي . وبعد أن كانت الدساتير قائمة على قدم وساق فكلمة واحدة يستروح منها التعريض بوال من الولاة أو أحد كبار الموظفين كانت كافية للحكم على صاحبها بالسجن أو النفي أو العذاب لهذا كان حملة الأقلام عموماً ، وأصحاب الصحف خصوصاً عرضة للنقمة وهدفاً للويل .

وهذا ما حدث للصحفي محمد كرد علي من تعطيل لصحيفتيه « المقتبس » و « مجلة المقتبس » عدة مرات لأسباب شخصية وهربه تحت جناح الظلام متخفياً إلى مصر وديار الغرب ، وكذلك ما وقع لأنيس سلوم عندما بلغ الولى صادق باشا متصرف عكا وحماء يومئذ بعض أبيات شعر تتضمن قذفاً فيه فحقد عليه وآهمه بمسائل سياسية لا أصل لها وكاد يسجن .

ولما أعلنت الحرب العامة طويت صفحة كثير من الصحف والمجلات أمثال « الرأي العام » و « المشكاة » و « الشرق » و « سوريا » كما أنه صدر غيرها ولكنها كانت لساناً للكذب والتمسح والاستجداء .

ومن الصحف القومية والوطنية في سياستها التي كانت في ذلك العهد « المقتبس » و « الاتحاد الإسلامي » و « الحقائق » وكانت هناك نشرة تصدر باللغتين العربية والتركية حررها مدة من الزمن شاكر الحنبلي ، هي محشوة بالمغالطات عن أخبار الوقائع الحربية بين الحلفاء والدول الوسطى ، وكانت هذه النشرة تصدر عن دار السفارة الألمانية^(١) .

الصحافة زمن الحكم الفيصلي :

عندما أوشكت الحرب على النهاية ، وأصبحت البلاد تحت الحكم الفيصلي العربي ، تحسنت حال الصحافة وألغيت الرقابة التي فرضها الحكم العثماني ، فقد كان القواد العسكريون السوريون يتبادلون الأحاديث الصحفية الحرة الوطنية مع الصحفيين المدنيين بروح التعاون ، وأخذ بعض المراسلين الحربيين يتتبع العمليات العسكرية الحربية .

(١) محمد كرد علي - المذكرات - جزء ١ ص ١٩٥ .

وهكذا فقد اندمج المراسلون الحربيون والمدنيون في عملهم ، وباشروا تأدية هذه المهمة الوطنية .

وكان من الطبيعي أن تلغى الرقابة بعد أن تمكن العرب من تحرير البلاد العربية ، وبعد أن وضعت الحرب أوزارها عام ١٩١٨ .

وعندما تم جلاء الترك عن سورية ، وحصلت على استقلالها انطلقت الأحاسيس القومية المكبوتة وكذلك قوى الحرية المستكنة دفعة واحدة ، وابتدأ عدد من الجرائد اليومية في الظهور في عهد الملك حسين والملك فيصل الأول - شاركت في المطالبة بالاستقلال التام واشتركت في الصراع ضد الاستغلال الاستعماري ، وكذلك حثت الرأي العام على التمسك بحقوقه قبل مؤتمرات الدول الأجنبية التي أرادت تقسيم الأقطار العربية إلى مناطق نفوذ إنجليزية وفرنسية .

ولقد كانت دمشق مركزاً لهذه الحركة القومية حيث أصبحت بؤرة تتجه إليها أنظار العرب وكان ملكها وبرلمانها وصحافتها مناط آمالهم .

فقد استعادت الصحافة حياتها الطبيعية ولم تكن في حاجة إلى رقابة وتوجيهات ، وكانت الصحف الوطنية قد انقطعت عن الظهور بعد أن كان الكثير منها قد زاد بسبب ظروف الحرب الخاصة في عدد النسخ التي تطبعها بسبب ما أوجدته الأحداث السياسية من اهتمام غير عادي بمختلف الشؤون ، وفي سبيل الاستعداد لإصلاحات شاملة على أسس وطنية استقلالية .

وكان من الطبيعي أن يهتم الأمير فيصل بالصحافة الوطنية بعد هذا الانتصار الكامل للقوى الوطنية ، فقد دعا رؤساء تحرير الصحف السورية بدمشق ، وطلب منهم توجيه الرأي العام نحو تأسيس نظام استقلالي وطني في سوريا ويهدف بذلك إلى إقناع الصحفيين إقناعاً تاماً كي يستطيعوا القيام بعمل يمهّدون به للنظام الديمقراطي الجديد في ميدان السياسة ، وينبذون الأفكار والأهداف التي تخدم أشخاصاً ولا تخدم أفكاراً وطنية .

وبالتالي فقد طلب من أصحاب الصحف السورية المعطلة إصدار صحفهم بعد أن عطلتها قوانين الحكم العثماني المتعسف ، وعاون بعضها على الإصدار ويقول محمد كرد علي : « عندما عقدت الهدنة ودخل الأمير فيصل دمشق مع الجيش العربي

وجيوش الحلفاء ، كان أول ما طلب إلى أخني أن يكتب إلى في استانبول بالحضور حالا ، ولما زرته كان لقاءنا لقاء أخ بأخيه وتفضل وعاون المقتبس على الصدور وكان توقف قبل جلاء العثمانيين عن دمشق» (١).

جريدة العاصمة الرسمية السورية :

أصدر الملك حسين إلى جانب لإصدار الصحافة الشعبية التي ذكرناها صحيفة رسمية تنطق بلسان الحكومة السورية في ١٧ شباط (فبراير) عام ١٩١٩ الموافق الاثنين في ١٧ جمادى الأولى عام ١٣٢٧ باسم « العاصمة » تصدر مرتين في الأسبوع في يومى الاثنين والخميس بثمان صفحات ، طولها ٣٠ سم وعرضها ٢٤ سم وعلى ثلاثة أعمدة في كل صفحة ، وطول كل عمود ٢٥ ١/٣ سم وعرض العمود ٦ ١/٣ سم وجاء في المقال الافتتاحي بعد مقدمة طويلة في شكر الله وحمده خطة الصحيفة ومسلكها » . . .

. . . « أما خطة هذه الجريدة ومسلكها فهو كما ذكرنا نشر قوانين الحكومة وأنظمتها ومقرراتها وبلاغاتها الرسمية مع ذكر نتف من الأخبار المحلية ، وستعنى في درج تصاوير بعض رجال النهضة العربية ، مع الإلماع إلى شىء من تراجمهم ، وتطرق الموضوعات التي تظن فيها فائدة اجتماعية أو علمية تعود على الأمة بالخير والصلاح . وعلى البلاد بالرق والنجاح ، مستفرغة لذلك وسعها ، باذلة أقصى مجهودها حتى لا يفوتها الغرض الذي ترمي إليه من خدمة أممتها وتعزيز بنيان استقلالها وتأييد كلمتها ، إذ أن الأمة العربية التي نشطت من عقال الاستبداد ، ودخلت في دور الاستقلال بعد أن ضححت في سبيل ذلك دماء أبنائها وكل عزيز لديها ، ما زالت في طور النشوء وهي أمام تجارب صعب مراسها وعقبات كثود ليس بالهين اجتيازها ، فأعين العالم كله شاخصة نحوها تتأثر خطاها وتحلل كل عمل من أعمالها ، فجلدير بها أن تبرهن للعالم بحزمها وبتصرفها وحسن إدارتها ، أنها صالحة للاستقلال قادرة على إدارة شئونها بنفسها حتى لا تضيع شهرتها التاريخية وثقة الأمم المصادقة لها .

هذا ما جعل موقف الأمة العربية اليوم من أخرج المواقف وأدقها لا سيما في مثل هذه الآونة التي اجتمع فيها مؤتمر الصلح لتعيين مقدرات الأمم وتنظيم خريطة العالم ، فإذا برهنا بعملنا وحسن إدارتنا على رشدنا السياسى واستعدادنا لإدارة شئوننا بأنفسنا ، ظفرتنا بضالتنا المنشودة وكان لنا في هذا الدور الجديد حظ وافر ومستقبل مجيد . لذلك يتحتم على كل فرد من أفراد هذه الأمة مواصلة السعى الحثيث لخدمتها على قدر استطاعته واستعداده ، حتى تخرج من مأزق هذا الامتحان ظافرة مكلفة بأكاليل النصر والنجاح . ويجب أن نعلم أن كل عمل من أعمالنا المقرونة بالتعقل والتؤدة ونفوذ النظر والبعد عن التعصبات الجاهلية والنعرات المذهبية يكون بمثابة لبنة في بناء هذه الحكومة العربية ، وزهرة في إكليل ظفرتها الذى نسعى إلى أن نكليلها به . فإذا قام كل منا بواجباته المكلف بها حق القيام ، اجتمع من هذه الأعمال الصغرى سلسلة أعمال كبرى تتجلى فيها عظمة الأمة العربية واستعدادها الفطرى ، فيخرس لسان العدو ويخفت صوت الرقيب .

هذا ما أردنا أن ننبه إليه الخواطر في هذه المقدمة راجين من الله الهداية إلى أقوم الطرق والمسالك ، فهو ولى التوفيق والهداية وله الحمد فى البداية والنهاية » . وكتب فى نهاية الصفحة الثامنة اسم (المطبعة الحكومية العربية) وذلك بموجب قانون المطبوعات العثمانى وقانون المطابع اللذين كانا فى العهد العثمانى مطبوعان فى البلاد السورية حتى بعد انسحاب الجيوش العثمانية من سوريا ، وبقي القانون سارى المفعول من حيث كتابة اسم المطبعة فى آخر الصفحة الثامنة من الجريدة .

ولما تأزمت الحالة السياسية بين الملك فيصل والحكومة الفرنسية والحكومة البريطانية فى موضوع رفض الانتداب وأمانى الصهيونية فى فلسطين وأمانى الفرنسيين فى تقسيم البلاد السورية وقرارات عصبة الأمم فى الانتداب على سوريا ولبنان والبلاد العربية الأخرى ، عمدت الحكومة إلى تغيير إدارة الصحيفة ونقلها من يد مدير المخابرات العامة إلى مدير سياسة الجريدة المسئول ليتولى شئونها الصحفية ، وذلك حتى يتسنى للشعب إدارتها منذ العدد السابع والأربعين الموافق فى ٤ آب (أغسطس) عام ١٩١٩ ولكى تتمشى مع مصالح الشعب عامة والحالة السياسية بصورة خاصة^(١) .

(١) جريدة العاصمة - العدد ٤٧ الاثنين ٤ آب (أغسطس) عام ١٩١٩ .

وقد استدعى لها الصحفي النابه محب الدين الخطيب من البلاد الحجازية لتسلم مهام الإدارة . وأخذ هذا المدير الجديد يشكل الرأي العام السوري ، لتهيئة الجو السياسي في البلاد العربية لحياة دستورية جديدة ، ومحاربة قوى الاستعمار ورفض الاتفاقات الدولية بعد أن تأزمت الحالة السياسية الدولية ، وبالتالي المطالبة بالوحدة العربية الشاملة والاستقلال التام في البلاد العربية .

فقد أخذ يكتب الكلمات الملتهبة حماسة في المقال الافتتاحي لجميع الأعداد مثل (تجاه التاريخ ، قوميتنا العربية ، حى على الفلاح ، العمال والغلاء ، والقدوة ، ورجال الغد ، ونصائح ، وقوة الحق) وكان يوقع في نهاية المقال بموجب المادة الخاصة بها من القانون الصحفي الصادر في البلاد العثمانية وبالتالي كان يكتب اسم (مطبعة الحكومة العربية) في نهاية الصفحة الأخيرة .

وقد صدر عن العدد ٢٤ ملحقةً وكان الأول من نوعه في فن الصحافة الشعبية والرسمية ، وكان ذلك بتأثير الأحداث الخارجية ، وأخبار عصبة الأمم والانتخابات ، وقد نشر هذا الملحق مقالاً سياسياً للملك فيصل تحت عنوان (البيان السياسي الخطير الشأن . خطبة سمو الأمير في دار الحكومة) .

ويجمل القول ، فقد كانت الصحيفة الرسمية تحتوي على جميع الاتجاهات الفكرية المعاصرة والمذاهب العلمية الحديثة من اقتصاد وسياسة وأدب وتاريخ وتربية وكانت خليطاً بين الصحافة الرسمية والصحافة الشعبية في يومنا هذا ، وقد تردد هذا في المقالات الافتتاحية .

ويشرح مدير الجريدة المسئول سياستها وما تمكنت من نشره وتقديمه ويعد بإصلاحها وترقيتها فيقول . . . دخلت الجريدة (العاصمة) سنّها الثانية ابتداء من العدد (١٠٣) ، وقد حاولنا في سنّها الأولى على قدر العجز — أن تكون صحيفة نافعة بما تردده من صلي التذكير بما تحتاج إليه من الوسائل الجدية للإصلاح ، فضلاً عن وظيفتها الأساسية التي هي نشر بلاغات الحكومة والأوامر الرسمية والمواد القانونية وما هو بمعنى ذلك ، ولم نأل جهداً في اطلاع القراء على شئ من الأحوال الداخلية والخارجية بالمقدار الذي يتحملة حجم الصحيفة ويلائم الخطة الموضوعية لها . هذا وإننا نجهد الآن في إعداد الوسائل لترقية هذه الصحيفة في سنّها الثانية

من جهة المواد التي تنشر فيها وسرعة إيصالها إلى المشتركين في الخارج ، وإن إدارة العاصمة تتقبل مع الشكر كل رأى إصلاحى يرد إليها في هذا الباب من قرائها الأفاضل ، وهم الصفوة المختارة من رجال الأمة الساعية إلى ما فيه خيرها وسعادتها والله الموفق »^(١).

الصحافة السورية وحربها ضد الاستعمار :

كانت الحكومة الفرنسية - حتى في زمن كليمنصو نفسه - قد عقدت نيّتها على تعزيز النجاح السياسى الذى ضمن لها الاتفاق مع بريطانيا بالقوة العسكرية ، فعينت الجنرال خورو أحد كبار قوادها مندوباً سامياً وقائداً عاماً في الشرق ، وقررت إرسال قوة فرنسية كثيرة فوقع ذلك وقعاً سيئاً في المحافل العربية والبلاد السورية ، ثم جرت الحوادث تبعاً حتى أعلن المؤتمر السورى والمؤتمر العراقى في قراراتهما في الاستقلال والاتحاد فأثار اعتراض الفرنسيين والبريطانيين على حد سواء ، وأنكر اللورد كرزن إنكاراً شديداً على أية هيئة في دمشق أن تبحث في مصير العراق وفلسطين. وكان رد الفعل في الصحافة السورية قوياً ، فقد توحدت الصحف الوطنية الحرة ونصّبت نفسها الحارسة على مقدرات الحكم ، وأخذت تدافع عنه وتدبج المقالات والرسائل المطولة للملك وللزعماء السوريين والعرب ، وتهاجم الانتداب والسيطرة الاستعمارية على البلاد العربية وخصوصاً السورية ، وأخذت تنشر البيانات المطولة للحكومة السورية بعد تأليفها^(٢) برئاسة رضا الركابى والملك فيصل ، ثم مقالات ضافية في عيد المملكة السورية ، ثم نشرت بيان الحكومة السورية في المؤتمر السورى^(٣) . ولم تعد توقع المقالات السياسية باعتبارها صادرة عن الإدارة الوطنية لا عن المدير المسئول . ثم حملت الصحف حملة عنيفة بسبب الأخبار الخارجية وعظم القلق بشأن الاتفاقات الدولية والضغط على الحكومة السورية الملكية الجديدة ، فأخذت الصحف تنشر رسائل جلالة الملك المعظم إلى الرئيس ولسن بتوقيعه على الصفحة الأولى ، والثانية وإلى اللورد كرزن بتوقيع عوفى عبد الهادى في الصفحة الثانية وإلى الجنرال خورو على الصفحة الثالثة بتوقيع عوفى عبد الهادى^(٤).

(١) صحيفة العاصمة - العدد ١٠٣ .

(٢) جريدة العاصمة - العدد ١٠٨ في ١١ آذار (مارس) عام ١٩٢٠ .

(٣) جريدة العاصمة - العدد ١١٣ في ١٨ آذار (مارس) عام ١٩٢٠ .

(٤) جريدة العاصمة - العدد ١١٤ في ٥ نيسان (إبريل) عام ١٩٢٠ .

وهكذا فإن تشبع الملك بالاتجاهات الوطنية الحرة ، قد أعطت للصحافة السورية حريتها في ظل الملكية ولم يعرف في تاريخها الصحفي أنها لعبت دوراً أخطر من ذلك الذي ارتضته لنفسها ، إذ أصبحت حرية الصحافة خلال هذه الفترة القصيرة (منذ تولي الملك زمام الأمور بعد الحرب العالمية الأولى وتنصيبه ملكاً) لا حدود لها وأخذ سيل حقيقي من الصحف ينهر في شوارع العاصمة السورية وبلغ عددها العشرات ، ولم تعد تقتصر على السياسة وحدها ، كما شاهدنا ذلك في الجريدة الرسمية أيضاً دون الشعبية ، وأصبح كل من له شهرة ولو ضئيلة من أصحاب الأقلام من الآداب أو الفنون أو السياسة يلقي بنفسه في عالم الصحافة ، وكان من الصعب العثور على شخصية معروفة من شخصيات ذلك الجيل لم يشغل بالصحافة ، فقد عمل بها شاكر الحنبلي ، ومحمد كرد علي ، وزكي الخطيب وناصر التهامي ، وأحمد كرد علي ، وسهيل التياني ، ومعروف الرصافي ، ومحب الدين الخطيب وغيرهم .

تأسيس مديرية المطبوعات وتنظيم الصحف والمطابع السورية :

وفي ٢٦ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٠ عقدت إنجلترا وفرنسا وإيطاليا واليابان مؤتمراً في سان ريمو لم تشترك فيه الولايات المتحدة التي أصبحت بمعزل عن السياسة الأوروبية ، بعد أن كانت أمل البلاد العربية في الحصول على موافقتها في الاستقلال التام للبلاد العربية ، نالت فيه فرنسا الانتداب على سوريا ولبنان ، وبريطانيا الانتداب على العراق وفلسطين ، وجرى التقاسم عملياً قبل توقيع المعاهدة مع تركيا وقبل إقرارها ، واستولت الدولتان على بلاد العدو المحتلة التي كانتا تحتججان بالشرع الدولي على الحكومة السورية ، كما أحدثت تبديلاً في أوضاعها ، وعدته مخالفاً للقوانين والتقاليد ، ولكنهما استباحتا ما حرمتاه على غيرهما لأن في يديهما القوة التي تسوغ للدول الخليفة أن تكون المرجع الأعلى في توزيع الانتدابات على أن تضع الدولة المنتدبة صك الانتداب ويوافق عليه مجلس العصبة ، وقد أبلغ المارشال اللبي الملك فيصل قرار مؤتمر سان ريمو الذي كان بدء النهاية بل النهاية نفسها ودعا أن يسافر إلى باريس لبسط قضيته بكل تفاصيلها ملحاً عليه أن لا يبطئ في السفر ، وكان رأى مستشاري الملك أن يتوجه مع وفد يعتمده ، وأن لا يتوجه بنفسه وكانت

المشكلات تزداد كل يوم بين سورية والفرنسيين حتى استحكمت حلقات الخطر فعقد النية على أن يسافر بنفسه إلى أوروبا إجابة لدعوة بريطانيا المتكررة^(١) . ومن جهة أخرى فقد قامت الصحف في حملاتها الصحفية اليومية تدبج المقالات والخطب الحماسية بشأن الموقف السياسي والدفاع عن الوطن ، وتضاربت الآراء في تلك المواضيع السياسية الهامة .

لذلك أرادت الحكومة بعد هذا السيل من العاطفة الوطنية المضطربة في نفوس الصحفيين والصحافة أن تنظم الصحافة للاعتماد عليها في تكوين الرأي العام وتشكيله وتوجيهه الوجهة القوية الصارمة ضد الاستعمار الأوربي فقد أصدرت في يوم الإثنين ٧ من آيار (مايو) عام ١٩٢٠ بياناً موجهاً إلى أصحاب الصحف تقول فيه :

« بياناً موجهاً إلى أصحاب الصحف »

« إلى أصحاب الصحف من مديرية المطبوعات »

« تطلب مديرية المطبوعات إلى كل واحد من أصحاب الجرائد أن يحضر الرخصة الرسمية الممنوحة لجريدته ، وذلك لتقيد في إدارة المطبوعات حسب المادة المؤقتة في ذيل قانون المطبوعات المؤرخة في ١٩ رجب عام ١٣٢٧ و ١٦ تموز (يوليو) عام ١٣٢٥ نظراً لتشكيل إدارة المطبوعات أخيراً . وأن تعطى كل جريدة نسختين موقع عليهما من مديرها المسؤول يومياً بحسب المادة ٨ من القانون المذكور »^(٢) وقد عين السيد عبد القادر العظم بقرار ملكي من الملك فيصل لتأسيس وتنظيم مديرية المطبوعات بدمشق .

وهكذا فقد أعيد بموجب هذا القرار الملكي تنظيم الصحافة بعد أن كانت بلا توجيه من الحكومة السورية فترة الحرب العالمية الأولى وما بعدها لظروف الحرب والمناورات الاستعمارية على سوريا .

وأخذت الصحف بعد ذلك تتبع تنظيمات وتوجيهات الإدارة الوطنية العربية هذه لأول مرة في تاريخ الصحافة السورية بعد مرور أكثر من ستين عاماً عليها تقريباً ، كانت فيها تحت إدارة الصحافة العثمانية .

(١) نجيب الأرنؤازي - سوريا منذ الاحتلال حتى الاستقلال ص ١٠ .

(٢) العاصمة - السنة الثانية - العدد ١٢٥ .

وكان من الطبيعي أن تلحق إدارة المطبوعات قرارها بشأن الصحافة والصحف بقرار آخر بشأن المطابع لتنظيمها وجعلها تابعة لها في الإدارة والتوجيه ، فقد وجهت بلاغاً لأصحاب المطابع نشر في العدد ١٢٧ بتاريخ ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٠ على الصفحة الخامسة يقول :

« إلى أصحاب المطابع »

« جاءنا من مديرية المطبوعات ما يأتي :

« على أصحاب المطابع الموجودة في العاصمة أن يراجعوا إدارة المطبوعات لكي يسجلوا الرخص الموجودة بأيديهم في دفترها الخاص توفيقاً للمادة الثانية عشرة من قانون المطابع . الصادر في ٢٤ آيار (مايو) عام ١٩٢٠ » (١) .

وهكذا مارست الصحافة في بداية حياتها المنظمة فترة جديدة من حرية صحفية لا نهاية لها لمدة وجيزة ، وظلت هذه الحرية تتطور بسرعة عندما بدأ كفاح الصحف من أجل الحرية الاستقلالية للبلاد . عندما تفرغ الفرنسيون للعمل في سوريا ، وتوفرت لهم القوى الاستعمارية ، وأصبح الحق العام الجديد منوط بتقرير الانتداب وخلا لهم الجو باتفاق الهدنة الذي عقده مع الأتراك الذين كانوا يغيرون عليهم في الشمال ، فاشتراط الجنرال غورو شروطاً على الملك تتلخص بقبول الانتداب وإلغاء التجنيد الإجباري وتسريح المجندين وتسليم سكة حديد (رياق - حلب) واحتلال هذه المدينة ، وقبول الأوراق النقدية التي أصدرها البنك السوري ومعاقبة الوطنيين الذين استرسلوا في معاداة فرنسا .

وفي ١٤ تموز (يوليو) عام ١٩٢٠ وجه الجنرال غورو إنذاره إلى الأمير فيصل ، وفصل حجج فرنسا عليه وعلى الحكومة السورية وعلى الفصائل الوطنية الخارجة من دمشق ، وأوضح الأعمال العدائية التي وجهت إلى فرنسا والموالين لها ، والمخالفات للشرائع الدولية والأضرار التي أصابت فرنسا وسوريا بسلوك هذه الخطط المناقضة لمهمة الانتداب التي وكلها مؤتمر السلم إلى فرنسا وطلب الضمانات الكافية التي من جملتها أن لا يتضمنها من الملك مع حكومة لا تمثل سوى الأحزاب المتطرفة من الشعب .

(١) صحيفة العاصمة - العدد ١٢٧ في ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٠ .

ولما وردت الأخبار إلى دمشق هاجت الصحف بحملاتها الصحفية وآرائها المتشعبة ، وعظم قلقها وكانت هناك ثلاثة اتجاهات نقلتها الصحف الشعبية والرسمية :
أولاً : الاتجاه الشعبي للمقاومة والدفاع . وهذا اتجاه المؤتمر .
ثانياً : اتجاه الأكثرية في الحكومة التي تعتقد بتفاوت القوى وتفضل الحلول السلمية على الحرب .

ثالثاً : أما الأقلية فكانت تؤثر المقاومة المستميتة عسى أن تهز ضمير العالم المتمدن ، وتمنع فرنسا من التمدد في غرورها ، أو تسجل على كل حال أنها دخلت البلاد بقوة السيف لا برضى الشعب .

وعقد المؤتمر السوري في ١٥ تموز (يوليو) جلسة عنيفة قرر فيها التمسك بقراراته السابقة التي سجلها في ٧ آذار (مارس) عام ١٩٢٠ وعدم اعترافه بأى عقد أو ميثاق لا يوافق عليه .

ولما اختارت الحكومة في ١٧ تموز (يوليو) عام ١٩٢٠ قبول شروط الإنذار وهي كارهة ، وبدأت مرخصة بتنفيذه اشتدت عليها حملة الصحف الوطنية الشعبية الممثلة في المؤتمر السوري ، واقترحت إحالة الإنذار للديوان العالي ، ولكن العدو كان على الأبواب والمجلس على أهبة التعطيل ولما صدر الأمر بتأجيله تلاه وزير الدفاع نفسه ، فضج الأعضاء وهموا بالكلام فدعاهم الوزير بلهجة حازمة أن ينظروا إلى مصلحة الوطن وحدها ، فانصرفوا غاضبين وسرح الجيش طبقاً لشروط الإنذار . ولكن الجنرال غورو كان قد قرر الاستيلاء على سوريا ، وأمر جيوشه بالزحف على دمشق بحجة أن تفاصيل قبول الإنذار لم تصل في الساعة المحددة فاستقر الرأي حينئذ على القتال وهبت الجموع العزلاء في دمشق لمقاومة العدو المدجج بالسلاح ، وكانت معركة ميسلون التي استشهد فيها وزير الدفاع يوسف العظمة .

وبعد هذه المعركة التي تخلد الشام ذكرها في ٢٤ تموز (يوليو) عام ١٩٢٠ ، دخل الفرنسيون دمشق في اليوم التالي ٢٥ تموز (يوليو) عام ١٩٢٠ ، واحتلوا الثكنات وانتهى بذلك عهد الحكومة العربية الاستقلالية في سوريا وبدأ عهد الاحتلال .

نقص ورق الصحف زمن الأزمة السياسية الداخلية :

انعكست صورة هذه الأزمة السياسية على الصحف السورية من حيث إصدارها لإعدادها ، فقد اقتضت معظم الصحف السورية على نشر جلسات المؤتمر ابتداءً من ١ حزيران (يونيو) عام ١٩٢٠ وذلك للأسباب الآتية :

أولاً : لشرح الأسباب السياسية والأزمة التي قامت بين السلطات العسكرية الفرنسية الموجودة في لبنان أثناء الحرب العالمية الأولى وبين الحكومة السورية في دمشق من جهة ، وبين الحكومة السورية والمؤتمر السوري من جهة أخرى .

ثانياً : ظهر نقص واضح في ورق الصحف في تلك الفترة نتيجة للحصار الذي فرضه الجيش الفرنسي ، والتعامل مع أصحاب الورق الذين احتكروا ، حتى يساعد على نقمة الرأي العام السوري ، وعدم توصيل البيانات والمقالات السياسية إلى الشعب .

ثالثاً : إيقاف أكبر عدد ممكن من الصحف الشعبية وصحف الرأي وتعطيلها ، حتى لا يكون للشعب رأى عام يساعده على القيام بواجباته الوطنية أمام هذه البلبلة السياسية الداخلية والخارجية .

لذلك نرى أن معظم الصحف في تلك الفترة أخذت تنقص من صفحاتها وتقتصر فقط على الآراء السياسية ونشرها على الشعب . فثلاً نرى ابتداءً من العدد ١٢٨ حتى العدد ١٣٣ من الصحيفة الرسمية ، تصدر في أربع صفحات فقط بعد أن كانت تصدر في ثمان صفحات وهي الأخرى أيضاً اقتضت على نشر جلسات المؤتمر السوري وبعض الإعلانات البسيطة توفيراً للورق ، وكانت هذه الصحيفة بمثابة الرائد الوطني للصحف الشعبية من حيث الإشعاع الوطني للأهداف السياسية والأحداث الجارية .

ومن جهة أخرى كانت الأوامر العسكرية السورية تصدر على جميع الحالات من اجتماعات ومظاهرات وحالات تعدي ، ولكنها لم تكن تصدر ضد الصحف ، وهذا دليل واضح أيضاً على أن الصحف حتى في حالة تأزم الموقف الشديد بين الحكومة السورية والجنرال غورو منذ ١٥ تموز (يوليو) عام ١٩٢٠ لم تكن تنشر إلا ما كانت تنشره الصحف الرسمية مثل البلاغات الرسمية والأوامر العسكرية

الخاصة بالإلذارات والتي كانت توجه إلى غلى النظام ومفسدى الأمن العام الوطنى .
 فالحكومة السورية لم تكن توجه أى إنذار إلى أية صحيفة فى تلك الفترة وهذا
 يدل على أن الصحف والصحافة السورية عموماً كانت متمشية مع الحكم العربى
 ومع السياسة السورية الوطنية ، ولم تشذ عنها أية صحيفة مهما صغر شأنها .
 لذلك لا نرى أى قرار صدر بتعطيل أية صحيفة ، أو أى حكم خاص بتوقيف
 مديرها المسئول أو صاحبها أو تقديم مسئول الصحيفة إلى المحاكم أو أى قرار عال
 أو إدارى بمنع إصدار الصحف فى الفترة ما بين عام ١٩١٨ وعام ١٩٢٠ أى مدة
 الحكم الفيصلى العربى . وتلك دلالة واضحة على مبلغ حب الشعب والصحافة والرأى
 العام السورى والعربى للنظام الوطنى المستقل عن الكيان العثمانى والتخلص منه .
 على أن الصحف السورية عموماً كانت تسير مع الحركة الوطنية وتنعم بظل
 الحكم العربى وتقاوم الاستعمار بشئ أشكاله وصوره بمقالات ضافية مستحسنة
 للحكم العربى الاستقلالى . ولم تكن بين هذه الصحف أية صحيفة فى تلك الفترة
 تحاول أن تتعاون مع الاستعمار الحديد برغم الضغط والإرهاب من جانب القائد
 الفرنسى ولو حتى ضمناً ، ولم تكن تفكر أية صحيفة مع ما لها من اقتصاد ضعيف
 ووارد مالية محدودة تكفى وارداتها تغطية مصاريفها ونفقاتها ، أن تتقاضى إعانات
 مالية أجنبية ، لا من الحكومات الغربية ولا من الحكومة العثمانية . فقد كان هناك
 اتفاق عام بين الصحف جميعها على مقاومة الاستعمار بأنواعه وأساليبه دون تمييز
 بين استعمار تركى أو استعمار فرنسى جديد عليها .

خاتمة صحفية للصحافة الاستقلالية :

وأخيراً يمكننا القول بأن الصحافة السورية قد ازدهرت فى تلك الفترة الوطنية
 القصيرة ، وخصوصاً وأن النظام الديمقراطى الذى أسسه الملك فيصل هو الذى شجع
 على إصدار ونشر الصحف بكثرة فى البلاد السورية وبالتالى عندما منحها الحرية
 التامة ، ولم يفرض عليها أية رقابة كما كان متبعاً فى عهد السلاطين العثمانيين وبعد أن
 توقفت الصحف تماماً فى جميع المدن السورية فى فترة الحرب العالمية الأولى لمدة
 سنة كاملة ، وكانت جميعها صحف عربية الروح والاتجاه تدعو للفكرة العربية
 السورية وحدها وبند فكرة الجامعة العثمانية التى كانت تسيطر على عقول رؤساء

تحرير الصحف في العهود السابقة ، ومن جهة أخرى كانت تدعو للوحدة العربية الكاملة للبلاد الشامية يؤازرها في ذلك الحكم القيصلي الجديد الذي أخذ يندد بحكم العثمانيين وسياساتهم .

أما عن المجلات التي صدرت في تلك الفترة من الحكم الاستقلالي العربي فقد ازدهرت البلاد بعدد كبير من المجلات العلمية والثقافية ، جعلت مهمتها تثقيف الرأي العام السوري والنهوض به إلى مصاف الدول الأوروبية وهي جميعها في دمشق . مثل « العلم العربي » المعروف الأرنؤوطي عام ١٩١٩ و « المدرسة » لمحمد أنسي وبدر الدين الصفدي عام ١٩١٩ و « المجلة » لهاني أبي مصلح وعبد الله النجار عام ١٩١٩ و « الفلاح » لعمر شاكر عام ١٩١٩ وقد عاشت هذه المجلة ستة أشهر ثم جعلها مؤسسها جريدة في ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩١٩ . و « القلم » لعبد الله النجار وعجاج النويهض عام ١٩١٩ و « التربية والتعليم » لإدارة المعارف العامة ١٩٢٠ و « الشرائع » لمحمود لطفي ومحمد كامل عام ١٩٢٠ و « نور الفيحاء » لنازك العابد عام ١٩٢٠ و « العلوم » لعبد اللطيف الفلاحى عام ١٩٢٠ و « الحياة » لإلياس ساسون عام ١٩٢٠ و « الطرائف الروائية » لحجي الدين البديوي عام ١٩٢٠ . وقد صدرت في حلب مجلتان علميتان وهما مجلة « الشركة الزراعية الحلبية » عام ١٩١٩ و « الشعلة » لفتح الله قسطنطين عام ١٩٢٠ .

وتدلنا الكثرة في إصدار هذه المجلات الأدبية والثقافية على أن الصحافة السورية في العهد الاستقلالي العربي أخذت تميل إلى التخصص إلى جانب الصحافة السياسية ذات الطابع السياسى العام ، لذلك ظهرت المجلات التي تهتم بالشئون الزراعية مثل (مجلة الشركة الزراعية الحلبية) و « الفلاح » لعمر شاكر والمجلات التي تهتم بالنواحي الثقافية مثل (المدرسة) و (التربية والتعليم) والمجلات الثقافية العامة (كالحياة) و (الشرائع) و (الشعلة) ومنها ما يهتم بمواضيع الطب والهندسة والاقتصاد والأدب ، وقد كانت آخذة بالازدياد والانتشار بين فئات من القراء المثقفين .

« ومن جهة أخرى فقد كان هناك اتجاه آخر يهدف إلى رفع مستويات هذه المجلات في النواحي المتعلقة بالنشر والطباعة والتوزيع وحيث كان يريد أن تصبح قادرة على أن يمتد انتشارها من المجال السوري إلى المجال العربي الأوسع ، بعد أن

كانت الحرب العالمية الأولى وبالأخص على الطباعة في سوريا ، وبعد أن شدد الأتراك الحناق على المطابع وعلى الصحف وانقطع ورود معدات الطباعة ومعاوناتها من أوروبا كالخبر والورق ، وتأزمت الحالة الاقتصادية في البلاد « (١) » .

وعلى العموم ، فقد كانت تسلك في طريقة الإعلام وفن المقال الأسلوب الذي كانت تمارسه الصحف في العهد العثماني ، ولم تغير طريقها في فن الإخراج الصحفي التي كانت تتبعها على الرغم من التغير السياسي الذي طرأ على البلاد السورية ، كما كانت الصحف ضعيفة في تنظيم المواد الصحفية فقد كانت تنشر المقالات بشكل يدل على تأخر وبداءة في هذا الفن ، ذلك لأن المهنة الصحفية لم تتقدم ولم تتطور في تلك الفترة البسيطة زمن الحكم المستقل ، إما لانشغال أصحاب الصحف ورؤساء التحرير في إعداد المادة الصحفية أو التفرغ الكامل للحالة السياسية الجديدة التي طرأت على البلاد وبالتالي لأن جميع رؤساء التحرير قد عاصروا فترة السلطان عبد الحميد الثاني وتوجيهات مكتب الصحافة العثماني اللذين لم يعطيها الفرصة للتجديد والتطور الصحفي .

أضف إلى ذلك نظرة المواطنين إلى الصحافة في هذا العهد وقد كان الصحفيون في حالة لا يحسدون عليها من تأخير نتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية ، فلم تبلغ نسبة التعليم الدرجة التي كانت ترنو إليها الصحافة في تقدمها وتطورها الحديث ، ومع ذلك حاولت جاهدة أن تصل في هذه الفترة القصيرة إلى هدفها من تكوين الرأي العام السوري وتكتله أمام التيارات السياسية المختلفة .

ومع ذلك فقد كانت محاولات الصحافة ورؤساء التحرير ناجحة في بادئ الأمر بفضل الحرية الكاملة التي نالتها الصحافة بدافع الحكم المتحرر من كل القيود الاستعمارية والعثمانية والمساعد على تكوين رأي عام ، إلا أنها تأثرت بعوامل كثيرة أشدها فعالية نقص الورق واضطراب الحالة السياسية مما أدى إلى إغلاق بعض مكاتب صحفية عند الغزو الفرنسي لسوريا بعد معركة ميسلون ، ويمكننا اعتبار هذه الصحف الوطنية مجاولات جديدة دفعت إليها حلاوة النصر على الاستعمار التركي والشعور بالكيان السوري .

(١) خليل صابات - تاريخ الطباعة - في الشرق العربي - ص ١٠٦ .

حدود سوريا للطبيعية الجديدة بعد دخول الاستعمار الفرنسي سوريا

خرجت الدولة العثمانية من الحرب مهزومة تتعقب فلولها قوات الملك فيصل العربية وقوات الحلفاء الفرنسيين والإنجليز ، ولكن ما أن استقر الأمر للجيش العربي في البلاد الشامية إلا وفوجئت البلاد باتفاق سايكس - بيكو الذي ينص على تقسيم البلاد الشامية إلى مناطق نفوذ فرنسي وإنجليزي ، فدخلت سوريا ولبنان تحت سلطان الجيش الفرنسي بعد تعديل لهذه الاتفاقية ، ودخلت فلسطين والعراق وجنوب سوريا تحت سلطان الجيش الإنجليزي .

وهكذا فقد تم تقسيم البلاد السورية . وتبع ذلك انسلاخ الجبل اللبناني عن سوريا ، وأصبح له كيانه الخاص ، وأصبح اسم سوريا يدل دلالة تامة عن الجزء الداخلي للبلاد السورية من حدود سلسلة لبنان الشرقية حتى نهاية الصحراء السورية المتاخمة لحدود العراق شرقاً ، ومن جنوب جبال طوروس شمالاً حتى الجزء الجنوبي لجبل الدروز والهضاب المتاخمة حالياً لمملكة شرق الأردن .

ولذلك سوف نقصر كلامنا على صحافة هذا الجزء الذي استقر عليه التقسيم نهائياً دون الدخول في تفاصيل عن الصحافة البيروتية أو صحافة الجبل اللبناني ، التي أصبحت تابعة لدولة لبنان الكبير في تكوينه السياسي وكيانه الخاص تحت الاحتلال الفرنسي أيضاً .

الفصل الثاني

الصحافة السورية في عهد الانتداب الفرنسي

مقدمة تاريخية :

عندما تم لفرنسا احتلال سوريا الداخلية في ٢٤ تموز (يوليو) عام ١٩٢٠ ، وتقويض أركان العهد الفيصلي فيها قررت مضاعفة جهودها بدون تريث ، في محاربة الفكرة العربية وكل حركة تؤيدها ، وإخماد شعلة تلك وتعطيل هذه وشالها ولو بقوة الحديد والنار ، لأنها لم تكن تجهل أن عهد فيصل ليس إلا مظهراً للفكرة ، وأن سوريا وخاصة دمشق كانت من أهم المراكز التي نشأت وترعرعت فيها هذه الفكرة وقامت فيها الحركات المؤيدة لها ، كما لم تكن تجهل أن عهد فيصل قد وسع انتشارها وقواها حتى صارت دمشق تغلي بها في كل مناسبة وفرصة ، ولا سيما أن سوريا قد تمتعت بالكرامة والعزة القومية بكل معانيهما في هذا العهد ، ولم تكن تجهل كذلك أن إخماد الشعلة وتعطيل الحركة لابد منهما لتحقيق مطامعهما الاستعمارية في القطر السوري بشطريه : الساحل والداخل ، مما أملتة عليها تجاربها الباغية في المغرب العربي . وقد أبتقت الحكم في سوريا بيد علاء الدين الدروبي ووزارته التي كانت مؤلفة من المعتدلين والمستقلين ، وسارعت في ذات الوقت إلى إنشاء بعثة انتدابية في دمشق بإشراف مندوب المفوض السامي ، جعلتها ناظمة لجميع السلطات والأعمال الحكومية والتشريعية والإدارية والاقتصادية والأمنية ثم أنشأت هيئة مصغرة لهذه البعثة في حلب بإشراف معاون مندوب المفوض ، وهيئات مصغرة أخرى بإشراف معاونين في مراكز المحافظات ، وأقامت بالإضافة إلى ذلك مستشاراً إلى جانب كل وزير وكل محافظ وكل قائم مقام مع ما يحتاج إليه من مساعدين وتراجمه جعلت إليها الأمر والتوجيه والحل والعقد .

الصحافة السورية تحت حكم الجنرال غورو :

وإلى جانب ذلك فقد أنشأ الجنرال غورو أربع حكومات ونظم إدارتها كل على حدة ، بعد تقسيم البلاد السورية إلى أربع دول وهي : دولة دمشق ، ودولة

حلب ، ودولة العلويين وحكم جبل الدروز . وكان حكام الدول الثلاثة الأولى فرنسيين .

أما المفوض السامي فقد كان بمثابة الملك بما كان يحيط به نفسه من مظاهر الأبهة والسلطان ، وأصبح مصدر السلطات ورئيسها جميعاً ، يسير في نظام فردى دكتاتوري لا يبالي بما يصنع ولا يرى أنه مسئول عنه أمام أحد ويمنح نفسه ما يشاء من صلاحيات تشريعية وإجرائية وقضائية ، ويصدر ما يشاء من قوانين ولوائح ويلغى بجرة قلم ما لا يروقه من أنظمة وقوانين .

وأسس شبكات الجاسوسية والاستخبارات في مختلف المدن السورية لتأليب أنصار الفرنسيين ومواليهم على الحركات الوطنية والأهداف الوطنية والعهد الوطنية ورجالها . وكذلك إلى استغلال الصفة الطائفية الخاصة في الدروز والنصيرية والشركس والأرمن هادفاً بذلك إلى جعل جبل الدروز وجبال اللاذقية حصنين عسكريين واستعماريين له وتحت إشرافه أو حكمه المباشر ، وإلى جعل الدروز والعلويين والشركس والأرمن عدة له في الأزمات والمواقف العصبية .

وكذلك فقد أسرع الفرنسيون إلى تعديل مناهج التعليم في مختلف الدرجات الدراسية ، وجعلوا اللغة الفرنسية والثقافة الفرنسية المركز الممتاز فيها ، ليضمّنوا نشوء الجيل السوري الجديد نشأة فرنسية موالية . وأكثر من المدارس الفرنسية مع تشجيع إقبال الناس عليها دون إخضاعها لمراقبة الحكومة الوطنية ، ولقد ثار السوريون عدة مرات على سلطات الانتداب وطالبوا بإصلاح نظم التعليم (لكن محاولاتهم فشلت حتى انتهاء عهد الانتداب) .

لذا انطلقت الأحاسيس القومية المكبوتة وكذلك قوي الحرية المستكينة دفعة واحدة ، وابتدأت الصحف اليومية في الظهور لتشارك في المطالبة بالاستقلال التام والوحدة السورية ، في جميع أجزائها الأربع والمحافظات التي تحت الإدارة الفرنسية مباشرة ، وكذلك اشتركت في الصراع ضد الاستغلال الاستعماري ، كما حرصت الرأي العام على التمسك بحقوقه قبل المؤتمرات الدولية الأجنبية ، التي قسمت الأقطار العربية إلى مناطق نفوذ واستعمار إنجليزي وفرنسي ، وأصبحت دمشق مركزاً للحركة القومية العربية ، وبالتالي بؤرة تتجه إليها أنظار العرب ، وكانت صحافتها مناط آمالهم

لأنها تدعو إلى حركة عربية تحررية ، وتقاوم الانتداب الفرنسي بشدة .
وأمام هذه الحركة الوطنية ، قامت السلطات الفرنسية وعلى رأسها الجنرال خواويه بمساعد الحكومة السورية برئاسة علاء الدين الدروني بتعطيل الصحف التي ظهرت أثناء فترة الاستقلال العربي الفيصلي ، وهي صحيفة (العرب) لسامي السراج و (المصباح) لعبد الودود الكيالي و (الراية) لمنيب الناطوري ، وفرضت رقابة شديدة في ٢٧ تموز (يوليو) عام ١٩٢٠ على الصحف وعلى جميع الرسائل التي تأتي من الخارج ، وتبع ذلك أن أصدر الجنرال أمره بصيغة بلاغ موجه من مديرية المطبوعات إلى أصحاب الصحف والمجلات بأن يرسلوا نسخاً من صحفهم إلى دائرة الاستخبارات الفرنسية لمراقبتها وتوجيهها الوجهة الفرنسية ، بقصد قتل الحركات الوطنية التي ما زالت ناشبة في بعض من أنحاء سوريا ونص البلاغ كالآتي :

« إلى أرباب الصحف : أبلغتنا مديرية المطبوعات عطفاً على إشعار وزارة الداخلية أنه على أصحاب الجرائد أن يرسلوا كل يوم نسخة من جرائدهم إلى دائرة الاستخبارات الفرنسية في النادي العربي »^(١) . يفهم من هذا البلاغ أن مديرية المطبوعات قد أرسلته إلى صحيفة العاصمة الرسمية ، بناء على طلب وزارة الداخلية المشرف عليها مستشار فرنسي .

وتبعاً لذلك فقد كانت بعض الصحف تعطل إما لوقت محدود بموجب هذا البلاغ أو بموجب الرقابة الشديدة التي تفرض عليها ، ثم تصدر بعد ذلك في بضع أعداد قليلة ، ثم تعطل مثل صحيفة « المفيد » أو أنها تعطل تعطيلاً كاملاً ، ثم يصدر أصحابها رخصة جديدة ولكن بأسماء أخرى حتى لا تكون هي بلداتها مثل ما حصل لصحيفة (النهضة) لصاحبها محمد البصمجي الذي عطلت صحيفته وقام على إصدار صحيفة أخرى بدلا منها باسم (العدل) في ١٢ شباط (فبراير) عام ١٩٢١ ، وكما حصل لصحيفة (المرسح) لنجيب كنيذر والتي أغلقت ثم أعيد إصدارها بعد استصدار رخصة جديدة لها بعد ذلك ، ولكن باسمها القديم . وكما حصل لصحيفة (فتى العرب) التي عطلتها نظارة الداخلية^(٢) للمطبوعات ، بحجة أنها تنشر أنباء كاذبة والواقع أنها كانت تذكر الشعب في مقال لها شديد الحماس ،

(١) الجريدة الرسمية - العاصمة العدد ١٤٧ .

(٢) جريدة العاصمة الرسمية - العدد ١٥٧ السنة الثانية عام ١٩٢٠ .

بالحقوق السياسية للشعب . وبالحلداع الدولي الذي وقعت فيه الدولة السورية ، وكان رد السكرتير العام في دائرة المطبوعات الفرنسية على هذه المقالات الوطنية بأنها مقالات — على حد زعمه — مليئة بالأباطيل وبالكذب على الشعب السوري . فكانت الرقابة في بداية هذا الاستعمار الدخيل على البلاد السورية كالسيف المسلط على الصحف والصحفيين بدافع مباشرة السياسة الاستعمارية . ولم يقف هذا الحال عند الصحف المذكورة ، بل تعداها إلى تعطيل الصحف الوطنية الأخرى مثل صحيفة (سورية الجديدة) لمدة ثلاثة أيام^(١) . ثم عطلتها مرة أخرى^(٢) وفي كل مرة تتذرع بأن أخبارها ومقالاتها السياسية من شأنها أن تبليبل الأفكار وتشوه الحقائق ، وبذلك كانت سلطات وزارة الداخلية تمارس الرقابة بشدة تذكرنا بالرقابة التي كانت مفروضة أيام حكم السلطان عبد الحميد الثاني ونظام الجاسوسية الذي كان يتبعه لتثبيت حكمه .

ولم يقتصر اضطهاد السلطات الفرنسية للصحف بل تعداها إلى اضطهاد الصحفيين أنفسهم من سجن إلى تشريد إلى تعذيب ، مما دعا بعضهم إلى الهرب من سوريا واللجوء إلى البلاد العربية الأخرى ، ولم يخل من ذلك أحد من الصحفيين أو أصحاب الصحف الشعبية ، وتعداها إلى الصحف الرسمية مما دعا الصحفي محب الدين الخطيب مدير الصحيفة الرسمية بالعاصمة إلى الهرب تحت جنح الظلام مع من هرب من الكتاب والصحفيين إلى القطر المصري ، تخلصاً من الاضطهاد الفرنسي والرقابة الشديدة المفروضة على صحفهم وكتاباتهم الوطنية .

وحل محل الصحف التي أغلقت وعطلت صحف أخرى بعضها ذات نزعات متطرفة وأخرى ذات نزعات معتدلة ، ولو أنهما اشتركتا في حمل لواء الحركة القومية ضد الاستعمار الفرنسي .

وكانت هذه الصحف القوى الوحيدة التي قامت بالتوجيه القوى للشعب وكانت بحق مدرسة النضال الوطني .

إلا أن السلطات الفرنسية كانت تحاول اتباع أساليب الاضطهاد والتعسف مع الصحفيين والمكافحين من أجل الحرية في جميع أنحاء البلاد ، من أجل بلوغ

(١) جريدة العاصمة الرسمية — العدد ١٦١ السنة الثانية عام ١٩٢٠ .

(٢) جريدة العاصمة الرسمية — العدد ١٦٧ السنة الثانية عام ١٩٢٠ .

مرتبة التحرر والاستقلال ، وكانت المقالات السياسية تنادى بالمقاومة وتطالب داعية إلى الاستمرار في الكفاح القوي ، وكانت في غالب الأحيان تنصب في قطع بليغة من الكتابة السياسية .

وإلى جانب ذلك الصراع لم يأبه الصحفيون في هذه الفترة للاضطهاد والنفي ولكل ما لاقوه في سبيل تأدية رسالتهم الوطنية ، وهي رسالة كفاح ونضال ، وقد كان لأقلامهم بعد فترة من الوقت تأثير عظيم في إضرام الثورة السورية الأولى عام ١٩٢٥ والتي استمرت مدة عامين تقريباً .

على أن فرنسا لم تستطع مع كل ذلك أن تطفى شعلة الفكرة العربية ، وأن تشل الحركة القومية بسبيلها في الشام ، بل ظلت هذه وتلك متحركة في الداخل والخارج وترداد بتصرفات الفرنسيين وبغيم انتقاداً وشدة في أحيان كثيرة ، ولم تستطع فرنسا بحال من الأحوال أن تجعل سوريا تسبخ الانتداب بشكل من الأشكال وترضى به صراحة أو مؤولاً بدلا عن الاستقلال والسيادة إذا استثنينا جبل الدروز ومنطقة اللاذقية .

ومن جهة أخرى فقد ظلت عصابات الثوار في مناطق اللاذقية وشمال حلب وبلبك تنشط نحو سنة ، وتكبد الفرنسيين الخسائر وتزعجهم ، وخاصة في المنطقتين الأوليين بزعامة الشيخ صالح العلي وإبراهيم هنانو وصبحي بركات . وكانت الصحافة تتناقل أخبار الثورتين في المنطقتين من هيئات الدوائر الرسمية أو من موظفيها ، ولكن قبل أن يصدر بها إذن من المصادر الرسمية ، وكان ذلك حسب مجهودها الفردي وللحصول على سبق الصحفي ، وكانت الصحف حين ذاك إما أن تعطل أو تصدر عن هذه الأخبار تكذيبات من إدارة المراقبة والاستخبارات . وكان من الطبيعي أن يؤمن الشعب بأخبار الصحف الوطنية أيما إيمان ، ولم تكن عقيدته أقل من عقيدة الصحف الوطنية . وإن كانت التكذيبات والبيانات التي تصدرها السلطة تحاول أن تبطل الأفكار أو تشوش الرأي العام إلا أن تعشقهم للفكرة القومية يمنعهم من الاستماع إلى البيانات المغرضة والكاذبة الصادرة عن إدارتي الاستخبارات والمراقبة الفرنسيتين .

وكان الضغط الشعبي يزداد ، وقوة الثورات تأخذ في التوسع حتى وصلت إلى

أن قتل الشعب رئيس الوزراء علاء الدين الدروبي وزميله الوزير عبد الرحمن اليوسف في محطة خربة الغزالة ، فتألفت على الفور حكومة جديدة في ٦ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٢٠ برئاسة جميل الألشي يساعده فيها ستة وزراء ولم ينقص شهران وبعض الشهر على هذه الحكومة حتى أقيمت ، وعين حتى العظم حاكماً للحكومة دمشق في أول كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٢٠ واستحالت الوزارات إلى مديريات عامة وتكونت الهيئة الحاكمة من حاكم دمشق يساعده ستة مديريين عامين في البلاد السورية .

وبعد مضي بضعة أشهر على الحادث الأول ، قامت عصابة من المجاهدين بمهاجمة الجنرال غورو نفسه في طريق القنيطرة فأصيب الجنرال غورو في كتفه وقتل مرافقه الحربي وأصيب معه حاكم دمشق حتى العظم برصاصات غير قاتلة . وكانت الصحافة تتقد حساسة وتلهب هياجاً وطنياً ، وتشارك في الثورة وفي مقاومة الاستعمار ، وتعبيء الرأي العام ضد الأساليب الاستعمارية والضغط الاستعماري . وكانت تنشر بعض القرارات والمراسيم التي لم يكن قد وافق عليها المسؤولون ، وذلك لكي تبصر الشعب بنا يدبر له في الخفاء . بعد أن قرر الرقيب أن يخلي مكانها وقررت السلطات الرسمية رفض نشرها وذاك خوفاً من غضبة الشعب . لذلك كله أصدر حاكم دولة دمشق حتى العظم نشرة إلى الصحف يقول فيها : « إن بعض الجرائد تنشر مقررات لم تكن مبرمة أو لم تتم الموافقة عليها من مندوب المفوض السامي ، ولذا طلب الإيعاز إليكم بوجوب استقصاء ما تلتقطونه من الأخبار قبل نشره واجتناب نشر ما لم يقترن بالموافقة من القرارات والأوامر والآراء ، وأن من يخالف ذلك تنفذ عليه أحكام القانون ، منعاً للرأي العام من التضليل ، وأن تدبوا في صحيفكم أن لا عبرة بكل ما ينشر في الجرائد من الأوامر والبلاغات والمقررات والأخبار الرسمية إذا لم يكن بلغ إليها من إحدى الدوائر الرسمية بصورة رسمية ، وأن تبعة كل ما ينشر من هذا القبيل على الجريدة التي نشرته فنبأكم ذلك للعمل بموجبه واتخاذ الوسائل اللازمة لرعاية أحكامه وتنفيذها بالحرف » (١) .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٧٩ في ٣ آذار (مارس) عام ١٩٢١ .
(كانت قوانين الصحافة العثمانية ما زالت سارية المفعول حتى صدور قانون مطبوعات سوري عام ١٩٢٤) .

وهكذا أصبحت الصحافة أبعد ما تكون عن الحرية كما تدل على ذلك شواهد المراقبة إذ كان يسودها الضغط الفرنسي الاستعماري والكبت الشديد بموجب هذا البلاغ . لذا أصبح تأسيس أية صحيفة أمراً محاطاً بالمصعوبات التي لا يمكن التغلب عليها . فلم تسمح السلطات الفرنسية باستصدار صحف إلا صحيفة واحدة وهي صحيفة « أبو نواس العصري » لأمين سعيد في عام ١٩٢١ بدمشق ، وثلاث صحف في حاب وهي « الآمال » و « سوريا الشمالية » لأنطون يوسف الكي شعراوي الذي جعل من صحيفته منبراً للأفكار الوطنية ومهاجمة تصرفات الحكومات الانتدابية والاضطهاد والتعسف الشديدين . ثم صحيفة « شفق » الناطقة باللغة التركية وصحيفة « المرسح » أما في حمص وحماه وإسكندرونة وإنطاكية ودير الزور والقنيطرة فلم تسمح السلطات الفرنسية لهذه المدن بإصدار صحف ، وذلك حتى تتجه رقابتها بكل قوتها إلى دمشق وحلب .

ولكننا نرى السلطات الفرنسية تجامل مدينة اللاذقية عاصمة العلويين والتي جعلتها تحت إدارتها المباشرة حتى تجعلها قطعة من فرنسا ، وقد منحها عديداً من الصحف واستصدرت لها صحفاً أربع في عام ١٩٢١ وهي « اللاذقية » لعبد الحميد حداد وصبحي الطويل و « الصدى العلوي » لعابد جمال الدين و « الزمر » لخليل المجذلي و « المنار » للمطران أرسانيوس حداد .

ومع ذلك فقد كانت الحركات التحررية آخذة في النمو والتطور ، والأحرار في كل مكان من البلاد العربية يحاولون الاقتراب من أهداف الأمة العربية والسورية . في مصر كان حزب الاتحاد السوري المشترك فيه فريق من كبار السوريين يسانده الوطنيون الذين أموا مصر والتي كانت قاعدة حركة قومية كبرى إلى أن انقلب هذا الحزب في عام ١٩٢١ إلى اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني .

وكانت الصحف السورية تنقل صوت سوريا إلى الأحرار في البلاد السورية والتي كان يدوي في عصبة الأمم احتجاجاً على أعمال الدول الاستعمارية التي أنكرت العهود المعطاة للشعوب ، وعاملت تلك البلاد كغنيمة حربية ، وتقاسمتها بينها وجزأتها أجزاء متعددة ، فجعلت الحكومات متباينة والوحدة الوطنية ممزقة ، وأمانى الشعب بعيدة التحقيق .

وفي أثناء الاجتماعات التي كانت تعقد في مقر اللجنة المركزية لحزب الاتحاد السوري في القاهرة استقر الرأي على عقد مؤتمر في جنيف عام ١٩٢١ عصبة الأمم ، وأذاعت اللجنة في ٩ نيسان (أبريل) عام ١٩٢١ بياناً دعت فيه جميع الأحزاب والجمعيات إلى المطالبة باستقلال سورية ووحدةها للاشتراك فيه و

وقد اجتمع هذا المؤتمر في أواخر آب (أغسطس) عام ١٩٢١ ، واشترك فيه ممثلو الاتحاد السوري ، والمؤتمر الفلسطيني ، ومجلس الإدارة اللبناني ، والاستقلال العربي ، واللجنة الفلسطينية بمصر ، وجمعيات عديدة في الولايات المتحدة والأرجنتين وشيلي ، وقدم المؤتمر نداء مفصلاً إلى المجمع الثاني لجمعية الأمم الذي عقد في أيلول (سبتمبر) عام ١٩٢١ وقد جاء في هذا البيان ^(١) :

« نقرع باب جمعيتكم واثقين بالمبادئ التي كانت أساساً لبناء جمعية الأمم ، والتي أنعشت في جميع الأقطار آمالاً مشروعة ألا وهي احترام القوميات ، وحق الأمم في تقرير مصيرها ، وإقامة العدل ، ومراعاة الشرف في العلاقات الدولية ، ونبذ سياسة الفتح ، والدة في رعاية العهود ، والصلات المتبادلة بين الشعوب المنظمة ، ندجأ إلى جمعيتكم عالمين أنها بموجب الخصائص التي خولها إياها عقد جمعية الأمم الموقع عليه في قرساي في ٢٨ حزيران (يونيو) عام ١٩١٩ مرجع لقضيتنا هذه ، ولها فيها حق النظر والحكم وفقاً لروح العهد . . . »

وطلب المؤتمر في ختام بيانه :

- ١ - الاعتراف بالاستقلال القومي لسورية ولبنان وفلسطين .
- ٢ - الاعتراف بحق هذه البلاد بأن تتحد معاً بحكومة مدنية مسئولة أمام مجلس نيابي ينتخبه الشعب ، وأن تتحد مع باقي البلاد العربية المستقلة في شكل ولايات متحدة (فيدارسيون) .
- ٣ - إعلان إلغاء الانتداب حالا .
- ٤ - جلاء الجنود الفرنسيين والإنجليز عن سورية ولبنان وفلسطين .
- ٥ - إلغاء تصريح بلفور المتعلق بوطن قومي لليهود في فلسطين ^(٢) .

(١) نجيب الأرنؤازي - سوريا من الاحتلال حتى الجلاء - ص ٢٩ .

(٢) نجيب الأرنؤازي - سوريا منذ الاحتلال حتى الجلاء - ص ٣٠ .

الرقابة الصحفية زمن حتى العظم :

وكان الهدف الوحيد للصحف في كتاباتها هو هذه المؤتمرات السياسية ، ونقلها إلى الشعب العربي في البلاد الشامية ، ونشرها على الجمهور ، وقد أخذت الرقابة الشديدة التي كانت تأخذ بخناقها لا تسمح لها بإضافة أية تعليقات عند نقل الأحداث وبذلك أصبحت مهمتها مجرد قصة شاهد عيان ترونها لإرضاء للفضول البشري كما لو كانت تنقل أنباء لا تمس الصالح السوري بشيء .

إلا أن الصحف ضاقت ذرعاً بتلك الرقابة الشديدة ، وانقلبت على هذه الأوضاع ، وعمدت إلى تفسير الأحداث السياسية ، والتعليق عليها تلك الصحف — التي طالما حاربت السلطات الفرنسية ظهورها والإكثار منها ورأت الأحزاب السياسية في الصحف السياسية الشعبية معيماً لا غنى عنه تكبد كبار الشخصيات الكثير من التضحيات حتى يضعوا أنفسهم في خدمتها وخدمة الشعب العربي ، وليسعخوا الإدارة الصحفية الفعالة في الدفاع عن استقلالهم ووحدتهم السياسية .

وهكذا فقد دأبت السلطات الفرنسية على اضطهاد الصحافة ، وقام الرقيب الصحفي في إدارة الرقابة الصحفية على حذف وإسقاط المقالات من الصحف ، وجعل وظيفتها مقصورة على نشر أخبار المجتمع السوري ، فكانت الصحف السورية تقابل هذا بأن تترك الفراغ الأبيض المحذوف وتقول « حذف بمعرفة الرقابة » وكان احتجاجاً صارخاً على الرقابة ودعوة صريحة لشدها على الحرية الصحفية واستمراراً لاستنفاز الرأي العام ضد الاستغلال السياسي والاقتصادي للبلاد السورية وإظهاراً لسياسة خنق الحريات العامة وحرية الصحافة .

لذلك بادر المفوض السامي بمطالبة وزارة الداخلية بأن تمنع الإدارة الصحفية الصحف من الالتجاء إلى تلك الحيلة بقوله :

« إن بعض جرائد دمشق كثيراً ما تنشر أخباراً ترى إلى غايات خفية مما يجبر المراقب على حذفها فيؤدي إلى وجود بياض كثير في الجريدة ، ولما كان ذلك يفسح مجالاً للأوهام والريب طلب أن تمنع الجرائد التي يكون فيها بياض كثير من الظهور أو تجبر أصحابها على إملأ ذلك البياض »^(١) .

(١) الجريدة الرسمية — عدد ١٨٢ في ٢٤ آذار (مارس) عام ١٩٢١ .

وسرعان ما نشأت مشكلة الحرية الصحفية التي شغلت بال الناشرين والقراء والحاكين ، وعند ذاك نشطت الرقابة في خلق أساليب تعسفية ضد الصحافة ، وترجع أول الإجراءات الشديدة التعسفية ضد حرية الطباعة والصحافة إلى المعارك السياسية التي قادها المؤتمر الوطني السوري الفلسطيني ، وكان من بين أفراد الشيخ الصخني رشيد رضا الذي أقام في مصر ، وأخذ يحارب الاستعمار الفرنسي من هناك . ولم يكن التشريع العثماني في يوم من الأيام قاسياً على الصحافة في زمن الفرنسيين مثل ما كان قاسياً في زمن حقي العظم حاكم دمشق ، حيث فرض عقوبات بلغت حد التعطيل ، ولم تخالف تلك الحالات حرفية القانون ، ولم تخفف عند التنفيذ ، مثل ما حدث في تلك الأيام .

« ولتفادي الرقابة على الكتابة في الصحف الوطنية عاد الاتجاه إلى التوزيع الخفي للأخبار المخطوطة والمنشورات التي كان يوزعها الوطنيون المنفيون والموجودون في الأردن لتبرهن على استمرار شعلة الفكرة العربية ، والحركة العربية متضامنين مع العاملين في هذا السبيل في داخل البلاد وخارجها »^(١) .

هذا وقد كانت الصحف المناهضة لهذه الرقابة الحكومية تطالب بدورها بطبيعة الحال بالحرية مثل صحيفة « المقتبس » وكان يحرقها عادل كرد على شقيق الأستاذ محمد كرد علي ، حينما هاجم حاكم دمشق حقي العظم إذ تناولته صحيفته بالنقد والتجريح . « لإغفاله أهمية الصحافة ودورها الفعال في هذه المعركة الوطنية ، وقد كانت هذه الصحف تشغل اهتمامه على الدوام ، وفي كل يوم على وجه التقريب سواء ليحصل من وراءها على مجد أو فائدة أو لكي يستخدمها في حملاته ضد أعدائه وفي ردوده على مروجي الإشاعات ضده كما يزعم »^(٢) .

والواقع أن حقي العظم فرض على الصحف رقابة حديدية للقضاء على أية معارضة ، حتى تصبح كلها صحافة رسمية أو شبه رسمية . غير أنه في بادئ الأمر أبدى كثيراً من التساهل حتى يضمن تثبيت مركزه ضد أعدائه الذين كانوا يقاؤون إنه « ذهب إلى باريس لبيع الوطن »^(٣) .

(١) حديث مع محب الدين الخطيب .

(٢) محمد كرد علي - المذكرات - جزء ٢ ص ٣٣٨ .

(٣) محمد جميل بهيم - قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور - جزء ٢ ص ١ .

وكأنى به يريد أن يتبع في سياسته الداخلية حكمة نابليون القائلة « ينبغي على الحاكم أن يجعل الصحافة في خدمته » .
حينئذ لجأ الصحفيون - عند الضرورة - للتعبير عما يجول في خواطرهم بكلمات غامضة أو عن طريق التلميح .

إنشاء مكتب للصحافة في المفوضية العليا الفرنسية والمراقبة على الصحف :

ولم يكد يمضى على هذه الحال أربعة أشهر ، إلا وأصدرت الإدارة الفرنسية في سوريا برئاسة غورو في ٢٧ حزيران (يونيو) عام ١٩٢١ - عندما كثرت أعمال سوريا الإدارية والسياسية من داخلية وخارجية ، وكثرت مشاكل الصحف والصحافة ومراقبتها . وعندما لم تتمكن فرنسا المحتلة من إيجاد مخرج لها - أصدرت أمراً في المفوضية العليا للجمهورية الفرنسية يتضمن قراراً برقم ٨٢٤ يفيد بإنشاء مكتب للصحافة في دائرة مندوب المفوض السامي بدمشق ومكتب آخر في دائرة معاون المندوب بحلب يلحق بالسكريتير العام مدير قسم الاستخبارات والمطبوعات والدعوة للدعاية في المفوضية العليا في بيروت « ولا يجوز لأى مدير أو وزير أن يستصدر أمراً أو قراراً إلا بالرجوع إلى المفوضية العليا في إصدار هذا القرار »^(١) .

وهكذا تمكن الجنرال غورو من ربط صحافة سوريا الداخلية بالمفوضية العليا وسكاتها بصورة مباشرة بعد انقضاء سنة كاملة تقريباً ، وبذلك أفسح للمراقبة على الصحف مجالاً كبيراً ، واختص بها مكتب خاص يتوجه إليه مديرو الصحف في كل ما يتصل بممارسة أعمالهم الصحفية في داخل البلاد السورية الأربع ، وإلى جانب ذلك تحتفظ المفوضية العليا في الأمانة العامة التابعة لها بموظف مهمته تركيز وتجميع شئون الصحافة في مختلف دول سوريا ولبنان ، والذي عليه أن يدرس المشاكل الهامة المتصلة بكلتا الصحافتين على الأرض الواقع عليها الانتداب ، مثل تنظيمها العام في الداخل وعلاقاتها واتصالاتها مع الدولة المنتدبة ومع البلاد الأجنبية .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٠٢ في ٢٧ حزيران (يونيو) عام ١٩٢١ .

وهكذا « فقد أصبح لكل دولة بعد ذلك التاريخ مكتب خاص ، تتمثل فيه الصحافة المحلية ، وتتجمع جميعها بيد الموظف المختص حتى يعمل على التطور العام للبلد الخاص به »^(١) .

« وبالتالي ينظر هذا المكتب في كل ما تكتبه الجرائد اللبنانية والسورية وترجم ما يهمهم من موضوعات ، فإذا كتبت إحدى تلك الصحف شيئاً لا يروقهم أوعزت تلك الدوائر إلى الحكومة بتعطيلها ، فإن لبث الحكومة مطلبهم حصل ما أرادوا وإلا أصدر المفوض السامي نفسه قراراً بالتعطيل »^(٢) .

وقد سلكت الحكومة الفرنسية في إنشاء مكتب الصحافة سبيل الحكومة العثمانية في ذلك ، حينما أنشأت مكتباً للصحافة مهمته إجراء التحقيقات الصحفية للأخبار وتوزيعها قبل نشرها في الصحف السورية ، وكان مركزه الرئيسي العاصمة العثمانية ، وفروعه في عواصم البلاد السورية .

وبذلك تمكنت المفوضية الفرنسية العليا من وضع رقابتها المباشرة على الصحف . فلا تصدر إلا بإذن منها ، وجدت المطرقة الحديدية المرفوعة على الرؤوس باستمرار ، فالترزم الجميع الصمت لأنهم كانوا يرتعدون خوفاً من إغلاق صحفهم أو نفيهم أو تشريدهم في السجون وفي البلاد المجاورة . واضطرت معظم الصحف إلى تغيير اتجاهها خلال تلك الفترة . ولكن هذا لم يستمر مدة طويلة ، ولم تعان الصحف مثل ما عانت في ظل هذا العهد من تقلبات متعاقبة مع ما سببته لنفسها من متاعب مع السلطات الفرنسية تارة ومع الشعب السوري الوطني المكافح مرة أخرى ، فأخذ بعضها ينحوي مؤقتاً ، وأخذ البعض الآخر يناضل في سبيل البقاء والانتشار تحت هذه الظروف القاسية .

ولكن سرعان ما نشطت الصحف عندما زحرت البلاد الأردنية بالقادة الوطنيين ، وأخذت الحركة القومية تبدو فيها جياشة تذكر الناس بالعهد الفيصلي ، والتفوا حول الأمير عبد الله بن الحسين يتداولون في ما يجب وما يمكن ، واستأنف حزب الفتاة أو الاستقلال نشاطه فألف رجاله هيئة مركزية ، أخذت تعقد الاجتماعات وتبحث

(١) صحيفة النهضة تاريخ ١٩٢٢/٩/١ .

(٢) مصطفى الشهابي - محاضرات في الاستعمار - ص ٢٠٤ .

قرارات المفوضية العليا - الجريدة الرسمية عدد ٢٥٨ .

في شئون الساعة ، وتضم إليها بعض الرجال والشباب على غرار ما كان في دمشق . وكانت المراقبة تشد مع أصحاب الصحف ومع طابعيها في صحفهم ، ولكن الصحف لم تتمكن من الاسترسال في نشر هذه الأنباء ، حتى إذا جاء يوم ٢٩ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٢١ أصدرت المراقبة بلاغاً تصف هؤلاء الأشخاص بأنهم ذوو أغراض وغايات وهم خارج منطقة دمشق وأنهم مقامرون بضمائرهم ، وأن لفيقاً من أصحاب الصحف اعتاد هو الآخر أن يقامر بهذه الضمائر لبؤن غاياته^(١) ولكن الصحيح هو أن الشعب كان ميالاً إلى الأخذ بالحكم العربي مهما كانت أنواعه وأشكاله .

وتظاهرت الصحافة بالرضوخ والاستسلام ، وأخذ الوعي السياسي والقوي ينزاد رغم القيود البوليسية والرقابة البالغة الإحكام عليها والسياسة القائمة على الكبت التي لم تستطع أن تمنع تسرب الأفكار العربية .

وأخذت الرقابة تنشط على الصحف إلى جانب ضغط مكتب الصحافة الفرنسي لتجعل موضوعات الصحف لا تمس الحياة السياسية العامة عن قرب أو عن بعد ، وحتى لا تثير في الشعب الأفكار التحررية . فكانت الرقابة من الشدة بحيث كان على الصحف أن تمدح الحكومة حتى يتاح لها أن تصدر ، ولم تكن تظهر في كتاباتها أي طابع للقومية العربية .

والواقع أن ضغط السلطات الفرنسية لم يقف حائلاً دون نشر أخبار الحركات التحررية الوطنية ، فاستأنفت صراعها ضد السلطات الفرنسية وضد الحكومة العربية ، لذلك عمدت السلطات الفرنسية والحكومة إلى الضغط الشديد عليها وكبت حريتها خوفاً من الرأي العام ، وكان الضغط الصحفي الاستعماري على أشده عندما شعرت الحكومة السورية والسلطات الفرنسية برغبة كراين عضو لجنة الاسفتاء الأمريكية بزيارة سوريا ليتعرف على مطالب السوريين بمناسبة اعتزامه نشر تقرير التحقيق^(٢) ولما كانت الصحف وأقلام الكتاب تعاني أزمة شديدة من جراء المراقبة

(١) الحريدة الرسمية - العدد ٢٣٢ في ١٩٢١/١٢/٢٩ .

(٢) أورد ميثاق عصبة الأمم في الفقرة الثانية من مادته الثانية والعشرين : « أن بعض الشعوب المنسلخة عن الدولة العثمانية قد بلغت من الرقي درجة تؤهلها للاعتراف بوجودها مؤقلاً كأنهم مستقلة ، شريطة أن تستعين بإدارة شئونها بنصح دولة متدبة وإرشادها إلى الوقت الذي تصبح قادرة فيه على أن تحكم =

القاسية عليها واضطهاد أصحابها وكتابتها اجتمع الناس بالعضو كراين في بعض الأحياء واستمع إلى شكواهم وإلى تذرهم وبذلك أعادت هذه الزيارة إلى الأذهان ذكرى العهد الفيصلي وأهاجت النفوس ، ولما اعتزمت اللجنة الرحيل اجتمع جمهرة من رجال الحركة وشبابها لوداعها ، وخطب بعض الشباب خطباً حماسية ، وأخذ الشباب ينشدون أناشيد ذلك العهد ، « نحن لا نرضى الحماية ولا نرضى الوصاية » كما أخذوا يهتفون بسقوط الانتداب الفرنسي .

وقد أثار هذا الموقف الفرنسيين ، لأنهم راوا فيه بوادر حيه الامل بعد أن ظنوا أنهم نجحوا في إرهاب الناس وإخماد الروح الوطنية والقومية فيهم — فبدلاً من أن يعطّلوا الصحف أو يعلقوها إلى أجل غير مسمى ، فإنهم لم يسجلوا أية حالة تعطيل أو توقف عن الإصدار حتى لا يكشف أمرهم أمام لجنة كراين وحتى يظهر أنهم لا يضطهدون الرأي الحر والصحافة الحرة وأن الكتابة حرة غير مقيدة — وعمدوا إلى اعتقال الزعماء الوطنيين وفي مقدمتهم الدكتور عبد الرحمن الشهبندر فأُلبس الاعتقال الناس ، وقامت مظاهرات صباحية ، وأعلن الإضراب العام في دمشق ، ووقعت اشتباكات دموية ، ولم تستطع السلطات أن تقبض على ناصية الحال إلا بشق النفس . وقد قال « سرائ » أحد المفوضين الساميين في مقال له « إنه كان في عام ١٩٢٢ وحدها خمس وثلاثون حركة ثورية كبدت الفرنسيين آلافاً من الضحايا »^(١) وكانت هذه الثورات مظهراً قوياً لاستمرار الشعلة الوطنية واحتجاجاً صارخاً على وجود المستعمرين وتصرفاتهم وبغيتهم .

الصحافة زمن الجنرال ويغاند :

عندما انتهى زمن غورو السفاح في نيسان (أبريل) عام ١٩٢٣ وأُرسلت الحكومة الفرنسية ويغاند إلى دمشق بدلاً منه مفوضاً سامياً عسكرياً كتبت جريدة المقتبس « عميدة الصحف الدمشقية » في العدد الصادر في ٩ / ٥ / ١٩٢٣ حين وصوله إلى بيروت تقول : « نرجو سوريا هذا اليوم قدوماً حسناً للجنرال ويغاند

= نفسها بنفسها ، ولا بد من أن تؤخذ رغبة هذه الشعوب بعين الاعتبار في اختيار الدولة المنتدبة » .

(وجه الحفار — الدستور والحكم في الجمهورية السورية ص ٢٩ : ٣٠) .

(١) عزت دروز — حول الحركة العربية الحديثة — جزء ٢ ص ٢٧ .

المفوض السامي « . . . فالذي يطوف الآن في الأراضي السورية لا يجد فيها إلا قوى مشتتة متفرقة ، فإنه من المرغوب فيه بأن تعرف الإدارة الصالحة أن تخطط وتمزج هذه القوى تحت لواء الوطنية السورية ، لكي لا تكون سورية إلا كتلة واحدة متماسكة .

وفي ١٧ حزيران (يونيو) عام ١٩٢٣ أصدر المفوض السامي قراراً بتأليف مجلس للاتحاد السوري يضم خمسة ممثلين عن كل دول دمشق وحلب وجبل العلويين ، وقد انتخب صبحي بركات رئيساً للاتحاد .

إيقاف نشاط الرقابة الفرنسية على الصحف السورية :

والواقع أن الصحافة قد أفادت في بداية عهد هذا المفوض الفرنسي في حالة الاستقرار السياسي النسبي ، مما سمح للصحافة في الظهور وأخذ توزيعها يزداد ، وكان حكم هذا القائد بشيراً بنشر الحرية الصحفية في سوريا ، وامتنع مكتب الصحافة الفرنسي عن الضغط على حرية الصحافة وعلى اضطهاد الصحفيين . ولقد التجأ ويغاند إلى ذلك في بداية حكمه حتى يتمكن من استتباب أمن البلاد ومراوغة البلاد في مطالبتها وإشعار السوريين بحريتهم كاملة فقد أصدر في ٣٠ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٢٣ عدة قرارات تقضي بإيقاف المراقبة في دولة دمشق .

ويقول القرار رقم ٢١٩٤ :

« إن المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان .

بناء على مراسيم رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ ٨ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩١٩ وتشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٢٠ و ١٩ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٣ . وبناء على القرار رقم ١١٦٧ بتاريخ ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٢١ الذي يعين بنقود سوريا الجزاءات النقدية المبينة في القوانين التركية بنقود عثمانية . ولما كان يجدر التحوط بتخفيف سوء الاستعمال والتطرف الذي قد يحصل في خلال مدة الانتخابات وذلك ريثما ينشر قريباً قانون المطبوعات .

وبناء على اقتراح أمين السر العام . قرر ما يلي :

مادة ١ توقف مراقبة الجرائد والمجلات والمطبوعات التي تصدر بأوقات معينة في دولة

دمشق منذ تاريخ نشر هذا القرار .

مادة ٢ يبقى قانون المطبوعات العثماني المؤرخ في ١١ رجب عام ١٣٢٧ والقانون المختص بمحاكمة جرائم المطبوعات المؤرخ عام ١٢٩٦ معنيين بصورة مؤقتة .
وفي قاطبة الأحوال لا يطلب دفع التأمين المعين في المادة ٢ من قانون ١١ رجب حتى يصدر قانون المطبوعات .

مادة ٣ كل عمل من شأنه المساس بسلطة الدولة المنتدبة ووكلائها سواء كانوا قائمين بأعمال الائتداب أم لا أو كل عمل يمس العلاقات الدولية يعاقب عليه بموجب المادة ٢٨ من قانون الآنف الذكر .

مادة ٤ يطبق الفصل الثالث من قانون ١١ رجب ١٣٢٧ والمادة ١٧ منه على الجنايات والجنح المقررة بحق السلطات أو بحق موظفي الاتحاد السوري أو موظفي دولة دمشق .

مادة ٥ تعين بقروش سورية الجزاءات النقدية المبينة في القوانين التركية بقروش عثمانية وتستخرج الفئة الجديدة بتحويل الفئة المبينة بقروش تركية إلى قروش سورية بضررها بالمضروب / ٢ .

مادة ٦ إن أمين السر العام في المفوضية العليا للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان وحاكم دولة دمشق ومندوب المفوض السامي لدى حكومة دمشق ومدير العدلية في الاتحاد مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا القرار ^(١) .

ومن جهة أخرى فقد أرسل إلى وزارة الخارجية الفرنسية تقريراً لإرساله إلى جمعية الأمم - لجنة الائتدابات - يقول فيه :

« ما زالت القوانين العثمانية إلى الآن سارية المفعول في سوريا منذ قيام الائتداب على سوريا ، وتؤكد السلطات الانتدابية حرية الاجتماع بدون أى تقييد بإذن أو بتصريح سابق عليها ، ويسري العمل ضمن الحدود القانونية لهذه الحرية ، وأن حق الاجتماع لم يعلق ولم يوقف وطمأنينة البلد وأمنه هذه لا مثيل لها في أية سنة سبقت إلا بعض الأعمال المتفرقة لقطاع الطرق »

(١) الجريدة الرسمية - عدد ٢٥٨ عام ١٩٢٣ .

(٢) تقرير أول من المندوب السامي ويغاند عام ١٩٢٤ إلى الخارجية الفرنسية .

(قطاع الطرق - ويقصد بهم الوطنيين أصحاب الثورات) .

تعطيل الصحف وإغلاقها :

ولكننا نعجب من هذا المفوض الفرنسي الجديد الذى نادى بحرية الصحافة وإيقاف المراقبة العامة على الصحف والمجلات فى دولة دمشق فقط ، وضغط عليها وراقبها فى باقى الدويلات الأخرى كحلب واللاذقية وجبل الدروز ، ثم أخذ يعطل ويغلق بعض الصحف الدمشقية الحرة مثل جريدة « المقتبس » و « رأى العام » و « العهد الجديد » و « ألف باء » و « العالم » ثم طالب بإطلاق الحريات المنصوص عنها فى القانون الصحفى العثمانى .

ومن جهة أخرى وضع الصحفيين فى السجون ، بمجرد أن يشتم منهم رائحة الكتابة التى تعبر عن الحرية السياسية والحركة الوطنية ومناهضة الاستعمار الفرنسى والوصول إلى الحكم الفيصلى أمثال محمد صبحى العقدة محرر صحيفة « أبو نواس العصرى » فى نيسان (أبريل) عام ١٩٢٤ .

١١ | لقد كانت أقلام هؤلاء الكتاب والصحفيين فى أيديهم أقوى من المدافع والرشاشات التى دخل بها الجيش الفرنسى ليقتل بها الحكم العربى . لقد كان الفرنسيون يرتعشون والمدافع كانت تهتز فى أيديهم عند سماع مقالة هؤلاء الكتاب العظام أمثال شاكر الحنبلى ومحمد كرد على وأحمد كرد على وحبيب كحالة ومحمد صبحى العقدة ، وراشد البرازى وفايز سلامة وجورج قطيبي .

وبعد ذلك اتبع المفوض السامى سياسة إغلاق الصحف السورية بعد تعطيلها . وهو الذى كان يعد من العناصر الفرنسية الجينية التى علا أمرها فى فرنسا بعد الحرب كسلفه الجنرال غورو ، فلقد عطل صحيفة سوريا الشمالية لأنطون يوسف كى شعراوى ، وصحيفة المقتبس لمحمد كرد على ، وصحيفة أبو نواس العصرى لمحمد صبحى العقدة ، وصحيفة سوريا الجديدة لحبيب كحالة وتوفيق اليازجى ، وصحيفة العهد الجديد . كما حطم من قبله الجنرال غورو عام ١٩٢٠ صحيفة ألف باء ليوسف العيسى ولم يكن قد أصدرت إلا بضعة أعداد لنشرها بعض المقالات التى كانت تشيد فيها بالحكم الفيصلى والحركة السورية والثورة على الاستعمار الفرنسى وتدخله فى شئون سوريا السياسى والاجتماعى .

وطبق القانون العثماني تطبيقاً تعسفياً استناداً إلى مواد جرائم المطبوعات من القانون المؤرخ في ٥ رجب عام ١٢٩٦ ، وبموجب المادة ٢٨ منه ، والخاصة بالمساس بسلطة الدولة المنتدبة ووكلائها أو العلاقات الدولية .

وقد طبقت المادة ١٧ من الفصل الثالث من قانون ١١ رجب عام ١٣٢٧ والخاصة بالجنائيات والجنح التي تعزى إلى الصحف التي تهم بالقذف في حق السلطات ، أو في حق الاتحاد السوري أو موظفي الدولة . وبعد ذلك عين الجزاءات النقدية المبينة في القوانين التركية .

ولم يكن تطبيق هذا القرار حياً في منفعة البلاد التعسة والمنكوبة بهذا الاستعمار الجديد الدخيل عليها ، بل كان حياً في تثبيت سلطان الاستعمار في البلاد العربية ، وحباً في احتلال « تركة الرجل المريض في الشرق العربي » فقد عمد الاستعمار إلى فريق من أصحاب الصحف أمثال صحيفة الرأي العام لطله المدور ، وغمره بالعطاء ، وأجزل له المال ، لبشر دعاوى — الاستعمار وتعجيل خططه وتصرفاته . والحق يمان إن هذه الصحف بما كانت تنشره من أفكار وأباطيل ومفتريات قد فرقت كلمة القوم بدلاً من توحيدها ليتمكنوا من السعي إلى تحقيق غاياتهم المشتركة في داخل البلاد وخارجها ، وهي نيل استقلال البلاد وتحقيق أمانها القومية ، تلك كانت الزلة الكبرى التي اقترفتها بعض صحف سوريا وبدأت الصحف منذ ذلك الوقت تتقهقر قليلاً قليلاً عما كانت عليه قبلاً ، وظل بعضها صامتاً في مكانه يراقب الصراع الذي أحدثه الاستعمار بين الصحف الوطنية والمأجورة ، وهذا ما أودى بالصحف الوطنية إلى الخراب وأخيراً إلى إغلاقها كما حصل لصحيفة المقتبس ، عندما ترك صاحبها محمد كرد على العمل الصحفي ، واتجه إلى الاشتغال في الحكومة والدخول في المعركة السياسية الفعلية ، على الرغم من أنه كان قادراً على مواصلة العمل الصحفي ولكن « الملل استحوذ عليه وغلى زملائه في الكفاح الصحفي ، ودب اليأس فيهم دببته فأثروا وظيفه من الوظائف ، وتوقفوا عن مواصلة بذل الجهود في تربة قاحلة لا تنبت غير الأشواك » (١) .

قانون الصحافة السوري الجديد عام ١٩٢٤ :

ومن جهة أخرى فقد أعلن المفوض الفرنسي الجديد لأعند وصوله ، عدم صلاحية القانون العثماني الخاص بالصحافة ، والجرائم الصحفية ، وأراد أن يستبدله بقانون جديد يتمشى مع السياسة الصحفية الفرنسية الجديدة في البلاد السورية ، وأن يجعل لكل دولة قانوناً خاصاً بها .

لذلك عمد إلى بعض الوزراء في إعداد مشروع القانون الصحفي بحجة اشتغال قانون المطبوعات العثماني على مواد لا توافق شكل الحكومة أو الأحوال الحاضرة كالمواد الخاصة بالعائلة المالكة ، مما لا يمكن تطبيقه اليوم .
وكان من الطبيعي أن يخضع حاكم دولة دمشق « إدارة المعارف » لاختصاصاته وأن يضع قانون الصحافة ويطره على البرلمان لمناقشته والمصادقة عليه في ١ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٤ .

وقد استهل حاكم دولة دمشق ديباجة القانون بعبارة جاء فيها :
« إن حاكم دولة دمشق بناء على قرار المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان المؤرخ في ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٢٠ ورقم ٥٨٨ » .
وعلى قرار المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان وبعد أخذ رأى المجلس التمثيلي يقرر ما يلي
وكان يمثل الأمة في البرلمان ممثلين بعضهم من الصحفيين أمثال شاكر الحنبلي وراشد البرازي وجبيب كحالة .

وحالما اعترض شاكر الحنبلي على المقدمة بقوله « يظهر لنا واضح القانون هو حاكم دولة دمشق ، مما يخالف قواعد الحقوق الأساسية لأن دولة الحاكم رئيس القوة الإجرائية ، فلا يجوز لهذه القوة وضع القوانين ، وإنما ذلك من حق القوة التشريعية التي تتمثل في هذا المجلس لذا ارتأى تصحيح هذه العبارة بمادة توضع في ذيل القانون يتضمن :

« إن حاكم دمشق يأمر بتنفيذ هذا القانون » .

وقد عدلتها لحتنا الديباجة بما يلي :

« إن حاكم دولة دمشق .

بأمر بتنفيذ هذا القانون بعد تصديقه من المجلس النيابي » . . . (١) .

وقد اقترح راشد البرازي على السلطة الفرنسية وبعد أن راجعت القانون لجنة مؤلفة من ستة أشخاص وهم شاعر القيم ، وشاعر الحنبلي ، وسامي مردم بك ، وعبد الحميد ، وعبد النبي الجيرودي ، وأحمد اليوسف ، اقترح راشد البرازي على السلطة الفرنسية أن لا تضع للصحافة قيوداً تقف أمامها على اعتبار أنها الوسيلة الوحيدة لنشر أفكار العلماء وآرائهم وقد طلب من نواب المجلس التمثيلي أن يتحاشوا تقييد الصحافة « واستطرد يقول » أنا لا أنكر أن من الصحفيين من يتخذ هذه المهنة وسيلة لأغراضه ، فالواجب يقضي بأن تتخذ الأسباب لمنع أعمال مثل هؤلاء الصحفيين حرصاً على حياة البلاد » (٢) .

وقد اعترض شاعر الحنبلي أيضاً على سن هذا القانون بحجة أنه كان يجب أن يكون شاملاً للمقاطعات الثلاثة الاتحادية ، لأن الحكومة قبلت فيها الوحدة القضائية بقوله « أنا كنت من الأساس معترضاً على سن هذا القانون بهذه الصورة لأنني أعتقد أن وضعه أن يكون شاملاً للمقاطعات الثلاثة الاتحادية ، لأن الحكومة قبلت فيها الوحدة القضائية ، وكما ترون أن المادة الأولى منه تذكر أن كاتم السر العام ومدير الداخلية والعدلية ينفذون أحكام هذا القانون ، ثم نجد أن أكثر مواده تتضمن المسؤولية الجزائية وهي مما يقوم بإنفاذه الحكام العدليون ، فالقاضي الذي درس القانون الموضوع لدمشق يضطر لأن يدرس القانون الموضوع لحلب عندما ينقل إليها ولا سيما وإننا على أبواب الوحدة » (٣) .

وانتهت مناقشة مشروع قانون الصحافة في ٢٢ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٤ ، ووافقت عليه أغلبية المجلس (١٣) من (٢٣) عضواً .

وبذلك صدر قانون المطبوعات في دمشق في ٣٠ حزيران (يونيو) عام ١٩٢٤ عن حاكم دولة دمشق الذي وجهه بموجب المادة ٦٥ أمراً إلى مدير عدلية الاتحاد ،

(١) محاضر جلسات الدورة الثانية للمجلس التمثيلي من ١ نيسان (أبريل) إلى ١٤ نيسان (أبريل) حتى الجلسة الخامسة . العاصمة عدد ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ .
(٢) محاضر الجلسة الخامسة ١٤ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٤ . العاصمة عدد ٢٦٠ و ٢٦١ .
(٣) محاضر الجلسة الخامسة ١٤ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٤ . العاصمة عدد (٢٦١) .

وأمين سر الحكومة العام بتنفيذ هذا القرار بعد أسبوع واحد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية^(١).

أما فيما يختص بالبلاد العلوية التي كانت تحت الإدارة الفرنسية المباشرة ، فقد أصدرت الإدارة الفرنسية بالاشتراك مع المكتب الصحفي في المفوضية الفرنسية العليا بيروت قانوناً للصحافة خاصاً بها بعد المصادقة عليه من المجلس التمثيلي للبلاد العلوية الذي حملوه على إعلان الرغبة في الاستقلال المحلي في ٨ آيار (مايو) عام ١٩٢٤ تحت رقم ٩٧٠ ، وقامت السلطة الفرنسية في هذه البلاد على تنفيذه ورفضت دخول هذا القانون في اتحاد مع قانون الصحافة لدولتي دمشق وحلب وجبل الدروز^(٢). حتى إنها رفضت أن تتحد هذه البلاد مع البلاد السورية بصورة عامة ، وذلك بغية الوصول إلى فرنسة البلاد وترسيخ أقدامهم فيها ، وقد جعلوا — إلى جانب ذلك — اللغة الفرنسية لغة التعليم ، وأخذوا يطبعون المنطقة ، بالمظاهر الفرنسية ، واهتموا خاصة بالتبشير المسيحي بين أهلها فكان من آثاره قدوم المبشرين الكاثوليك إلى المنطقة.

ذيل قانون الصحافة في ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٤ :

غير أن السلطة الفرنسية رأت أن في قانون المطبوعات ثغرة يجب أن تسدها ، وتغلق الباب على الصحافة السورية خوفاً من أن تنتقد السلطة الفرنسية على أمور السياسة في البلاد ، فزادت من قيود الصحافة بإصدار قانون جديد لتحكم هيئة جيوشها وقوتها العسكرية ، فأصدر المفوض السامي بالوكالة من المفوضية العليا قراراً برقم ٢٦٣٠ — في ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٤ ليضيف جديداً إلى قانون الصحافة وكلفت بموجب المادة التاسعة منه أمين السر العام ، ومندوب المفوض السامي لدى الاتحاد السوري ، ومندوب المفوض السامي لدى حكومة حلب ، ومندوب المفوض السامي لدى حكومة دمشق . ودولة العلويين ، ومندوب المفوض السامي وحاكم دولة لبنان الكبير كل بما يعينه تنفيذ هذا القرار^(٣).

(١) انظر شرح القانون وحرية الصحافة الجديد في صفحة ٧٣ من الكتاب .
(٢) أنشأ هذا القانون بمرسوم تشريعي رقم ١٢٥ ونشر في الجريدة الرسمية في العدد ٢٨ بتاريخ ٢٢ تموز (يوليو) عام ١٩٤٣ صادر عن رئيس الدولة .
(٣) انظر شرح الحرية الصحفية في صفحة ٧٣ من الكتاب الخاص بذيل قانون الصحافة الصادر برقم ٢٦٣٠ من المفوضية العليا .

شرح « ذيل قانون الصحافة في ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٤ » : -
وبموجب قرار المفوضية العليا رقم ٢٦٣٠ الصادر في ٢٧ مايس (مايو) عام ١٩٢٤ تعتبر السلطات الفرنسية العلاقات الخارجية والاتصالات مع الدول الأجنبية من اختصاصها ، ولها حق التصرف بموجب صك الانتداب الذي يخوله لها قرار عصبة الأمم والاتفاقات الدولية ، وأنها مكلفة بالدفاع عن الأراضي الواقعة تحت سلطتها بموجب حق الانتداب ، وبالتالي فإن لها حق معاقبة فاعلي الجرائم ومرتكبيها وبضمان سلامة العلاقات الدولية وبمحفظ النظام العام وأمنه : وحق معاقبة مرتكبي الجرائم ضد أمن الجيش وسلامته .

وينتص المجلس الحربى بموجب قانون العدل العسكرى بمحاكمة الصحفيين والصحف التى ترتكب جرائم ضد سلامة الجيش وأمنه ، كتحرير الجنود أو حثهم على العصيان أو تحريضهم على الفرار من الجيش أو نشر أخبار ممنوعة عسكرياً غير مصرح بها ، أو التى لها علاقة بالعمليات العسكرية والمحددة بموجب المادة الأولى من القانون :

مادة ١ وتحدد كل تحريض يدعو العساكر البرية والبحرية فى الجيوش الأجنبية إلى الفرار أو العصيان سواء كان بواسطة الكتابات أو المطبوعات المبيعة أو الموزعة أو المدفوعة للبيع أو المعروضة فى محال عمومية أو فى أثناء اجتماعات عمومية أو بواسطة الإعلانات أو الكتابات المعلقة على الجدران والمعروضة لنظر الجمهور ، يعاقب عليه بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبجزاء نقدى من خمس إلى خمس وعشرين ليرة سورية .

تبقى المخالفات المنصوص عليها فى الفقرة ١ والمقررة تجاه جنود الاحتلال متعلقة بصلاحيات المجلس الحربى ويلاحق مرتكبوها ويعاقبون وفقاً لأحكام قانون المحاكمات العسكرية .

مادة ٢ وتحدد أن مديرى الجرائد والمجلات إذا نشر أو أخباراً غير مسموح بها تتعاق بالحركات العسكرية والبحرية وتهم الدولة المنتدبة والدول الواقعة تحت الانتداب أو تتعلق بالمعدات الحربية يقعون تحت طائلة جزاء نقدى يتراوح بين خمس ليرات ومئتي ليرة سورية ، ولا يمنع ذلك الملاحقات التى يمكن إجراؤها بسبب الجاسوسية أو المخابرات مع العدو أو كل عمل آخر جرمية وجنحة

- منصوص عليها في قانون الجزاء وقانون المحاكمات العسكرية .
- مادة ٣ محظور نشر مناقشات مجالس الحرب الداخلية وكذلك محاضر المناقشات السرية تحت طائلة جزاء نقدي من خمس إلى مائة ليرة سورية .
- مادة ٤ تعتبر كل رواية حادث عن شخص أو هيئة أو نسبه إليها تضر بشرف الشخص أو الهيئة أو بسمعتها ، طعنًا وكل عبارة مبهمه أو لفظة احتقار أو مسبة لا تسند على حادث ما هي إهانة .
- مادة ٥ تحدد كل طعن يرتكب بواسطة كتابات أو مطبوعات مباحة وموزعة ومدفوعة للبيع أو معروضة في المحال العمومية أو في أثناء المجتمعات العمومية أم بالإعلانات أو المطبوعات الملصقة على الجدران والمعروضة لنظر الجمهور ضده :

- (أ) الملوك الأجانب أو الحكومات الأجنبية .
- (ب) المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان .
- (ج) المأمورين السياسيين أو وكلاء الأمور السياسية أو قناصل الدول الأجنبية .
- (د) جيوش الدول المنتدبة البرية والبحرية وضباط هذه الجيوش .
- (هـ) المأمورون الفرنسيون إبان قيامهم بوظائفهم في سوريا ولبنان سواء كانوا مشتركين أم غير مشتركين في تنفيذ الانتداب . .
- يعاقب مرتكبه بالسجن من ثمانية أيام إلى سنة ويجزاء نقدي من خمس ليرات إلى مئتي ليرة سورية لا يسمح بتقديم البرهان عن الطعن .
- عقوبات الحبس والجزاء النقدي ذاتها تطبق على النشرات التي من طبعها إلحاق الضرر بسلطة الدولة المنتدبة والعلاقات الدولية .
- مادة ٦ إن الإهانة المرتكبة بالوسائل المذكورة في المادة السابقة تجاه الهيئات أو الأشخاص المذكورة في تلك المادة يعاقب بجزاء نقدي من ليرتين إلى ثلاثين ليرة سورية وبالسجن من خمسة عشر يوماً إلى أربعة أشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .
- إن المخالفات المنصوص عليها في المادتين ٤ و ٥ لا يمكن ملاحقتها إلا بناء

على دعوى من الفريق المغبون أو رؤساء دائرة الذين أضرت بهم تلك المخالفات .

مادة ٧ يمكن أن يمنع بقرار من المفوض السامي إدخال أية جريدة كانت أجنبية أو كراسة محلية دورية أجنبية إلى أراضي سوريا ولبنان ومنع دفعها للبيع أو للعرض وبيعها فيها .

كل شخص يدخل أو يدفع للبيع أو يعرض أو يبيع في أراضي سوريا ولبنان عدداً أو أكثر من جريدة أجنبية وكراسة أو أكثر من مجلة دورية أجنبية ممنوعة يعاقب بالسجن من خمسة عشر يوماً إلى ستة أشهر وبجزاء نقدي من مائة ليرة إلى خمسمائة ليرة سورية .

مادة ٨ إذا ظهر على أثر نشر مقالة أو عدة مقالات في جريدة أو مجلة دورية أن نشر تلك الجريدة أو المجلة من طبعه أن يقلق الراحة والأمن العام أو أن يضر بالعلاقات الدولية فيمكن توقيفها بأمر من المفوض السامي .

لا يمكن إصدار الأمر بالتوقيف إلا بعد أن يدعى مدير الجريدة إلى تقديم بياناته عن المقالات المخالفة للنظام العام أو المنشورة في جريدته لمدوب المفوض السامي لدى حكومة الدولة .

إن نشر عدد من كل جريدة أو مجلة دورية موقفه يعاقب عليه بالسجن من خمسة عشر يوماً إلى ستة أشهر والجزاء النقدي من مائة ليرة إلى خمسمائة ليرة سورية — تقام الدعوى على المدير وبغيابه على الناشر أو على الطابع .

مادة ٩ أمين السر العام ومدوب المفوض السامي لدى الاتحاد السوري ، ومدوب المفوض السامي لدى حكومة حلب ، ومدوب المفوض السامي لدى حكومة دمشق ، وحاكم دولة العلويين ، ومدوب المفوض السامي ، وحاكم دولة لبنان الكبير ومدوب المفوض السامي ، مكلفون كل بما يعنيه تنفيذ هذا القرار^(١) .
يفهم من هذا أن المفوض السامي يتدخل عندما تنشر الصحف مقالات أو أخباراً قد يكون شأنها تعكير صفو العلاقات الدولية بشكل واضح أو تعكير السلام والأمن العاميين للبلد أو تهاجم الاختصاصات والمسؤوليات الملقة على عاتق الدولة

(١) ذيل قانون المطبوعات الصادر في ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٤ — قرار رقم ٢٦٣٠ :

المنتدبة الفرنسية بموجب حدود القرار رقم ٢٦٣٠ للمفوضية العليا ببيروت صادر في ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٤ .

أما الحكومتان السورية واللبنانية فإنهما تتدخلان عندما تكون الإهانات أو الاتهامات بشكل فردي ضد السلطات العامة والإدارية للبلد بموجب القرار رقم ١٤٧ الصادر بتاريخ ٣٠ حزيران (يونية) عام ١٩٢٤ وهو قانون المطبوعات السوري الجديد .

حالة الصحافة زمن ويغاند :

وار نظرنا إلى قائمة الصحف التي صدرت في دول سوريا إلى جانب ما كان موجوداً منها في الماضي في عام ١٩٢٣ زمن المفوض السامي ويغاند لوجدنا أنه لم يسمح بإصدار صحف جديدة في دولة دمشق سوى صحيفتين هما « الفيحاء » لقاسم الهيماني وشفيق شبيب وصحيفة « الحق » لمحمد صبحي العقدة . أما دولة حلب فلم يكن لها نصيب من إصدار الصحف الجديدة سوى صحيفة « الترقى السوري » لبهاء الدين الكاتب . أما باقي المدن السورية مثل حمص وحماه واللاذقية والجبل وإسكندرون وإنطاكية ودير الزور والقنيطرة وجبلة فلم يكن لهذه جميعاً نصيب من إصدار صحف ما جديدة في ذلك الوقت .

وهكذا فقد أدى الاحتلال الفرنسي إلى جمود الصحافة بعض الشيء ، وعودها عن إثارة الشعور القومي قلة عدد الصحف الجديدة ، هذا إلى جانب الحد من الحرية الصحفية .

ويوجد سبب آخر لنقص عدد الصحف في سوريا ويعزى هذا السبب إلى نقص مواد الطباعة الخاصة بالصحف وعدم وجود المطابع الحديثة التي انقطع ورودها بعد الحرب العالمية الأولى .

وبالتالي فقد كانت المستويات الأدبية على درجة أقل مما كان يتطلب منها أن تكون في تلك الفترة الحرجة من التاريخ السوري .

وكما لم تكن موارد الصحف عن طريق الإعلان تكفي لسد العجز المالي ، فلم تكن أية صحيفة من الصحف أن تنهض بنفسها اعتماداً على إيرادات الإصدار

وحدها فكان لابد لها أن تلتبس المساعدة المالية من الجمعيات السياسية أو الأحزاب التي تنطق بلسانها وإلا فإنها تغلق أبوابها لقلة مواردها .

زمن حكم الجنرال سراى :

وكانت الوحدة السورية قد أصبحت في مقدمة مطالب سكان البلاد داخلها وساحلها بعد أن شهدوا من مضار التجزئة ما شهدوه ، ولم يكن نظام اتحاد دول سورية كافياً لتحقيق هذه الأمانى ، فحاول المفوض السامى الجديد الجنرال سراى الذى عين فى تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٢٤ أن يحدث تعديلاً فى النظام الذى أقامه سلفه ويغاند .

فاتخذ فى ٥ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٢٤ قراراً بإلغاء الاتحاد السورى وإنشاء وحدة بين دولتي دمشق وحلب ، تحقيقاً لرغبة مجلس دولة سورية ومجلس دولة حلب ومجلس اتحاد الدول السورية وأعلن نظاماً جديداً للدولة سورية ، وتألقت حكومة دولة سورية فى ١٠ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٢٤ برئاسة صبحى بركات رئيس الدولة ورئيس الوزراء يساعده خمس وزراء .

لكن هذه الحركة نحو الوحدة اقترنت فى الوقت نفسه بحركة نحو الانفصال لأنها أبقت خارجها البلاد العلوية ، ولم يكن ذلك استجابة لرغائب أهل البلاد الذين لم يشتركوا فى اتخاذ مثل هذه القرارات بقدر ما كانت تحديقاً لأطماع الإدارة الفرنسية الاستعمارية .

فاتحدت الدولتان بحكم القرار الجديد ابتداء من أول كانون الثانى (يناير) عام ١٩٢٥ وتألقت دولة واحدة اسمها الدولة السورية مع الاحتفاظ بحقوق وواجبات الحكومة المنتدبة .

فكان من الطبيعى أن يطبق قانون الصحافة الخاص بالاتحاد فى الدولة السورية ، الذى أصبح سارى المفعول على جميع البلاد السورية ما عدا البلاد العلوية .

وبذلك توحدت الصحافة فى معظم أجزاء البلاد العربية ما عدا البلاد العلوية التى كانت تحت الإدارة الفرنسية بصورة مباشرة .

ذيل قرار رقم ٦٩ لعام ١٩٢٥ :

من ذلك نرى أن الفرنسيين في سورية أوجدوا نظاماً للمطبوعات وقانوناً عاماً قيدوا به الصحافة بقيود ثقيلة وجعلوا فيه لأنفسهم وللحكومة سلطة تعطيل الصحف إدارياً إلى مدة محدودة أو إلى أجل غير مسمى .

وكان التعطيل الإداري سبباً مسلطاً فوق رؤوس أرباب الصحف فلا تتعرض صحيفة لموظفي الانتداب أو السلطات أو أن تنقد سياستهم ، أو تناقش السئى من أعمالهم وحتى لا يكون نصيبها التعطيل عن العمل .

ولهذا كان من النادر أن نجد في سوريا جرائد غنية بالمادة الصحفية إذ لم تكن جرائد كهذه تستطيع الحياة في جو هذا حاله في سوريا ولا سيما إذا كان صاحبها يمت إلى الوطنية بصلة .

وكان مكتب الصحافة التابع لمندوب المفوض السامى يترجم ما يهمه من موضوعات فإذا كتبت تلك الصحف شيئاً لا يروق له أوعز إلى الحكومة بتعطيلها بموجب مواد ذيل قانون المطبوعات من المفوضية العليا برقم ٢٦٣٠ فإن لبت الحكومة مطابه كان بها ، وإلا أصدر المفوض السامى نفسه قرار التعطيل .

أما إذا هاجمت صحيفة من الصحف الحكومة فالفرنسيون ما كانوا يبالون بذلك بتاتاً . فإذا اشتطت الصحيفة وطعنت برئيس دولة سوريا طعناً قبيحاً أو اختافت الأكاذيب على أعضاء الحكومة أو أعضاء المجلس التمثيلي أو الموظفين المملكين أو العسكريين بكافة دوائر الدولة . كانت تعتمد الحكومة إلى إصدار مرسوم بتعطيلها ، ولكن هذا المرسوم لا يكون مبرماً ما لم يوقع المفوض السامى أو مندوبه عليه ، وكثيراً ما كان الفرنسيون يضمنون بهذا التوقيع كما أرادوا إلهاء الشعب بالسخرية من الحكومة ولا سيما عندما يكونوا قد قرروا تبديلها .

بهذه الأساليب الاستعمارية كانت بعض الصحف السورية تتألم وتسلمى قراءها بالتجنى على الحكومات الأهلية وإظهار عيوبها ومثالبها بينما تكون ساطة الانتداب وهى المسئولة عن وجود تلك الحكومات . ولكن الويل للصحيفة التى تجرؤ على مس سلطة الانتداب .

لذا، عمد وزير داخلية سوريا نصرى بخاش إلى إصدار ذيل للقرار رقم ٦٩ خاص بجرائم النشر بتاريخ ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ بعد تقديم اقتراحه إلى رئيس دولة سوريا صبحى بركات وبعد عشرة أشهر من إصدار قانون الصحافة الخاص بالاتحاد الذى صدر فى ٣٠ حزيران (يونيو) عام ١٩٢٤ يتخى :
« بأن يأمر رئيس دولة سوريا وبناء على اقتراح وزير الداخلية بتعطيل أو عدم إدخال كل جريدة أو نشره تنشر مقالات أو أخباراً من شأنها تهيج الرأى العام أو إهانته :

(أ) رئيس دولة سوريا .

(ب) أعضاء الحكومة .

(ج) أعضاء المجلس التمثيلى .

(د) الموظفين المملكين أو العسكريين بكافة دوائر الدولة .

ويعمل بأحكام هذه المادة سواء كانت تلك الإهانة موجهة إلى الذات المشار إليهم مجتمعين أو متفرقين ، وسواء كانت الإهانة صريحة أو مخفية بشكل تتضمن الدم أو القدح أو التحقير ، على أن ذلك لا يمنع أيضاً من إجراء التعقيبات القانونية بحق الفاعلين . وكلف وزير الداخلية والعدلية بتنفيذ أحكام هذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره فى الصحف^(١) .

لقد كانت الوحدة السورية فى جميع عناصرها ومدنها الشاغل الأول لرجال الفكر والعاملين فى ميدان المسائل العامة والسياسية ، فأخذت شعبية الصحافة تزداد بين كل طبقات الشعب التى تعتبر الصحافة وسيلة للتعبير عن مسئولياتها وجزءاً من الإجراءات والترتيبات المؤدية إلى مواجهة خطر انفصال بعض الأجزاء السورية عن الوطن الأم .

كما أنه يجب أن نضيف واقعة حية هى أن المشاعر السياسية للسوريين قد تميزت دائماً بالاتجاه نحو وحدة البلاد ، وبذلك أصبحت الصحافة فى هذه الفترة مدرسة الوطنية الحقة ، وأخذت المقالات السياسية فى الصحف تنادى بالمقاومة وتطالب داعية إلى الاستمرار فى الكفاح القومى ، وكانت فى غالب الأحيان تنصب

(١) الجريدة الرسمية - العاصمة عدد ٢٧٨ .

في مقالات بليغة حماسية تارة وسياسية تارة أخرى . فقامت السلطات الحكومية والفرنسية ثانياً بتعطيل الصحف الوطنية بعد أن عطلتها سلطات مكتب الصحافة الفرنسي وهي صحيفة « المقتبس » وصحيفة « العهد الجديد » لأجل غير مسمى . وكذلك عطلت صحيفة « العالم » بحجة أنها نشرت في بعض أعدادها الأخيرة عبارات من شأنها الخط من هيبة الحكومة وإثارة أفكار الأهلين عليها . ولما كانت هذه الجريدة ينص عليها قانون رقم ١٤٧ الصادر في ٣٠ حزيران (يونية) عام ١٩٢٤ الخاص بالصحافة السورية والقانون الذي أصدرته المفوضية العليا رقم ٢٦٣٠ الصادر في ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٤ وبموجب ذيل القرار رقم ٦٩ صادر عن رئيس الدولة السوري صبحي بركات في ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ . فقد وقع على إغلاقها رئيس دولة سوريا صبحي بركات والمندوب السامي أوبوا^(١) .

ولكن هذا الإرهاب الحكومي للصحف الحرة الوطنية لم يفت في عضد الشعب السوري بصرف النظر عن معتقداته السياسية واتجاهاته الفكرية ، فقد كان لديه الإيمان القوي بوجوب التصرف كوحدة واحدة . تصرفاً يستهدف الكفاح من أجل الوحدة والاستقلال وطرد المستعمر الدخيل : الفرنسي والإنجليزى وضم تلك الأجزاء التي يريد سلعها المستعمرون الفرنسيون والإنجليز وجعلها مقاطعات خاضعة لهم يقيمون فيها حكماً فرنسياً في اللاذقية وجبل الدروز وتوحيد سوريا في وحدة كاملة مع أجزائها الجنوبية وهي فلسطين وشرق الأردن .

لقد أصبح الجميع صحفيون بدافع هذه الأحداث السياسية الوطنية فرجل الدين والزعيم والجندي والعالم والطالب والموظف شحلو جميعاً أقلامهم ليعاونوا الصحافة السورية ، فكانت بمثابة منبر عام للشعب السوري وللباقى الأجزاء السورية . وبذلك أثبتت الصحافة أنها صحافة رأى قبل كل شيء .

فقد كان للاهتمام العظيم الذي مارسته الصحافة السورية في جميع ظروفها في هذه الفترة بالنسبة للوحدة السورية الشاملة وطرد المستعمر الفرنسي ، وما كان لأقلام الصحفيين الذين تناولهم الاضطهاد والتعسف من أجل بلوغ مرتبة التحرر والاستقلال

(١) الصحيفة الرسمية - العدد ٢٨٥ لعام ١٩٢٥ .
مجلة العرفان ١ كانون الأول (ديسمبر) المجلد الأول عام ١٩٢٥ .

الأثر العظيم في إضرام الثورة السورية الكبرى في بداية عام ١٩٢٥ والتي استمرت مدة عامين تقريباً .

وبالمقابل فقد بذل الفرنسيون جهد طاقهم لاستئصال النزعة العربية من نفوس السوريين وإماتها في قلوبهم ، ولكن سورية ظلت رغم ذلك شديدة الحرص على هذه النزعة القومية التي اهتزت ونمت في ربوعها .

وكان الاستعمار يبت الدعوة لإقناع السوريين أنهم غير أهل للاستقلال ، وأن الانتداب هو الذي يأخذ بيدهم ليصبحوا أهلاً له ، فكان السوريون يصدون عن هذه الدعوة الباطلة التي يلفظها التاريخ وينكرها الواقع . فالحكم الأجنبي قلما يهيئ البلاد لتحكم نفسها ، بل يسعى جاهداً لإقصائها عن هذه المنزلة الكريمة التي تعتز بها الشعوب الحرة . وأحدث تشدد الفرنسيين في تجزئة البلاد وإثارة المنافسات المحلية بين الأهالي في الجنس والدين والمصلحة ، رد فعل قوي لمقاومة التجزئة والحرص على الوحدة .

وهكذا أصبح الركنان الأساسيان للمطالب القومية : الاستقلال والوحدة ، يجريان على كل لسان ويملآن كل جنان .

« فلجأ الفرنسيون إلى الأساليب العنيفة ، وعززوها بالأحكام العرفية التي قلما تخلت منها البلاد واستعانوا بجميع الوسائل فكانت الصحف تعطل ثم تعطل حتى يقضى عليها أن تتنازل عن حريتها » ^(١) .

وفي عهد حكومة دولة سوريا الأولى برئاسة صبحي بركات في ١٠ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٢٤ وفي زمن المفوض السامي سرائى اندلعت الثورة السورية الكبرى في تموز (يوليو) عام ١٩٢٥ برئاسة سلطان باشا الأطرش من جبل الدروز ضد تصرفات حاكم جبل الدروز والظلم الذي تشكو منه سوريا ، بعد أن طالبوا مندوب المفوض السامي بأن ينضم الجبل إلى الوحدة السورية ، وأن يسود القانون في البلاد وأن تحترم الحرية الشخصية وحرية الكلام وحرية الشكوى .

وتحالف حزب الشعب بدمشق مع الدروز بعد اتصالات ومذاكرات واجتماعات سرية على مساندة الثورة في جميع البلاد السورية ، فقامت في حماة بقيادة فوزي

(١) نجيب الأرنؤازي سوريا من الاحتلال حتى الجلاء ص ٢٤ .

القawقجي ، واشتدت نيرانها بدمشق التي قصفها الفرنسيون بمدافعهم وأحدثت دويماً هائلاً في الدول الغربية ، حتى إن صحيفة (ديبا) الفرنسية ذكرت أن عمل الجنرال سراي دمع فرنسا بوصمة عار لا تمحى ^(١) .

قامت دعوة سرية تدعو البلاد إلى القيام في وجه الظلم ، فتتابعت النشرات والبلاغات السرية والإنذارات التي تؤلف كتاباً مسطوراً إلى جانب المعارك والملاحم ، بعد أن اختفى عدد ضخم من الصحف نتيجة اشتداد الرقابة الصحفية عليها وفي مقدمتها جريدة « المقتبس » لمدة شهرين ^(٢) بغية القضاء على هذه الثورة وإيقاف الغذاء الفكري للمجاهدين الوطنيين وقمع الحماس الوطني لأبناء البلاد . مما أدى بالوطنيين والكتاب والصحفيين القوميين إلى الالتجاء إلى الدعايات المستترة وتوجيه الدعوة إلى الجهاد سرّاً . ولم يبق من هذه الصحف إلا أربع فقط في جميع أنحاء سوريا أما الصحف الباقية التي تتحدث بلسان العناصر الوطنية فقد ذهبت لصحبة الاستبداد الفرنسي .

« وكان أول نداء أذاعه سلطان الأطرش (قائد جيوش الثورة الوطنية السورية العام) ودعا فيه السوريون إلى حمل السلاح تحقيقاً لأمانى البلاد المقدسة وتأييداً لسيادة الشعب وحرية الأمة مسجلاً هذه المطالب : »

١ - وحدة البلاد السورية ساحلها وداخلها والاعتراف بدولة سوريا عربية واحدة مستقلة استقلالاً تاماً .

٢ - قيام حكومة شعبية تجمع مجلساً تأسيسياً لوضع دستور يقرر سيادة الأمة سيادة مطلقة .

٣ - سحب القوى المحتلة من البلاد السورية وتأليف جيش وطني لصيانة الأمن .

٤ - تأييد مبدأ الثورة الفرنسية وإعلان حقوق الإنسان في الحرية والمساواة والإخاء ^(٣) .

والواقع أن الصحافة السورية تعرضت خلال فترة الثورة لخسائر مادية ومعنوية تتناسب والأهمية الرئيسية للدور الذي كانت تلعبه في الحياة السياسية للأمة ، فقد

(١) نجيب الأرنؤازي - سوريا من الاحتلال حتى الجلاء ص ٣٨ .

(٢) مجلة العرفان مجلد ١١ جزء ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٢٥ .

(٣) نجيب الأرنؤازي سوريا من الاحتلال حتى الجلاء ص ٤٠ .

اضطهد الفرنسيون الصحفيين اضطهاداً عظيماً . وقد قضى كثير من الصحفيين نحبهم: ومنهم من حكم عليه بأحكام مختلفة ومنهم من حكم عليه بالإعدام أمثال منير الرئيس المحرر بجريدة « القبس » إذ يقول: « كنت أعمل محرراً بجريدة «القبس» الدمشقية وحكم عليّ بالإعدام لأنني جاهدت في عام ١٩٢٥ ضد الفرنسيين في منطقة جبل الدروز ومنها انتشرت الثورة إلى جميع أنحاء سوريا » (١) .

قرار رقم ٣٠٢/س :

خشى المفوض السامي سرى استفحال الثورة في البلاد السورية ، وبالتالي فقد خشى الإنجليز الذين كان يتهمهم بأنهم يمولون الثورة عن طريق رجال الحركة القومية الذين نزحوا إلى الأجزاء الجنوبية من البلاد السورية فأصدر قراراً رقم ٣٠٢ / س في تشرين الثاني (نوفمبر) وعام ١٩٢٥ فيه يمنع نشر مطبوعات وتحريم توزيعها إلا إذا كانت معدة للبيع وتعرض في المحال العامة بواسطة مراسلين خاصين ويعاقب على المطبوعات التي تنقل خفية أو بصورة سرية من شخص لآخر بعد ذلك انتهاكاً للنصوص القانونية السارية المفعول ، وكذلك المطبوعات التي تنقل بصورة متعمدة أخباراً خاصة لأشخاص آخرين غير ذى صفة قانونية في الأمة أو تنقل أخبار العمليات الحربية أو المسائل السياسية التي من شأنها تمكين الأفراد على مواصلة تمرد الشعب وثورته أو التي تنقل الأخبار التي تترك أثراً سيئاً على روح الجتود المتحاربة للدولة المنتدبة (٢) .

ومن جهة أخرى فقد أفرجت عن جريدة « المقتبس » الدمشقية بعد أن منعها السلطة شهرين من الظهور وكذلك ظهرت سائر صحف دمشق التي توقفت عن الصدور أثناء فترة الثورة (٣) .

زمن هنرى دوجوفيل :

إلا أن الحوادث كانت أسرع من قرار المفوض السامي سرى فقد استدعته

(١) الصحفي منير الرئيس - حديث خاص معه (وهو صاحب جريدة بردى) .
(٢) قرار من المفوضية رقم ٣٠٢ س في ١ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٢٥ .
(٣) مجلة العرفان مجلد ١١ جزء ٣ - تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٢٥ .

الحكومة الفرنسية وعدته مستولاً عن الحوادث في سوريا ، واختارت هنري دوجوفنيل في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٢٥ مفضلاً سامياً مكانه^(١)، ولكن هذا الأخير خشي حملات الصحافة والصحفيين السوريين وخاصة صحيفة «المقتبس» فقد أصدر أمره بتعطيلها لأجل غير مسمى دون إبداء الأسباب ، ولا يمض على التصريح لها بالعمل أسبوعاً واحداً ، وفي ٢١ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٢٥ قدم السيد صبحي بركات استقالته إلى المفوض السامي الجديد ، واستقالت معه حكومته ناصحاً له بإجابة مطالب البلاد لتهدة الحالة «بعد ما أصبح إغرضاً للطاعنين واللائمين عندما أخذ يساير الفرنسيين ويمألهم ، وعندما أخفق المفوض السامي دوجوفنيل في إقناع الشيخ تاج الدين الحسيني بتأليف الوزارة على المنهج الذي يريده أصدر في ٩ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦ قراراً كلف به المسيو بير آلبي المندوب السامي الممتاز لدى دولتي سوريا وجبل الدروز باستلام زمام الحكم في سوريا كما أطلق على الجنرال أندريا لقب حاكم دمشق العسكري .

قرار رقم ١٣٧ عام ١٩٢٦ :

وكان أول ما قام به هذا الحاكم - بير آلبي - هو إصدار قرار برقم ١٣٧ في ٢٣ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦ يحد به من قوة الصحافة في جو عاصف من الثورة الجارية في البلاد السورية جميعها وبخاصة في العاصمة السورية ، ويخضع الصحف للرقابة بمقتضى مادته الأولى^(١).

وقد اعتقد هذا الحاكم الأجنبي أنه بذلك يتمكن من الحد من قوة الثورة التي كانت تشتد يوماً بعد يوم في البلاد السورية وبخاصة في دمشق وجبل الدروز . ومن جهة أخرى حاول دوجوفنيل أن يفرق بين المجاهدين في دمشق والمجاهدين في جبل الدروز ، فأخذ حاكم الجبل الفرنسي يذيع إذاعات يغمز فيها زعماء الثورة من الدروز لإهمالهم استقلال الجبل - كما جرى في العلويين - واستغراقهم في الدعوة إلى استقلال سوريا ودمج الجبل فيها ، ويمجد الدروز ويحرضهم ويخوفهم ويطمعهم ، ولكن هذه المحاولات باءت بالإخفاق كذلك .

(١) قرار رقم ١٣٧ لعام ١٩٢٦ (في ٢٣ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦) .
الجريدة الرسمية - العدد ٢٨٧ في ١ آذار (مارس) عام ١٩٢٦ .

وفي أثناء ذلك الوقت أخذت النجيدات المنتظرة تتوارد من فرنسا ، فاعتنم دوجوفنيل الفرصة فاتفصل بالداماد أحمد ناي التركي الأصل وعينه رئيساً للدولة السورية : بعد مباحثات تولاها المسيو دوجوفنيل مع فريق من الوطنيين لوضع حد للثورة السورية التي اندلعت نيرانها في أطراف البلاد ، وألقت الوزارة برئاسة الداماد علي على أساس برنامج وطني اتفق عليه المجاهدون في دمشق وجبل الدروز وبقيّة البلاد السورية .

ولمّا جانب ما كانت ترمع الوزارة عمله في أول عهدها بالحكم أظهرت اهتماماً كبيراً بكل ما كان يظهر في الصحافة بقصد النصيح أو النقد لبعض الموضوعات المتعلقة بالبرنامج الوطني وكان الصحفيون على رأس المسئولين السياسيين الذين كانوا يجاهدون في إرساء الدعائم اللازمة لمجتمع جديد بعد أن أدركوا تمام الإدراك المسئولية الملقة على عاتقهم ، وبالتالي الانتفاع من الحركة الوطنية الثورية لضمان الاستقلال التام .

وكان كل مواطن صحفياً كان أم غير صحفي ، يبحث عن مجال يعبر فيه عن مشاعره . ويرجع هذا بالطبع إلى الوضع السياسي الخاص الذي كان على سوريا أن تواجهه كنتيجة للاحتلال الفرنسي .

وكان اهتمام الصحفيين بمستقبل البلاد وإدراكهم لعظم المسئولية الملقاة على عاتقهم يدفعهم إلى انتقاد السلطات السورية والفرنسية التي كانت تحاول عرقلة استقلال البلاد والوصول إلى الهدف الأساسي للاحتلال الفرنسي في البلاد السورية .

قرار رقم ١٤٦ في ٢٦ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦ :

وهكذا أصبح الشعور الوطني العام هو الدافع الرئيسي لرجال الصحافة السورية ، وكل ما كانوا يكتبونه من مقالات أو يطرحونه من أفكار إنما قصدوا به توضيح نقط البرنامج الوطني الذي دعا إليه المجاهدون من الثوار في دمشق وفي جبل الدروز ، وبهذه الطريقة أصبحت الصحافة السورية منبراً عاماً للأفكار التي تعبر عن مشاعر العرب السوريين خارج سوريا سواء أكانوا مدنيين أم عسكريين . وقد خشى الحاكم العسكري تطور الأفكار الصحافية فبادر إلى إصدار قرار

آخر برقم ١٤٦^(١) في ٢٦ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦ يكمل بموجبه حلقات الضغط على الحرية الصحفية ، وكانت نصوصه تحتم إخضاع عملية إصدار الصحف اليومية وجميع المطبوعات من أية طبيعة كانت للرقابة الفورية ويجعل لمكتب الصحافة في المفوضية العليا الفرنسية وفروعه في دمشق وحلب الحق في الإشراف على كل ما يكتب في الصحف السورية من دون الحكومات السورية التي كان لها بعض الاختصاص عليها والإشراف على الرقابة الصحفية بموجب ذيل القرار رقم ٦٩ وبموجب القرار ٣٠٢ / س الخاص بالمطبوعات وتوسيعها وعرضها في محال البيع . ولم يمتص على القرار السابق ثلاثة أيام .

وكان صدور هذا القرار بداية غير طيبة لتولى الحكومة ، وقبل أن يصل رد اللوار الدروز على كتاب دوجوفنيل بالمطالب الوطنية المتفق عليها مع ثوار دمشق بيومين في ٢٨ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦ ٥

ولكن الحكومة الفرنسية لم توافق على برنامج الوزارة والمطالب السورية فقررت قمع الثورة بقوة السلاح ، وتلا ذلك استقالة الوزراء الثلاثة الوطنيين بعد شهر واحد من استلامهم الحكم ، وهم فارس الخوري ، ولطفي الحفار ، وحسن البرازي ، إثر جلسة حامية الوطيس ناقشوا فيها الجنرال غوايبة بعنف واحتجوا على قصف الميدان والغوطة بالقنابل خلافاً للخطة المتفق عليها ، وهي إنهاء الثورة بتحقيق البرنامج الوطني .

وفي اليوم التالي لاستقلالهم قبض عليهم بتهمة التآمر مع الثوار على سلامة الدولة ، وقبض على آخرين مع إخوانهم منهم المغفور له فوزي الغزي ، والمغفور له سعد الله الجابري ، وأرسلوا إلى المنافي في الحسجة ثم أميون ودوما في لبنان .

وسارعت السلطات الفرنسية بموجب القرار رقم ١٤٦ الأخير بتعطيل الصحف ، وباضطهاد الصحفيين الأحرار اضطهاداً كبيراً ، كان من أثره أن اختفى عدد من الجرائد وعطل عدد آخر بتهم مختلفة .

فقد عطل المندوب السامي الفرنسي بالاشتراك مع الداماد أحمد نامي صحيفة :

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٨٧ في ١ آذار (مارس) عام ١٩٢٦ .

(٢) . الجريدة الرسمية رقم العدد ٢٩١ عام ١٩٢٦ .

سوريا الشمالية التي تصدر بحلب لأصحابها أنطون يوسفكي وشعراوى إلى أجل غير مسمى في ١٥ ميس (مايو) عام ١٩٢٦ بحجة أنها نشرت مقالات مهيجة للرأى العام . والواقع أن أنطون يوسفكي كتب سلسلة من مقالات حماسية وطنية يعبر فيها عن مشاعره كمواطن مخلص للمساهمة في الدفاع عن حقوق بلاده . هذه الحقوق التي أصبحت في ذلك الوقت الشاغل الأول لرجال الفكر والعاملين بالميدان السياسى للتأمين ، والسلامة القومية للبلد السورى المهدد بالاحتلال الفرنسى ، ولكن لم تكلد هذه الصحيفة تغلق أبوابها إلا وتبعها الصحيفة الوطنية الثانية « سوريا الجديدة » التي تصدر بدمشق لصاحبها توفيق اليازجى وحبيب كحالة في ١٥ حزيران (يونيو) عام ١٩٢٦ بقرار من رئيس الحكومة أحمد نائى ووزير داخلية واثق المؤيد بموجب القرار رقم ٦٩ الصادر في ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥^(١) وذلك لنقدها أعمال الحكومة المتواطئة مع السلطات الفرنسية من أذئاب الاستعمار وطلاب المناصب الوزارية بعد أن اعتقلت هذه الأخيرة الزعماء الوطنيين الأحرار ، ونفيهم إلى خارج البلاد .

ومع ذلك فإن الاضطهاد الفرنسى لم يزد الصحف والصحفيين إلا إصراراً على مواصلة الجهاد في سبيل تنفيذ البرنامج الوطنى الذى قامت عليه الثورة العربية الكبرى ، وبالتالي كان هدفها انتزاع الحق الذى يقبض الأجنبي على ناصيته في الحكم والإدارة والتشريع والقبض والصرف والتنصيب والعزل ، وكان هدف كل صحفى غيور في هذه البلاد أن يغذى في الناس روح الكره والبغضاء لها .

وكان هم الصحفيين أصحاب المبادئ السياسية الوطنية أن يسودوا صفيحة الحكومة ويشوهوا عملها ويهدموا بنزعهم السلبية كل بناء مشروعاتها ، حتى قال عنهم المستعمر والحكومات الموالية لهم أن الصحفيين جماعة هدم لا يصلحون للبناء وحتى قيل إنهم قوم يعمى الغرض أبصارهم ويصم آذانهم ويحتم على قلوبهم غشاوة .

وفي الواقع ، ليس في هذا القول شئ من المبالغة فقد كان يترتب على الصحفيين أن يقاوموا استعباد الأجنبي للبلاد واستثماره لمرافقها ، وسبيل هذه المقاومة محاربة صنائعه في الحكم والإدارة ، وتقويض أركان البناء الذى أقامه على أكتاف فريق

(١) الجريدة الرسمية العدد رقم ٢٩٢ عام ١٩٢٦ .

من المارقين من أبناء البلاد ، ولا لوم في هذا على الصحفيين ولا تريب ، ولا سبيل إلى نقتدهم إذا هم حطموا الهياكل والدمى التي يضعها آلهة الانتداب لتفرض عبادتها على الناس . وقد كانت هذه الدمى في ضعف تكوينها تتحطم بسهولة وتهوي من بروجها ، وهذا هو السر في تلك السلسلة الطويلة من التجارب والمحاولات التي كان الأجنبي يباشرها لفرض سيطرته .

ومن جهة أخرى فقد عطلت الحكومة برئاسة أحمد نامى وبقرار من الحاكم الفرنسي بيير آل ب صحيفة « المقتبس » الوطنية الدمشقية في ٦ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٢٦ إلى أجل غير مسمى لنشرها مقالة بعنوان (كلمة في غير محلها) في العدد ٤٦٢٣ بتاريخ ٤ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٢٦^(١) وكانت مثلاً طيباً للوطنية الصادقة فقد اعتبرت الحكومة هذه المقالة جريمة « تهيج الرأي العام » فقد خشيت أن تعاود هذه الصحيفة الوطنية (عميدة الصحف) مقالاتها النارية ضد الاحتلال الفرنسي كما كانت في السابق ضد الاحتلال العثماني .

وأغلب الظن أن الحكومة الفرنسية حاولت مراراً عديدة عدم الإفراج عن هذه الصحيفة نظراً لخوفها المتزايد منها برغم أن صاحبها كان وزيراً للمعارف السورية في عدة وزارات .

ولم يكتف الحاكم الفرنسي بيير آل ب بأن يعطل ويصدر أوامر بالإغلاق المؤبد لبعض الصحف الوطنية بدافع الحد من الثورة السورية فقد قرر اعتقال أصحابها والحكم عليهم بالغرامات المختلفة :

فقد عطل أحمد نامى وبيير آل ب صحيفة « الرأي العام » الدمشقية لصاحبها طه المدور في ٦ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٢٦ واعتقلته بحجة أنه نشر في العدد رقم ٢٩٥٢ بتاريخ ٢٧ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٢٦ مقالة بعنوان (انظر إلى أين قادهم تفرنجهم^(٢)) فقد اعتبره الحاكم الفرنسي تحاملاً على رئيس جمهورية مجاورة للبلاد السورية بدون أي مبرر ، واعتقلت صاحبها طه المدور عشرة أيام ، ثم أفرجت عنه بشفاعه الوجهاء والعلماء ونقابة الصحف ولم يسمح لصحيفته بالعودة

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٩٦ لعام ١٩٢٦ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٩٦ لعام ١٩٢٦ .

للإصدار إلا بصورة متقطعة ، حيث كانت تصدر في كل شهر عدداً أو عددين على الأكثر .

كما عطلت السلطة الفرنسية أيضاً صحيفة الأوريان والعهد الجديد^(١) .

وأخذت الصحف اللبنانية تساند حرية الصحافة السورية ، فأخذت تنشر مقالات تهاجم فيها الحكومة السورية التي تمالى الحاكم العسكري الفرنسي والمندوب السامى ، وتهاجم الحكومة المأجورة لضبطها على حرية الصحافة والصحفيين ، واعتقال الزعماء الوطنيين السوريين ، ونفيهم خارج البلاد وكانت مقالاتها كالمسيط التي تلهب أجسادهم ، إذ تصفهم « بأنهم هياكل وصوراً وأن الكلمة الأولى والكلمة الأخيرة في شئون الحكم والإدارة للمستشار الفرنسي الجاثم إلى جانب الوزير يوجهه فينتجه حيث يرسم له الهدف ويأمره فينفذ الأمر بإجماله وتفصيله فمحكومة هذا طابعها وهذا أسلوبها لا قيمة لأعمالها ولا تستحق أن تحترمها الصحافة المحلية قبل الصحافة العربية المجاورة »^(٢) .

أما صحيفة « الأحرار المصورة » فتقول : « إن هذه الحكومة التي لم تسجل عملاً بارز الأثر محمود الثقة إذ أن النزعة الغالبة عند فريق من الرجال الذين يتعاونوا مع السلطة الفرنسية وكانوا مطاياها نزعة الشر والإثم والعدوان على حق الناس وهي روح الطغيان على حق البلاد في الحرية والاستقلال والكرامة في سبيل ما يتجنعون به من منصب وجاه وبسطة في المال ، وما الجاه الذي ينتهى عند حدود الطاعة لأصغر أجنبي من موظفي الانتداب وما المنصب الذي يؤمر فيه الوزير كما يؤمر العبد فيطيع مثلما يطيع »^(٣) .

فقد أصدرت الحكومة السورية بالموافقة من المندوب السامى الفرنسي قرارات رقم ٥٩٤ و ٦١٣ و ٦٢٧ بمنع الصحف اللبنانية « الجوائب » و « الأحرار المصورة » و « الأحرار » من دخول سوريا منذ بداية كانون الثاني (يناير) عام ١٩٢٧ . وقد وقع على هذه القرارات أحمد نامى وبير آل ب ورفوف الأيوبي الذي أصبح وزير

(١) مجلة العرفان مجلد ١١ عام ١٩٢٦ .

(٢) جريدة الجوائب العدد ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٢٦ .

(٣) جريدة الأحرار المصورة العدد ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٢٦ .

داخلية في التعديل الوزاري بعد اعتقال الوزراء والرعماء الوطنيين الثلاث فارس الخوري ،
ولطفي الحفار وحسن البرازي .

زمن هنري بونسو :

وفي أيام التعديل الوزاري الثالث لوزارة الداماد أحمد نامي في ١٤ آب (أغسطس)
عام ١٩٢٦ ، انسحب دوجوفنيل من سوريا نتيجة لازدياد الثورة واستفحالها ،
وخصوصاً بعد اعتقال الرعماء السياسيين والوزراء الوطنيين ، وعين بدلاً منه سياسي
فرنسي هو هنري بونسو إلا أنه لم يصل إلى دمشق إلا في ١١ تشرين الأول (أكتوبر)
عام ١٩٢٦ .

أما عن الوضع الجاري في سوريا ، فقد ظلت الثورة السورية مستمرة بعد
انسحاب دوجوفنيل مدة طويلة ، غير أن الحملات القوية الجديدة أخذت تنجح
في ضغطها وتطويقاتها ، واستطاعت أن تضطر المجاهدين إلى الانسحاب خطوات
بعد خطوات من جبهات القتال في الغوطة ثم في الجبل ونتيجة ما أصابهم من التعب
وقلة ما بأيديهم من العتاد والمال والوسائل الضرورية حتى إذا كان صيف عام ١٩٢٧
كانت بقية القوات المقاتلة المعاصرة للثورة قد نزحت إلى البلاد العربية الأخرى .
أما عن المفوض السامي الجديد فقد بدأ يدرس الأمور في فرنسا قبل وصوله
إلى سوريا ، وأتم دراسته في سوريا وكان شديد الحذر ، متحفظاً في علاقته ،
متحفظاً في رسائله ، فتلقته الوفود السورية في ١٧ كانون الأول (ديسمبر) عام
١٩٢٦ بالمطالب الوطنية التي أصبحت مألوفة ومعروفة ، وهي دعوة جمعية تأسيسية ،
واستبدال معاهدة الانتداب ، وتحقيق الوحدة السورية ، وتوحيد النظام القضائي ،
واحترام السيادة القومية ، والاشتراك في عصبة الأمم ، والتمثيل الخارجي ، وإعلان
العفو العام والتعويض على المنكوبين .

وقد جرت محادثات بين هاشم الأتاسي رئيس المؤتمر الوطني الذي عقد في بيروت
عام ١٩٢٧ والزعيم إبراهيم هنانو وبين المفوض السامي هنري بونسو لم تصل إلى نتيجة ،
واشتدت الحملة على حكم الداماد أحمد نامي الذي عينه دوجوفنيل ، وأثنى عليه في
لجنة الانتداب على حين كان يرى فيه السوريون رجلاً غريباً يحكم بأمر الفرنسيين .

وقد جرت في عهده أحداث مشهورة من قتل وتخريب ونفي وسجن ، فلم يحرك ساكناً ولم ينطق بكلمة ، وكان دائماً عرضة لهجوم الصحافة والصحفيين من داخل سورية ومن صحف لبنان كما ذكرنا آنفاً .

وقد استقال الداماد أحمد نامى ووزرائه أخيراً في ٨ شباط (فبراير) عام ١٩٢٨ ، وأعلنت الحكومة الجديدة في ١٤ شباط (فبراير) عام ١٩٢٨ برئاسة الشيخ تاج الدين الحسينى برنامج عملها الذى يقتصر — باعتبارها حكومة مؤقتة — على تسليم زمام الحكم بأسرع وقت ممكن إلى حكومة دستورية ، والشرع بانتخابات نيابية حرة طليقة وإزالة الأحكام العرفية وإلغاء المراقبة ومنح عفو واسع النطاق .

قرار رقم ١٨١٦ عام ١٩٢٨ وحرية الصحافة :

وبالفعل فقد أفرج عن الزعماء الوطنيين والوزراء السياسيين ودخلوا البلاد بعد إصدار العفو عنهم بعد مؤتمر بيروت بأيام قلائل وإزالة الأحكام العرفية في البلاد ، وكذلك فقد أصدرت المفوضية العليا قراراً برقم ١٨١٦ صادراً في ١٨ (فبراير) شباط عام ١٩٢٨ أى بعد تأليف الوزارة بثلاثة أيام يلغى بموجبه المفوض السامى هنرى بونسو جميع القرارات التى تحد من حرية الصحافة وسلطانها وأيضاً القرارات التى صدرت في عهد الحاكم الفرنسى بيير آل ب و يقرر ما يأتى :

مادة ١ تلغى المراقبة الواقعة قبل النشر الموقوتة والمطبوعات على أنواعها على الصحف والمجلات والنشرات الموقوتة في الدولة السورية .

مادة ٢ إن نشر الصحف والمجلات والنشرات الموقوتة والمطبوعات على أنواعها تبقى خاضعة في الدولة السورية لأحكام المقررات الصادرة في ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٤ عن المفوض السامى ، وفي ٢٠ حزيران (يونيو) عام ١٩٢٤ عن حاكم دولة دمشق السابقة ، وفي ١٨ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ عن رئيس الدولة السورية .

مادة ٣ يلغى القرار رقم ٧٣٣ الصادر في ٢١ آب (أغسطس) عام ١٩٢٤ عن حاكم دولة حلب السابقة .

مادة ٤ أمين السر العام المندوب . ، ومندوب المفوض السامى لدى دولة سوريا يكلفان

كل بما يعنيه بتنفيذ هذا القرار الذي يعتبر نافذاً من تاريخ ١٧ شباط (فبراير) عام ١٩٢٨ .

١٦ شباط (فبراير) عام ١٩٢٨ (بونسو)
إلا أن هذا القرار لم يكن يلغى بعض المواد التي وجدت في نظام الصحافة السوري ونظام الصحافة لدولة العلويين وهي المواد المقيدة لبعض حريات الصحف . وأصبحت حرية الصحافة بعد الأربعة أشهر الأولى من صدور القرار السابق لا حدود لها وأخذ سيل حقيقي من الصحف ينهر في شوارع العاصمة السورية ، وبلغ عددها ثمانية إلى ما كان موجوداً قبلاً .

وهذا عدد كبير لو قيس بالصحف التي صدرت فيما قبل هذا التاريخ ، وفي أيام الضغط على الحرية الصحفية ، وهذه الصحف هي : « الاستقلال » لراغب العثماني في ٦ تموز (يوليو) عام ١٩٢٨ ، و « المصداق » لعبد الهادي اليازجي في ٨ تموز (يوليو) عام ١٩٢٨ ، و « الخازوق » لبسيم مراد في ٢ آب (أغسطس) عام ١٩٢٨ ، و « أبونواس » لمهدي اللوجي ، وأحمد العينا في ١٣ آب (أغسطس) عام ١٩٢٨ و « النظام » لفوزي أمين عام ١٩٢٨ ، و « القبس » لعادل كرد علي ونجيب الرئيس في ١ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٢٨ في دهشق . أما في حلب فقد صدر فيها أربع صحف بعد إعلان إلغاء الرقابة على الصحافة بأيام قلائل وهي : « التاج » لأمين تاج الدين في ٢٠ شباط (فبراير) عام ١٩٢٨ ، و « السلام » لجلال قدرى في ٦ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٨ ، و « الأهالي » لشاكر نعمت الشعباني في ١٨ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٨ ، و « الجهاد » لحنيد فهمي الحفار في ٢٧ آب (أغسطس) عام ١٩٢٨ .

وصدرت في مدينة جبلة أول صحيفة شعبية وهي « الأدهمية » لفارس كنج في ١٨ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٢٨ ، قبل إصدار قرار إلغاء الرقابة على الصحافة . إلا أن الحكومة التاجية أصدرت قراراً - من جهة أخرى - تحمّل اسم مجلس الوزراء السوري بترك التعطيل الإداري للصحف المخالفة للقانون الصحفي ، وإحالة الصحف على المحاكم ومثلها في ذلك مثل الحكومات التي كانت تعقد المؤتمرات لنزع السلاح وهي في الوقت نفسه تعمل وتدأب على التسليح ليل نهار (١) .

وإذا نظرنا إلى التقرير الذي أرسلته المفوضية العليا إلى وزارة الخارجية لتقديمه لعصبة الأمم عن الصحافة السورية في عام ١٩٢٧ نرى أنه يذكر أن في سوريا ٣٣ صحيفة ومجلة، وأنه لا توجد لأية صحيفة^(١) تمثل الرأي العام تمثيلاً حقيقياً ولذلك نرى إصدار أكبر صحفها ضئيلاً. والواقع أن قرارات الضغط على الحرية الصحفية جعل الصحافة الشعبية صحافة شبيهة بالصحافة الرسمية. وبالتالي فإن فرض رقابة حديدية على الصحف للقضاء على أية معارضة حتى تصبح كلها صحافة رسمية أو شبه رسمية جعل المواطنين السوريين لا يثقون بالأخبار، ولا بالسياسة التي تتبعها الحكومات المحلية وبذلك يقل إقبالهم عليها وينخفض عدد توزيعها. ولكن الواقع في تلك السنة لم يكن هناك أكثر من عشرة صحف تتنازع البقاء في الإصدار، فيما بينها وكانت الباقيات من الصحف إما معطلة لأجل غير مسمى أو مغلقة دون أن يصرح لها بالعودة للإصدار.

وقد وجدنا أن عدد الصحف اليومية في سوريا بعد الثورة السورية لم يزد عن عشرة جرائد حيث تولت أربعة منها مهمة مهاجمة الاستعمار الفرنسي بدهش وهي «المقتبس» و«الأنباء» و«الخانوق» و«الشعب» لمدة أربعة أعوام بعد الثورة. (وبعد عام ١٩٣١ تولت هذه المهمة صحف القبس والأيام وفي العرب وألف باء في دمشق، والأهالي والوحدة والجهاد والاتحاد في حلب). متحدثة باسان العناصر القومية، وقد صودرت هذه الصحف مرات عديدة وفترات طويلة، مما أدى إلى خسارتها خسارة فادحة ومع ذلك فإن الاضطهاد الفرنسي لم يزد عليها إلا إصراراً، مما دعا السوريين إلى اعتبارها مدرسة وطنية يتعلمون فيها كيف تكون التضحية إذا دعت الظروف الوطنية. (وسوف نعود إلى ذكر هذه الصحف بالتفصيل). وفي عام ١٩٢٧ لم تصرح السلطات الفرنسية والسورية بإصدار صحف في مدن حمص وحماة وجبلة ودير الزور والحسكة والإسكندرونة، ولكنها صرحت فقط بإصدار صحيفة «صدى اللاذقية» في مدينة اللاذقية. وصحيفة «إنطاكية» في مدينة إنطاكية وصحيفة «مارج» في القنيطرة وصحيفة «على كيفك» في حلب وصحيفة «الصحراء المصورة» و«المستقبل» و«الشعب» و«لسان الأحرار» و«الحياة

(١) تقرير المفوضية العليا سنة ١٩٢٧.

المصورة» و «السهام» و «الحياة الأدبية» في دمشق :
ولكن لم يبق من هذه الصحف على قيد الحياة منذ ولادتها إلا عدة أشهر ،
سوى صحيفة «المستقبل» لشريف الأسطة ، و «الشعب» لتوفيق جانا و «الحياة
الأدبية» لأديب التنبكي في دمشق ، وصحيفة «إنطاكية» لأسبر باسيلي . وجورج
مدني في إنطاكية ، وصحيفة «صدي اللاذقية» لعبد الحميد حداد . وبقي الصحف
لم يكتب لها الحياة بسبب الحد من الحريات الصحفية في تلك السنة . وصرح لصحيفة
«الأحرار» بموجب القرار رقم ٧٦^(١) في ٧ شباط (فبراير) عام ١٩٢٧ وصحيفة
«الجوائب» اللبنانية بالقرار رقم ١٧٢ في ١٢ شباط (فبراير) عام ١٩٢٧^(٢) .
بدخول الأراضي السورية وكذلك صحيفة «الأحرار المصورة» بقرار رقم ٣٩٧ في
١٦ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٧^(٣) .

أما عن المجلات في الفترة بين عام ١٩٢١ وعام ١٩٢٨ فقد كثر عددها في
البلاد السورية وخصوصاً بدمشق . فقد صدر فيها «النجاح» لإلياس خليل تترت
عام ١٩٢١ و «مجلة الشرطة» لمديرية الشرطة عام ١٩٢١ ، و «مجلة الرابطة الأدبية»
لجمعية الرابطة الأدبية عام ١٩٢١ ، والروايات العصرية لقاسم هياني عام ١٩٢٢ ،
و «اللطائف السورية» لعبد القادر إنارة عام ١٩٢٣ ، و معارف دمشق «دائرة
معارف دمشق عام ١٩٢٣ ، و «سمير الشبان» لمحمود جرجي عام ١٩٢٤ ،
«الربيع» لماري إبراهيم وعبد السلام صالح عام ١٩٢٥ ، «مارستان الأفكار»
لحاكم نصري وشفيق العقاد عام ١٩٢٧ و «الكرباج» لسلامة الأغواني عام ١٩٢٧
و «الحياة الأدبية» لمثير العجلاني وأديب التنبكي عام ١٩٢٨ .

ويمكن القول أن هذه المجلات التي حاول أدباؤها وجمعياتها نشرها وإصدارها
بدمشق ماتت في مهدها ، وليس السبب قلة المثقفين في بلاد الشام بل كان السبب
قلة المال عند المصدرين لها وفقير البلاد العام وقلة السكان .

ولكن من جهة أخرى يمكن القول إن بعض المجلات قد حاولت الوقوف على
قدميها لبضعة سنوات ثم لحقت بإخواتها بعد عام ١٩٢٩ وهي : «مجلة المجمع العلمي»

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٠٠ لعام ١٩٢٧ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٣٠١ لعام ١٩٢٧ .

(٣) الجريدة الرسمية العدد ٣٠٣ لعام ١٩٢٧ .

التي يصدرها المجمع العلمي العربي بدمشق عام ١٩٢١ ولم تحتجب إلا بعد أن أنقصت مخصصات المجمع العلمي واضطر رئيسه إلى الاستقالة^(١). وكذلك « النشرة الشهرية لغرفة التجارة » التي كانت تصدرها غرفة التجارة بدمشق عام ١٩٢٢ ، ومجلة « العاصمة » التي صدرت في بداية عهدها من قبل السلطات الفيصلية ، وهي صحيفة سياسية في ١٧ شباط (فبراير) عام ١٩١٩ ثم تحولت إلى مجلة رسمية للدولة عام ١٩٢٢ ومجلة « المعهد الطبي العربي » للمعهد الطبي العربي عام ١٩٢٤ والمعتقد أن هذه المجلات قد أنقصت السلطات الفرنسية أموالها واحتجبت بعد قيام الحكم السوري الأول في عهد الشيخ تاج الحسيني عام ١٩٣٠ ، أما باقي المجلات فقد كان يصدرها أفراد ، ولكنهم لم يتمكنوا من الوقوف لمدة طويلة للأسباب التي ذكرناها فيما قبل وهي : مجلة « الطب الحديث » لحسن سهيل العجلاني عام ١٩٢٨ و « المصباح » لمحمد محمد دهمان عام ١٩٢٨ و « العصا لمن عصي » لمهدي اللوجي عام ١٩٢٨ ومجلة « الإعلانات السورية » لجورج فارس عام ١٩٢٨ و « النهضة السورية » لقلم تحرير جريدة الاستقلال عام ١٩٢٩ .

وكذلك كان مصير المجلتان اللتان صدرتا في حمص : « جادة الرشاد » لحنا خباز عام ١٩٢٣ و « دوحة الميلاس » لماري عبده شقرا عام ١٩٢٨ ، وكذلك أيضاً « الحبة البيطرية » لفائق الخطيب عام ١٩٢٣ و « الوحي » لمحمود عثمان وزكي عثمان عام ١٩٢٦ اللتان ماتتا في مهدهما ، إلا أن مجلة « الزراعة الحديثة » لصاحبها عمر ترماني التي أصدرها عام ١٩٢٤ فقد بقيت حتى عام ١٩٣٠ ، هذا في مدينة حماة . أما في مدينة حلب ، فقد صدرت عدة مجلات ماتت هي الأخرى بعد إصدار بضعة أعداد منها وهي : « حديقة التاميز » و « المدرسة الفاروقية » عام ١٩٢٤ و « الكشاف العربي » لعبد القادر الشوا عام ١٩٢٤ و « الجريدة الزراعية » لعبد القادر ناصح الملاح عام ١٩٢٤ و « مجلة الحمامة » لنقابة الحمامين عام ١٩٢٦ و « الفجر » لعطا الله الصابوني عام ١٩٢٧ .

إلا أن المجلات التي كتب لها البقاء مدة طويلة كانت إما تابعة لهيئات أمثال « النشرة الشهرية » لغرفة تجارة حلب عام ١٩٢١ ومجلة « القربان المقدس » التي

(١) مصطفى الشهابي محاضرات الاستعمار في معهد الدراسات العربية ص ٢٠٤ . الجزء الثاني .

يشرف عليها القس أغناطيوس سعد عام ١٩٢٦ و « الرحمة » التي يشرف عليها القس إلياس نعامي عام ١٩٢٧ ، ولما كان أصحابها يبذلون من جهدهم وعرقهم الكثير للوصول إلى درجاتها العليا أمثال مجلة « الحديث » التي عاشت حتى طغت على باقي المجلات الصادرة بحلب لصاحبها سامي الكيالي وإدمون رباط عام ١٩٢٦ . ثم مجلة الاعتصام لعباد الله العز وعون الله الإخلاص عام ١٩٢٩ التي عاشت فترة طويلة من الزمن حتى أوائل العهد الوطني السوري الأول .

أما في بلاد العلويين في صافيتا ، فقد صدرت مجلة « التجدد » لأديب طيار عام ١٩٢٧ ولم يكتب لها البقاء لعدم وجود قارئ ولأسباب مالية وفنية في الإخراج والطباعة .

أما في مدينة اللاذقية فقد صدرت فيها خمس مجلات كتب لثلاثة منها البقاء ما بقيت هناك حكومة للعلويين ترعاها ولم يكتب البقاء للآخرين وهما : « العلوي » لمصري زادة برهان الدين بك عام ١٩٢٣ و « النور » لنصر الله طليح وجاد. كمين عام ١٩٢٥ وقد يرجع ذلك لأسباب مالية أو الأمية التي كانت متفشية في اللاذقية . رعت حكومة بلاد العلويين مجلتين من المجلات الثلاثة الباقية وهما « الأبحاث القضائية » لحكومة بلاد العلويين عام ١٩٢٤ و « النشرة الاقتصادية » لدولة العلويين عام ١٩٢٤ .

يتضح مما سبق أن السلطة الفرنسية لم تكن لتشجيع الأدباء والعلماء على تأسيس صحافة أدبية أو علمية في سورية وفي العلويين ، وكذلك لم تجعل وزارة المعارف لتقدم على تخصيص مال لإصدار مجلة علمية أو تعليمية تفيد منها البلاد السورية وذلك بقصد حصر نشر ثقافتهم العلمية والثقافية ورسالاتهم ومحاضراتهم في شتى الموضوعات عن طريق معهدهم الفرنسي بدمشق ، وبلغتهم الفرنسية ، دون محاولة ترجمتها باللغة العربية . وذلك بقصد دفع المواطنين السوريين لنيل الثقافة العربية الإسلامية الأصيلة والتوجه نحو الثقافة الفرنسية واللغة الفرنسية شأنها في ذلك شأن سياستها الاستعمارية التي اتبعتها في الجزائر ومراكش وأواسط أفريقيا ، ولكن العنصر العربي السوري قاوم هذه السياسة مدة خمسة وعشرين عاماً والإبقاء على عروبتة .

دراسة حول حرية الصحافة السورية

في الفترة من ٣٠ حزيران (يونيو) عام ١٩٢٤ حتى ١٦ شباط (فبراير) عام ١٩٢٨

في .

قانون الصحافة الصادر في ٣٠ حزيران (يونيو) عام ١٩٢٤ بموجب القرار رقم ١٤٧ .
قرار رقم ٢٦٣٠ الخاص بديل قانون المطبوعات الصادر في ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٤ .

وفي ذيل قرار ٦٩ لسنة ١٩٢٥ الخاص بالقذف بحق الوزراء والمسؤولين .
قرار رقم ٣٠٢ / س ١ نوفمبر (تشرين الثاني) نوفمبر لسنة ١٩٢٥ الخاص بالحد من الحريات الصحفية .

قرار رقم ١٣٧ / ٢٣ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦ الخاص بالرقابة الصحفية زمن الثورة .

قرار رقم ١٤٦ / ٢٦ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦ الخاص بالرقابة الصحفية الثورية .
قرار رقم ١٨١٦ / ١٨ شباط (فبراير) عام ١٩٢٨ الخاص بالحرية الصحفية الكاملة .

يتشابه قانون الصحافة السوري الجديد الصادر في ٣٠ حزيران (يونيو) عام ١٩٢٤ مع قانون الصحافة العثماني القديم المعدل عام ١٩٠٨ (في ١١ رجب عام ١٣٢٧) في معظم مواده مع اختلاف بسيط في تعديل بعض مواده الخاصة بطبيعة المجتمع العثماني وأساليب تعامله إلى طبيعة المجتمع السوري الجديد وأساليبه وتطوره بعد الحرب العالمية الأولى .

لذلك لم يتناول التعديل إلا المواد التي تبحث في حالة العائلة المالكة والأحوال التي كانت تساند هذه العائلة .

وبالتالي أصاب التعديل في بعض مواده الخاصة بالعمليات النقدية والمواد الجزائية الخاصة بالجرائم الصحفية في ذلك الوقت إلى حالة الاجتماعات الراهنة والأوضاع السائدة في فترة الحكم الفرنسي في سوريا .

لذلك فإن تحليلنا لمواد قانون الصحافة السوري الجديد ما هو إلا تكراراً لتحليل ودراسة القانون العثماني القديم من الناحية الصحافية والقانونية ، وقد شرحنا ذلك فيما سبق .

لذا اقتصر الكلام على مجال الحرية الصحفية التي نالها الشعب السوري باختصار بموجب القانون الجديد والقرارات التالية والملحقة به والتي تتممه ، من الوجهة الاستعمارية الفرنسية بعد أن شعرت السلطات الفرنسية بوجود ثغرات في القانون الجديد تطل منه حرية الصحافة وحرية التعبير بالقول وبالكتابة .

لذا أرادت عند إصدار القرارات التالية له تكميم الحرية الصحفية والحد من الكتابة الوطنية وإصدار الصحف في السنوات الأولى لحكمهم في سوريا .

كانت حدود السلطة الإدارية في سوريا بعد الحرب العالمية الأولى محدودة ليس لها نهاية ، فقد كان تصرف الحكام الفرنسيين في سوريا في تلك الفترة تصرفاً ضاراً بالأحوال السياسية أثناء حكمهم المباشر ، وهذا راجع لجهلهم في ناحية الإدارة ، فقد وجدوا أنفسهم بعد الحرب العالمية الأولى ، وبموجب صك الانتداب المخول لهم من عصبة الأمم ، على رأس السلطة وفي أيديهم مقدرات سوريا دون أن يكون لسلطانهم حدود ، فكانت تصرفاتهم مطلقة لا يشاركهم فيها أحد .

ولإ جانب ذلك فقد كان الرأي العام السوري محاطاً بالخوف وبالخطر من الجيش الدخيل ، على سياسة سوريا وأحوالها .

وكانت حرية الصحافة بالنسبة للرأي العام السوري تطلعاً حيويًا — في تلك الظروف الحرجة — إلى المستقبل السياسي والاجتماعي وخاصة ، وقد كان السيد الفعلي في البلاد السورية أجنبيًا يتعارض وضعه مع طبيعة أهل البلد السوري الصعب المراس أمام إرادة الحكام الأجانب الذين يتصرفون في أحوالهم دون وجه حق .

وكانت حرية الصحافة في العهد العثماني موجودة بموجب القانون الصادر في ١١ رجب عام ١٣٢٧ ، وكانت خالية من كل عائق يعوق تقدمها .

وكان القانون العثماني مستوحاً من نظام الصحافة الغربي وقوانينه الغربية ، ولم تكن بين مواده مادة تنم عن رقابة صارمة دائمة بين طياته .

ولكن بعد ذلك خضعت حرية الصحافة لتنظيمات ولوائح لا يمكن أن تعرف

إلا في الدول ذات النظام البوليسى الإرهابى .

فقد كان من حق أى شخص من رعايا السلطنة العثمانية تجتمع له بعض الصفات والشروط أن يقدم طلباً إلى السلطة لكى تسمح له بإصدار صحيفة أو منشور دورى :

وكانت السلطة توافق على طلبه وتمنحه التصريح بواسطة ناظر الداخلية في القسطنطينية عن طريق الوالى أو بواسطة المتصرف في الأقاليم بموجب طلب يكتب فيه البيانات الآتية : (اسمه وسكنه ، وعمره ، وعنوان الصحيفة ، واللغة التى يكتب بها ، والمطبعة التى تطبع بها الصحيفة) إلخ . . .

وقد ذكر قانون الصحافة العثمانية كل هذا بموجب المواد الثلاث عشرة الأولى منه .

وكان القانون العثمانى يلزم مؤسس الصحيفة أو المطبوعات أو الصحف السياسية بأن يدفع بصورة إجبارية ضماناً مقدماً سابقاً على إصدار الصحيفة مبلغاً وقدره (٥٠٠ ليرة) في القسطنطينية و (١٠٠) ليرة في الولايات السورية أو في الأرياف . وأوجب أن يرسل المدير المسئول للصحيفة نسختين من كل مطبوع أو صحيفة إلى المدعى العام وإلى رئيس الولاية المنتفذ وإلا تعرض لعقوبة الغرامة بموجب المادة التاسعة من القانون .

وبلى بعد ذلك القواعد المنظمة لحالة البيع والمناداة على المطبوعات في الطرق العامة ، ثم حق التظلم والرد عليه بطريق الدعوى القضائية من جانب هؤلاء الذين يعتقدون أنه شتم بهم أو هوجموا على صفحات الجرائد أو المنشور أو المطبوع ، ثم حق نشر المناقشات القضائية والقوانين والتنظيمات قبل الإعلان عنها رسمياً ، والرد على التلميحات أو مجرد الغمزات التى تضطر الهيئات الدينية الموجه ضدها هذا الهجوم .

وبالجملة فإن كل هذه الاحتياطات المتخذة من أجل الحفاظ على حرية الصحافة ، حتى لا تصبح صحافة تعسفية وضارة بالأشخاص أو مؤذية لهم أو لمجتمعاتهم الدينية أو السياسية أو للدولة عموماً .

والحاكم المختصة بالقانون العام هى التى تتولى شئون هذه الجرائم الصحفية في مخالفة القوانين الاجتماعية في البلد ، كل محكمة حسب طبيعتها سواء أكانت جنحاً أم مدنية

أم سواها ، وهى وحدها تتمكن من إصدار قرار قد يصل إلى حد تعطيل الصحيفة أو إغلاقها إغلاقاً تاماً ، أو تعطيل منشور أو مطبوع دورى يتضمن أية مخالفة يعاقب عليها القانون .

لما يعطى الحكومة حق إغلاق الصحيفة على شرط أن تبادر فى الحال إلى رفع قضية على صاحب الصحيفة أو مديرها المسئول أمام المحاكم المختصة ، لمعرفة مدى وجاهة الجريمة التى اقترفتها الصحيفة وفى هذه الحالة يستطيع المدير المسئول أو صاحب الجريدة أن يطلب تعويضاً مادياً إذا لم تثبت عليه التهمة .

ومن جهة أخرى فإن إصدار أى مطبوع أو أية صحيفة كان مطلقاً غير مقيد بأى قيد ، ضمن حدود القانون .

والحقيقة أن تطبيق القوانين الصحفية الصادرة فى العهد العثمانى فى بداية الحكم الحر ثم منذ عام ١٨٥٧ كان تطبيقاً مشرفاً ونزيهاً باستثناء فترة حكم السلطان عبد الحميد الثانى هى التى شجعت مكتب الصحافة وإدارة الرقابة على الانحراف فى تطبيق هذه القوانين ، وبالتالي فإن حرية الصحافة كانت مطلقة فى نهاية الحرب العالمية الأولى والحكم الاستقلالى الفيصلى الذى تلا الحرب .

ولهذا ابتعد نظام الصحافة الذى أوجده الانتداب عن روح القانون الصحفى العثمانى المتحرر القديم .

اتخذ القانونان اللذان وضعاً لكل من لبنان الكبير والاتحاد السورى القديم (دولة دمشق ودولة حلب ودولة العلوين) شكل قرارات الأول برقم ٢٤٦٤ صادراً فى ٢١ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ بالنسبة لدولة لبنان الكبير ورقم ٥٨٨ صادراً فى ٣٠ حزيران (يونية) عام ١٩٢٤ بالنسبة للاتحاد السورى القديم ، وكان القانونان متماثلان فى العبارة والنص ماعدا اختلافان طفيفان لا يذكران راجعان إلى طبيعة كل بلد منهما من الناحية الاجتماعية .

ويفسر هذا التشابه بأن أصلهما واحد مشترك للبلدين ، لأن المفوضية العليا كانت حريصة على هذا التشابه وهى التى فرضت بأن واحد على البلدين لائحة واحدة .

ثم أصدر المفوض الثاني ذيلاً لقانون المطبوعات ملحقاً به بقرار رقم ٢٦٣٠ صادر في ٢٧ مارس (مايو) عام ١٩٢٤ ليسد الثغرات الموجودة في القانون ، وليحكم إغلاق الفتحات التي تنتفث منها حرية الصحافة وبقى هذا القرار ساري المفعول مدة طويلة ليحمي موظفي وقوات الاحتلال أو قوات الانتداب منعاً لارتكاب المخالفات والجرائم ضدهم عن طريق الصحافة .

ومواد هذين النصين ينظمان حالة التمييز الضمني بين الصحافة الدورية (صحف ومجلات) والصحافة التي ليست دورية (كتب وإعلانات) فقد ضمن القانون حرية إصدار وطباعة الكتب والكتيبات والكراسات والإعلانات وحدد إصدار الصحف والنشرات الدورية .

فقد عالجت المادة الأولى من القانون حالات الجرائم والمخالفات التي ترتكبها الصحافة الدورية بموجب المادة الأولى وجعلت كل ما يطبع ويصدر تحت عنوان الصحافة غير الدورية خاضعاً لتعليمات خاصة (اسم الطابع ، عنوانه) يدخل في ذلك عقوبة الغرامة أو دفع تأمين أو إرسال نسختين إلى إدارة الداخية ونسخة إلى إدارة الصحافة يرفق بها إقرار يشير إلى عنوان المؤلف وعدد النسخ المطبوع منها وإلا فهناك العقوبة أو الغرامة ، وتنظم هذه الحالة المادة الثانية من القانون اللبناني أو المادة الثالثة من القانون السوري .

أما عن الفصل الثاني من القانون السوري أو اللبناني فإنه يختص بالصحافة الدورية وطبعتها بموجب مواد ونصوص معينة ذلك أنه يوجب على كل صحيفة أو منشور أن يشتمل على مدير مسئول ، ويجب عليه أن ينتمي إلى جنسية إحدى الدول التي تحت الانتداب أو لأحدى دول الأعضاء في جمعية الأمم بدون تمييز . أي أن القانون يعطي هذا الترخيص لجميع أفراد دول العالم الداخلة في عصبة الأمم أو التي تحت الاستعمار الفرنسي ما عدا أفراد البلاد العربية مثل مصر وفلسطين والعراق والمملكة السعودية أو سواها من العرب التي لم تدخل جمعية الأمم ومع أنهم الأولى والأحق بالعمل في البلاد السورية .

لقد أوجد الفرنسيون هذا التساهل في القانون لكي يسمحوا للأفراد الفرنسيين أن يباشروا بموجب مواد القانون نفس الحقوق التي للسوريين دون مخالفة لمبدأ المساواة

بين أبناء الدول العظمى وأبناء البلاد التي تحت الانتداب الفرنسي .
 ٤ إلا أن الحكومات المحلية كانت تملك سلاحاً فعالاً تجاه المطبوعات الأجنبية التي تدخل البلاد ، والتي كان من شأنها بلبلة أفكار الشعب السوري وقد اتخذ مجلس الوزارة المحلي قراراً يمنع بموجبه قبول وإدخال أية صحيفة دورية أو مجلة ، وبيعها في البلد السوري وقد مارس هذه الميزة أيضاً المفوض السامي بموجب المادة السابعة من القرار ٢٦٣٠ .

كما أوجب القانون أن يكون المدير المسئول لكل صحيفة دورية بالغاً ولا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة ، ويتمتع بكامل حقوقه المدنية والسياسية ولا يكون قد حكم عليه بالسجن أكثر من ستة أشهر ، ويعرف اللغة التي تطبع بها الصحيفة ، ويوجب على كل صحيفة أو نشرة دورية تهتم في قسم منها أو في جميعها بالناحية السياسية أن تدفع تأميناً قدره (٢٠٠ ليرة) سورية في سوريا و (٥٠٠ ليرة) سورية في لبنان وتلتزم الصحيفة أو النشرة الدورية بدفع الغرامات أو التعويضات للأضرار التي ألحقها ومصاريف القضاء بموجب المادتين الخامسة والسادسة من القانون السوري .
 ٥ ولكن المجالات التي لا تهتم أبداً بالناحية السياسية ، فهي معفية كلية من دفع التأمين ودفع مصاريف المحاكم بموجب المادة الثامنة من القانون السوري . فالنص في القانون السوري لا يتكلم إلا عن المجالات صاحبة الإعفاء ، وقد يكون هناك استثناء للصحف اليومية إذا كانت سياستها تتشابه مع هذه المجالات كالأدبية مثلاً أو الاجتماعية أو الزراعية . . . إلخ :

ومن الواضح أيضاً أن المحاكم وحدها ، هي جهة الاختصاص للنظر في قضايا ، الصحافة وهي المختصة أيضاً بتحديد صفة الدعوى .

وإلى جانب هذه الحالات السابقة التي تطلب من صاحب الجريدة في حالة إصدار صحيفته ، فإنه يطلب منه إقرار يدل على اسم الصحيفة وعنوانها وموضوع سياستها وتاريخ إصدارها واسم صاحب الصحيفة أو أسماء أصحاب الصحيفة ، أو اسم أو أسماء مديري الصحيفة المسئولين أو أسماء رؤساء التحرير وألقابهم وأعمارهم . وسكنهم وجنسياتهم وأخيراً اللغة التي يصدر بها المطبوع بموجب المادتين السابعة والثامنة من القانون السوري .

وعلاوة على ذلك يسمح لإدارة وزارة التعليم العمومية أن تمارس الرقابة على الصحف ، وتطلب إرسال عدد من كل صحيفة يومية أو نشرة دورية موقعا عليها من « المدير المسئول » وبالتالي إرسال نسختين إلى النائب العمومي لدى محكمة الدرجة الأولى ، وإلى رئيس الإدارة المدنية للولاية بموجب المادة ١٣ من القانون السوري .

وقد اقتبس القانون السوري المادة الخاصة بالضمان المالي الذي يطلب من رؤساء وأصحاب الصحف أو النشرات الدورية السياسية ، من النظام التركي واتخذ نفس أساليبه في تكميم الصحافة والسيطرة عليها بعد ذلك ، بموجب القرارات المتممة له إلا أن الدولة وصحف الانتداب الفرنسي وأفرادها يتمتعون بالحماية التامة ضد الصحف السورية وتصرفاتها ويحفظ لهم القانون حق الرد عليها .

يجب على كل صحيفة أو نشرة دورية أن تصدر في بحر مدة قصيرة ، وأن ترسل تعديلاتها وتصحيحاتها إلى السلطات المختصة وأن تعد الإجابات والردود على صفحاتها للأفراد أو الهيئات التي تتعرض لهم الصحيفة أو النشرة الدورية في أية صفة كانت إذا وقعت الجريدة في خطأ أو وقعت تحت طائلة العقوبة أو الغرامة أو التعويض عن الخسارة ، ولا يجب أن يتجاوز النص المعد للنشر ضعف المقال المخالف . أما الزيادة فتنتشر على نفقة صاحب الرد على المقال سواء أكانت الدولة الاتحادية أو الأفراد بموجب المادتين السادسة عشرة والثامنة عشرة من القانون السوري . وبالنسبة لجميع التصريحات الأخرى والبلاغات الرسمية الصادرة عن الدولة أو عن الإدارة فإن نشرها وعرضها في الصحيفة يكون إجبارياً وعلى نفقة السلطات التي ترسلها لها بموجب المادة ١٧ من القانون السوري .

وكذلك أطلق القانون حق الكتابة والنشر والبيع بالتجزئة والبيع المتجول ولم يقيد به بأية قيود وأوجب بعض الاحتياطات التي يجب أن يتخذها المنادي أو البائع في أثناء مهمته إذ يجب أن يعلن عنها ويبلغ عنها لإدارة البوليس ويحصل على ترخيص خاص بمهنته ، وحظر على المنادين المتجولين أن ينادوا على الصحف في الطرق العامة وأن لا ينادوا على شيء آخر غير اسم المطبوع واسم الكاتب وثن البضاعة . وكذلك أوجب أن يكون الإعلان على الصحيفة بطريقة مهذبة ، ولا يتضمن

قذفاً أو سباً علنيّاً أو تشويشاً للنظام العام . ولا يمس الآداب العامة وذلك بموجب
المادتين العشرين والواحد والعشرين من القانون السورى .

ومن جهة أخرى أوجب القانون التمييز بين ارتكاب المخالفات على التنظيمات
الإدارية للصحافة وبين الجرائم والجنح المرتكبة بواسطتهم .

(يعاقب كل من يصدر صحيفة أو نشرة دورية أيّاً كانت وتكون مخالفة للنظم
واللوائح — تنظيمات اللائحة الإدارية — بعقوبة السجن من شهر إلى عشرة أشهر
وبغرامة من عشرة ليرات سورية إلى مائتى أو بواحدة من هاتين العقوبتين دون
المساس بحقوق حالات العقوبات التى توقع عليه ، وينظم ذلك المادة العاشرة والثالثة
عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة : فالجرائم المشار إليها هى المتعلقة بالإعلان
السابق للظهور وإصدار الصحيفة أو النشرة الدورية أو المتعلقة بالتزامات المدير
المستول أو المتعلقة بالضمان أو المتعلقة بالمخالفة والتعدى وعدم الاهتمام ، كل ذلك
أوجب وجود التأمين الإجبارى للصحيفة الصادرة ولكن لا يتضمن حالات الرفض
فى نشر الردود أو الإجابات لتصحيح البلاغات السابقة أو العائدة على الأشخاص
الخصوصيين أو الأشخاص العاديين » .

فالجنح والجرائم التى ترتكب بطريق الصحافة والمتضمنة للإعلانات والتشهير
بالناس هى التحريض والتشجيع على ارتكاب الجرائم أو الجنح بموجب القانون العام
تنظمها المادة الثالثة والعشرون من القانون السورى ، أما اعتداءات الصحف على
أمن الدولة وعلى النظام العام وعلى الآداب العامة فتتنظمها المادة الرابعة والعشرون
من القانون السورى أما المادة الخامسة والعشرون فتتنظم التصرفات المهينة والتشهير
أو القذف فى الديانات المعترف بها أو التشهير بالأجناس التى تتكون منها الدولة
وتحدد المادة السابعة والعشرون مسئولية نشر الأخبار الكاذبة والمقالات ذات الميول
الهدامة وتنظم أيضاً الجرائم والجنح المرتكبة بهذا الطريق ضد الأفراد ، مثل الإهانات
والافتراءات كإعلان عنهم رسمياً . . . إلخ .

أما المادة الأولى حتى السادسة من القرار رقم ٢٦٣٠ فإنها تنظم جرائم التحريض
على الفتن والثورة ضد العسكريين وقوات الانتداب ، ولا تصرح بإصدار نشرات
تطبع أخبار العمليات العسكرية أو العمليات البحرية التى تهّم الدولة المنتدبة والدول

تحت الانتداب أو التي لها علاقة بنشر أخبار الجلسات السرية والمناقشات العسكرية لمجالس الحرب أو توجيه الاتهامات والإهانات للحكام الأجانب مثل المفوض السامي ومن ينوب عنه وقناصل الدول الأجنبية أو السياسيين .

وهناك مواد أخرى تحدد طبيعة الجرائم الصحفية التي ترتكبها الصحافة الدورية التي تقع تحت طائلة العقوبات المختلفة كالسجن والغرامة والتعطيل وإغلاق الصحيفة أو التي تكون موجهة ضد المدير المسئول أو كاتب المقال المتضامن معه . فلو قارنا هذه الحالة بحالة الصحافة في أثناء الحرب العالمية الأولى لوجدنا أنها كانت متحررة بعض الشيء من هذه القيود تحت الحكم الفيصلي .

ويقضى القانون بأن تختص المحاكم العامة بالأفعال والتصرفات الموجبة والمتعلقة بالجرائم وإنجح الصحافة ، طبقاً لمواد القانون العثماني الصادر في ٥ رمضان عام ١٣٢٧ وللقرارات ٢٠٢٨ و ٢٠٢٩ والمادة ٤٩ الخاصة بالصحافة السورية التي أصدرها المفوض السامي الفرنسي .

وتختص محاكم الدرجة الأولى الوطنية أو المحاكم المختلطة بالعقوبات التي تلحق بمرتكبي الجرائم حسب جنسية الأطراف المتنازعين والمتنازعين طبقاً لأصول المرافعات الخاص بقانون العقوبات .

كما ينظم القرار رقم ٢٦٣٠ اختصاص مجالس الحرب الفرنسية في نظر جرائم الدعوة إلى التمرد وعدم طاعة الجنود الفرنسيين بموجب المادة الأولى منه وتحريضهم بقصد الحرب من العسكرية تحت أى شكل مبين .

كما منح القانون للمحاكم أو المحاكم نفسها حق إلغاء الصحيفة الدورية وإغلاقها بالطريق الإداري كي يكون هذا رادعاً لها على تصرفاتها السيئة .

فقد أصبح إغلاق الصحيفة بالطريق الإداري الوسيلة المفضلة دون اللجوء إلى المحاكم وبالتالي فقد تمكنت الحكومات بأن تفرض على الصحافة المعارضة أو التي تبليل أفكار الرأي العام وتثير عواطفه الكامنة .

ومن ثم فإن القرار رقم ٦٩ الصادر في ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ الذي اتخذته المجلس التمثيلي والذي أعده وزير داخلية الحكومة بناء على اقتراحه ووافق عليه رئيس الحكومة ، يقضى بأن يأمر رئيس الحكومة بتعطيل أو بإلغاء أية صحيفة

تنشر مقالات أو أخباراً تهدف إلى المساس بكرامة رئيس الدولة أو أعضاء الحكومة أو أعضاء مجلس التمثيل أو الموظفين المدنيين أو العسكريين ، فكان هذا القرار سبباً اتخذته الحكومات بعد ذلك تهديد به الصحف وتخنيق حريتها .

هذه السلطة التي تباشرها الحكومة ضد حرية الصحف في نشر أخبار وتصرفات المسؤولين في الدولة تباشر في الوقت الذي تكون عليه تصرف الحكومة تصرفاً غير وحيه بالنسبة للدولة وتعدّها الحكومة إهانة موجهة إلى الموظفين بجملتهم أو بصورة فردية أكانت هذه الإهانة مستترة أم مكشوفة تدل على احتقار وعلى عدم احترام لذوات الأشخاص المسؤولين .

فالعقوبات التي توقع على الصحف بموجب المادة من القرار وقعه صبحي بركات رئيس الحكومة وافق عليه المفوض السامي الجنرال سراي .

وقد احتفظ المفوض السامي لنفسه أيضاً ببعض السلطات فيما إذا نشرت الصحيفة مقالاً من طبيعته تعكير السلام والأمن العام أو مقالات تمس العلاقات الدولية ، إذ يتمكن المفوض السامي من أن يغلق الصحيفة الدورية أو المجلة بقرار منه بموجب المادة الثامنة من القرار رقم ٢٦٣٠ المذكور إلى جانب المادة الأولى والثانية المختصة بالحكومة .

وهناك بعض المواد التي توقف الملاحقات القانونية والدعاوى القضائية المقامة ضد الصحيفة أمام المحاكم وتلغيتها إذا رأت السلطة الإدارية المحلية للحكومات الوطنية أو للسلطة الانتدابية ذلك .

فقد تتبع الحكومة المحلية أو السلطة الانتدابية وسيلة لإيقاف الصحيفة مدة طويلة تكون من الناحية العملية تعطيلاً كاملاً للصحيفة يكبدها خسائر جسيمة لا تمكنها من أن ترفع أمام القضاء دعاوى للمطالبة بالتعويضات المادية عن خسائرها ولقد مارست السلطة الانتدابية أو السلطة الحكومية تطبيق أحكام الرقابة الصحفية في بعض مناطق طغى فيها التمرد وانفجرت فيها الثورة ضد تصرفات الحكومات المحلية والسلطات العسكرية وفرضت الأحكام العرفية لقمع الحركات الوطنية والحد من نشاط الثوار وتضليل الرأي العام بموجب القرار رقم ٣٠٢ س الصادر في أول تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٢٥ والذي بموجبه تمنع الحكومة وتحرم نشر مطبوعات أو

صحف دورية وتمنع بيعها أو توزيعها إلا بموجب المواد التي تتعلق بعرضها في المحال العامة أو بواسطة المندوبين الخاصين المرخصين لبيعها أو أنها تحرم نقلها خفية وسراً من مكان إلى مكان وتعد ذلك انتهاكاً للنصوص المعمول بها .

ولقد حرمت المادة الأولى من القانون توزيع الصحف سراً وبصورة مقصودة لنوصلها من أشخاص معينين إلى أشخاص آخرين معينين أو توصيل أخبار ومعلومات عن طريق أفراد تتضمن أخباراً عسكرية أو مقالات تصف العمليات الحربية أو السياسية ضد الدولة المنتدبة وتساعد على تمرد الشعب وثورته على السلطات العسكرية .

وأخيراً فقد ألغيت الحرية الصحفية نهائياً وخضعت للرقابة الشديدة جميع الصحف الدورية والمطبوعات والكتب الكتيبات من أية طبيعة كانت بموجب القرارين الأول رقم ١٣٧ الصادر في ٢٣ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦ ، والثاني برقم ١٤٦ الصادر في ٢٦ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦ .

وبصدور قرار رقم ١٨١٦ الصادر في ١٨ شباط (فبراير) عام ١٩٢٨ ألغيت جميع القيود التي فرضت على الصحافة .

الصحافة السورية في بداية العهد الدستوري :

بعد مؤتمر بيروت في ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٢٧ والذي أعقب الإفراج عن الوزراء الوطنيين المتفنيين تفاوض المفوض السامي المسيو بونسو مع أركان الوطنية لإقامة حكومة مؤقتة تشرف على انتخابات الجمعية التأسيسية لسن دستور للبلاد فعين الشيخ تاج الدين الحسيني في ١٤ شباط (فبراير) عام ١٩٢٨ رئيساً لمجلس الوزراء في دولة سوريا ، وكانت محاولة من جانب المفوض السامي المسيو بونسو لإيجاد مخرج من سياسة الشدة والعنف التي سببها سلفه مسيو دوجونفيل ؟

وفي ١٥ من شباط (فبراير) عام ١٩٢٨ أصدر المفوض السامي بياناً ذكر فيه أنه أذفت الساعة التي تحل فيها سورية قضية دستورها ، وتجرى فيها ، بمقتضى القوانين المعمول بها انتخابات تكفل حرية الاقتراع لجميع الأحزاب فتلغى جميع قيود الحريات الموروثة من عهد الاضطراب حتى تظهر آراء الشعب ظهوراً جلياً ،

وتسن الجمعية التي تنشأ عن هذه الانتخابات القانون الأساسي النهائي للبلاد السورية بتمام الحرية ضمن نطاق الاتفاقات الدولية والصكوك المستولة عنها فرنسا تجاه جمعية الأمم .

فاحترام الحقوق والواجبات المتبادلة الناشئة عن صك الانتداب والتي يمكن تحديدها باتفاقات تعقد فيما بعد ، هو الغرض الذي يجب أن تبلغه سوريا بمساعدة الدولة المنتدبة على تحقيقه . وحذرهم من تعريض المستقبل المملوء بالوعود الجميلة للأخطار الناشئة عن الاضطراب والاختلافات ، أو عن جهل الحقائق السياسية ، وذكر في الختام أن فرنسا تضع ثقها في الحكومة المؤقتة التي أخذت على عاتقها مهمة محدودة هي إدارة الشئون العامة^(١) .

وتموياً للرأى العام السورى فقد أصدر المفوض السامى قراراً رقم ١٨١٦ فى ١٨ شباط (فبراير) عام ١٩٢٨ يلغى بموجبه « القرارات رقم ١٤٦ الصادر فى ٢٣ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦ و ١٣٧ الصادر فى ٢٦ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦ والذين يخضعان الصحف والكتب والمطبوعات بأنواعها لرقابة صارمة وذلك لتظهر الإدارة الفرنسية الانتدابية بمظهر المتحررة من قيود الرقابة والحد من الحريات الصحفية فى فترة الانتخابات الحرة السورية^(٢) .

وظاهر من مطالعة البيان الفرنسى ، أنه ليس فى المنهج الجديد الفرنسى خروج عن الأساليب المتبعة فشرط الانتداب وتبعات فرنسا والاتفاقات الدولية ، ومنع فريق كبير من رجال البلاد من العودة والاشتراك فى الانتخابات ، كل ذلك يدل على أن أسباب الخلاف بين الفرنسيين والجمعية التأسيسية قد أعلن عنها قبل اجتماعها ، وهى اختلافات جوهرية تتعلق بالمطالب القومية الأساسية .

وأذاعت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى بياناً بمناسبة الانتخابات أعلنت فيه : أنها لا تحيد عن خطتها لتحقيق استقلال البلاد التام بحدودها الطبيعية . ومع ذلك فإنها ترحب بكل فرصة تتاح لأبناء الوطن للإعراب عن آرائهم فى مصيرهم وفى نظام الحكم الذى يختارونه .

(١) وجيه الحفار : الدستور والحكم فى الجمهورية السورية ص ٢٨ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٣٠٢ السنة التاسعة .

وهكذا فقد أعلن الوطنيون في ٢٨ آذار (مارس) عام ١٩٢٨ عزمهم على مواجهة المستقبل برغم ما في الموقف من غموض وإبهام لا يأتلفان مع السخاء والحرية اللذين صرح بهما المفوض السامي في بيانه . وبرغم أن الأوضاع الحاضرة ليست في حالة تبعث على الاطمئنان لسلامة الانتخابات ولا على الثقة بالقانون الذي تجرى بمقتضاه .

وقد نجح الوطنيون نجاحاً كبيراً في الانتخابات التي جرت في ٢٤ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٨ فأصبحوا مسيطرين على الجمعية التأسيسية ، وأقلق ذلك الفرنسيون قلقاً شديداً على الرغم من مهاجمة الحكومة للصحافة والصحفيين حتى لا ينشروا أفكارهم التحررية لإزاء هذه الانتخابات الحرة .

وكان من جراء ذلك أن بادر بتعطيل صحيفة الرأي العام الدمشقية في ١٦ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٨ إلى أجل غير مسمى لنشرها مقالات تهاجم فيها الحكومة السورية التي تنفذ أوامر المفوضية العليا الفرنسية لتعطيل بعض أعمال الأحرار والتدخل في سير الانتخابات السورية (وقد ألغى هذا القرار رقم ١٢٦ في ٨ مايس (مايو) عام ١٩٢٨^(١) .

وافتتحت الجمعية السورية في ٩ حزيران (يونيو) فألقى فيها المفوض السامي خطبة نوه فيها بالساعة الجليلة التي سيكون لها أثر خالد في تاريخ سوريا ، إذ يجتمعون فيها لوضع دستور الدولة ، أي تنظيم أسس الحكومة التي تأخذ على نفسها إدارة وتطوير البلاد وتأمين مستقبل الأمة .

ثم أشار إلى إجراء المفاوضات اللازمة لعقد معاهدة ، بعد أن يتم المجلس مهمته الدستورية ، وتشديد العلاقات بين فرنسا وسورية على دعائم متينة ، وحذر من أن ينشأ وينمو داخل المجلس ما يذهب بثمرة الجهود المشتركة .

وانتخبت الجمعية السيد هاشم الأتاسي رئيساً لها ، وأقبلت على عملها بهمة وعزيمة ، واختارت لجنة من أعضائها، تولى رئاستها إبراهيم هنانو ، وكان مقرها . فوزى الغزى فوضعت مشروع دستور قررت تقديمه في ٧ آب (أغسطس) عام ١٩٢٨ إلى الهيئة العامة لمناقشته وإقراره .

(١) الجريدة الرسمية العدد رقم ٨ لعام ١٩٢٨ .

ولكن صحيفتي « المرسح » و « الأنباء » كشفتنا القناع عن مراوغات ومحاولات المفوض السامي هنري بونسو للحيلولة دون وضع مشروع الدستور كاملاً وصرف الأفكار عن مناقشة ست مواد في مشروع الدستور ، ادعى أنها ليست من اختصاص الجمعية وحدها لأنها تمس مصالح الانتداب الذي تعد فرنسا مسئولة عنها أمام جمعية الأمم .

فكان أن أغلقت الحكومة التاجية صحيفة « الأنباء » الدمشقية في ٦ آب أغسطس عام ١٩٢٨ ولما يمض على إصدارها سنتين بقرار وزاري رقم ٤٠٢ وبقيت معطلة عشرة أشهر ثم أفرج عنها بقرار رقم ١١٣٤ في ٢٦ مايس (مايو) عام ١٩٢٩^(١) .

وكذلك صحيفة « المرسح » الحلبية فقد أوقفت فوراً في ٨ آب (أغسطس) عام ١٩٢٨ بنفس الأسباب بقرار ٤٠٤^(٢) . لأنها هاجمت الحكومة التاجية وأعلنت أن لا حياة للبلاد بدون دستور كامل، الأهلة وتام الصيغة ويتضمن سيادة الشعب على أراضيه .

وقد اتخذ المجلس السوري قراراً ينص على أن إغفال المواد الست^(٣) من صلب الدستور ، يجعله أثراً لا قيمة له ، ويحرم الدولة السورية من سيادتها واستقلالها المعترف مبدئياً بها^(٣) .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٦ لعام ١٩٢٨ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٠ لعام ١٩٢٩ .

(٣) المواد الست هي :

المادة ٢ - البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية وحدة سياسية لا تتجزأ ، ولا عبرة بكل تجزئة طرأت عليها بعد نهاية الحرب العالمية العامة .

المادة ٧٣ - لرئيس الجمهورية حق العفو الخاص ، أما العفو العام فلا يمنح إلا بقانون .

المادة ٧٤ - يتولى رئيس الجمهورية عقد المعاهدات الدولية وإبرامها أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بسلامة البلاد أو بمالية الدولة أو المعاهدات التجارية أو سائر المعاهدات التي لا يجوز نسخها سنة فسة فلا تعد نافذة إلا بعد موافقة المجلس عليها .

المادة ٧٥ - يختار رئيس الجمهورية رئيس الوزراء ويعين الوزراء بناء على اقتراح رئيسهم ويقبل استقالتهم ويستقبل الممثلين السياسيين ويعين الموظفين الملكيين والقضاء ضمن حدود القانون ويرأس الحفلات الرسمية .

المادة ١١٠ - تنظم الجيش الذي سيؤلف يكون بقانون خاص .

وأرسل رئيس الجمعية التأسيسية هذا القرار في ٩ آب (أغسطس) عام ١٩٢٨ إلى المفوض السامي ، وكان رد المفوض السامي إغلاق المجلس اعتباراً من ١١ آب (أغسطس) عام ١٩٢٨ لمدة ثلاثة أشهر :

وكانت هناك بعض الصعوبات في تسوية هذه المشكلات ثم أجلت المفوضية العليا اجتماع الجمعية ثلاثة أشهر أخرى في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٢٨ . وهناك قامت الصحف السورية بحملاتها الشهيرة تهاجم المراوغات الفرنسية في حل هذه المشكلة وتقاوم كل فكرة يحاول رئيس الحكومة التاجية فرضها على المجلس وهي في صالح الحكم الفرنسي لحل الأزمة .

قامت صحيفة « النظام » الدمشقية الصادرة في ٢ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٢٨ ، وصحيفة « القبس » الدمشقية أيضاً بمهاجمة الحكومة لتخاذلها ومهادنتها للسلطات الفرنسية في هذه الظروف الوطنية ونددت بحكمها وبالظروف التي أوجدتها في كرسى الحكم . فأصدرت الحكومة قرارها رقم ٥٣١ و ٥٣٢ الصادرين في ٣ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٢٨ بتعطيلهما لأجل غير مسمى^(١) .

ثم انضمت إلى الصحيفتين السابقتين في الهجوم على الحكومة التاجية الصحيفة الدمشقية « الحازوق » فأسّرت الحكومة بتعطيلها لأجل غير مسمى بموجب القرار رقم ٦٨٣ في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٢٨^(٢) .

وفي أول آذار (مارس) عام ١٩٣٠ عقد الوطنيون مؤتمراً في إحدى ضواحي دمشق قرر وا فيه العمل على إيجاد حل للخروج من هذا الصمت الذي لازم المفوض السامي ، وكان قد مضى وقت طويل على تعطيل الجمعية التأسيسية . وقابل رئيس هذه الجمعية السيد هاشم الأتاسي المفوض السامي بمقابلة ألع له هذا خلالها أنه سيسير قريباً على خطة مستمدة من نفس السياسة الحرة التي ابتدأ بها .

أما هذه الخطة فقد كانت إعلان دستور سورية الجديد بقرار أصدره المفوض السامي في ١٤ آيار (مايو) عام ١٩٣٠ وسماه القانون الأساسي للدول المشمولة

= المادة ١١٢ - لرئيس الجمهورية أن يعلن بناء على اقتراح الوزارة الأحكام العرفية في الأماكن التي تحدث فيها اضطرابات أو قلاقل ويجب أن يعلم المجلس النيابي بإعلان الأحكام فوراً وإذا لم يكن المجلس مجتمعاً فيلجأ على وجه السرعة .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٩ عام ١٩٢٨ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٢ عام ١٩٢٨ .

بالانتداب الفرنسى .

والواقع أنه لم يكن هناك دستور واحد بل دساتير ونظم عديدة تتعلق بسورية ، ولواء إسكندرونة الذى يتمتع بوضع خاص وقانونان أساسيان لحكومتى اللاذقية وجبل الدروز ونظام المصالح المشتركة .

وأوضح المفوض السامى أن فى مجمل دستور سوريا نسخة من النص الذى وضعته لجنة الإنشاء فى الجمعية التأسيسية وأقرته الجمعية بتاريخ ٧ آب (أغسطس) وقد أدخلت فيه تعديلات نصت عليها المادة ١١٦ التى أضيفت إلى الدستور لتعبر عن تحفظات الانتداب ريثما تعقد معاهدة يحدد فيها — برضى جمعية الأمم — شروط تطبيق الانتداب وفقاً للمبادئ المذكورة فى المادة ٢٢ من ميثاق هذه الجمعية . وما عدا هذه التعديلات الأساسية فهناك تعديلات بسيطة أدخلت على النص الأصيل ، جرى فى شأنها تبادل الرأى مع مكتب الجمعية وكان من المنتظر أن يقبل بها .

وكان نشر الدستور بهذه الطريقة وبهذه الصيغة باعثاً على الاستياء والاستنكار فى جميع الأوساط المتعلمة والسياسية والصحفية .

إلا أن الدستور لم ينس الصحافة فقد نصت المادة ١٦ من الفصل الثانى من الباب الأول من الدستور والخاصة بحقوق الأفراد على :

« حرية الفكر مكفولة لكل شخص حق الإعراب عن فكره بالقول والكتابة والخطابة والتصوير ضمن حدود القانون »^(١) .

« وفى المادة ١٧ — الصحافة والطباعة حرتان ضمن حدود القانون » ومن المعلوم أن الانتداب قبل أن يصدر هذه المادة فى الدستور السورى قد حمى نفسه بعدة تشريعات صحفية ذكرناها فيما سبق تحطم هذه الفقرة وتقضى على الحرية الصحفية باسم الدستور .

أما صحيفة « الاستقلال » الدمشقية فلم تحترم هذه الدساتير الاستعمارية شأنها شأن باقى الصحف الوطنية ، فقامت بحملة صحفية شديدة الوطأة أكبر من غيرها وكتبت مقالات متعددة ، تهاجم الدستور وواضعيه وتكشف الثغرات فيه وفى الدساتير

(١) وجيه الحفار — الدستور والحكم فى الجمهورية السورية — ص ٧٠ .

الأخرى لبقاى أجزاء سوريا ، وهاجمت الحكومة السورية التاجية ووزرائها لسكوتها على هذه الأوضاع ، ومسايرتها الحكم الفرنسى ، فأغلقتها الحكومة التاجية المؤقتة عام ١٩٣٠ وأحالت الصحيفة إلى المحاكم بموجب قرار رقم ١٢٦ فى ٨ مايس (مايو) عام ١٩٣٠ وبموجب تقرير مجلس الوزراء السورى الصادر فى عام ١٩٢٨ وينص على ترك التعطيل الإدارى وإحالة الصحف إلى المحاكم وفرض غرامة مالية على صاحبها الشيخ راضب العثمانى وقدرها ٢٠٠٠ ليرة سورية إلى جانب الحكم عليه بالسجن لمدة عام ، ولما يمحض على إصدارها امان تطبيقاً للقرار ١٨١٦ الصادر فى ١٨ شباط (فبراير) عام ١٩٢٨ المتعلق بالحرية الصحفية .
وكان من جراء ذلك أن احتجبت بسبب خسارتها المادية والمعنوية^(١) .

ذيل لقانون المطبوعات فى سوريا :

وعندما شعرت الحكومة التاجية بضغظ الصحف وهجومها على سياستها التحالفية مع الاستعمار الفرنسى بادرت إلى إصدار « ذيل لقانون المطبوعات فى سوريا » فى ٣١ آب (أغسطس) عام ١٩٣٠ كى تجعل الرقابة على الصحافة من خصائص المكتبة الوطنية بدمشق (المجمع العلمى بدمشق) أو مصلحة المعارف بحلب ويطالب أصحاب المطابع بإيداع نسختين من كل مطبوع — سواء أكان مطبوعاً دورياً أم متقطعاً وإلا كان عرضة لجزاء يتراوح بين ١٠ و ٥٠ ليرة سورية .

مادة أولى : عندما ينتهى طبع كل مطبوع سواء أكان هذا المطبوع يصدر فى وقت معين أم لا وكل رسم وكل قطعة موسيقية وكل رسم مصور . . . إلخ .
على صاحب المطبعة أن يودع المكتبة الوطنية فى الدولة السورية نسختين منها وإلا كان عرضة لجزاء يتراوح بين ١٠ و ٥٠ ليرة سورية ورقاً وتحتوى وثيقة الإيداع على اسم صاحب المطبعة وعنوانه واسم المطبوع وعدده ويعطى بالنسختين وصل مرقم ومؤرخ .

يستثنى من ذلك أوراق الانتخاب وسائر بطاقات الدعوات وبيانات العنوان والفواتير والأسهم المالية والعقود والإذاعات التجارية والصناعية .

(١) مجلة العرفان — مجلد ١٩ عام ١٩٣٠ (إرماق الصحافة فى دمشق) .

مادة ثانية : يجرى الإيداع الإجبارى المنصوص عنه فى المادة السابقة . إما رأساً فى المادة السابقة . وإما رأساً فى المكتبة الوطنية (المجمع العلمى بدمشق) وإما رأساً فى مصلحة المعارف بحلب وإما رأساً بموجب كتاب مضمون باسم محافظ المكتبة الوطنية (المجمع العلمى بدمشق) . عندما يجرى الإيداع رأساً يعطى الوصول فوراً أما ما يرسل بواسطة البريد فيعطى الوصول بالطريقة نفسها ، وعلى كل الأحوال يوضع رقم الوصول بالحبر على النسختين المودعتين بجانب اسم صاحب المطبعة ويستعمل سجل خاص حسب تتابع الأيام مرقم فى المكتبة الوطنية وسجل آخر فى مصلحة المعارف بحلب لتسجيل الإيداعات .

مادة ثالثة : تجرى التعقيبات من قبل النيابة العامة فى المركز الموجود فيه المطبعة المخالف صاحبها وهذه التعقيبات تجرى إما من قبل النيابة العامة مباشرة وإما بناء على طلب رئيس المجمع العلمى أو رئيس مصلحة المعارف بحلب .

مادة رابعة : تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القرار وأحكام القوانين السابقة التى تتعلق بإيداع نسخة واحدة من بعض المؤلفات إلى مصلحة المعارف

مادة خامسة : وزير المعارف والعدلية يقومان بتنفيذ هذا القرار .

ومرت سنتان كان الصبر فيهما طويلاً ، وأعلن فى أوائل أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٢ موعداً لانتخابات المجلس النيابى الذى ينص عليه دستوره ، وقبل أن تجرى الانتخابات عمد الفرنسيون إلى إعداد قوائم انتخابية من الذين توسموا فيهم أن يكونوا أنصاراً لهم .

وجرت الانتخابات فنفذت السلطات الفرنسية ما بيئته ، وتدخلات تدخلها ملحوظاً فى الانتخابات لضمان فوز مرشحيها ، وكان لعمالها وضباط استخباراتها خاصة دور كبير فى هذا المجال ، حيث أمكنهم نشر جو كتيب من الإرهاب وأصلت السيف على رعوس زعماء الوطنيين وصحفهم واجتماعاتهم وشجعت الأنصار والمأجورين على نشر المشورات ضدهم وإلصاق تهمة التآمر على الوطن والمآرب الذاتية والهوس بهم . ولقد أدى تدخل السلطات السافر فى الانتخابات لصالح موالها ضد الوطنيين مظاهرات وهياج وتحطيم صناديق الانتخاب فى أماكن كثيرة ووقوع اشتباكات

بين الجيش والشعب وجرح عدد من الأهالي واعتقال عدد كبير من الشبان في دمشق وحلب وحماة .

وكانت نتيجة الانتخابات فوزاً ساحقاً لمرشحي السلطات بحيث بلغ عددهم ٥١ من ٦٩ وقد قدمت الطعون الموثقة بالوثائق الدامغة ولكن أكثرية المجلس بتشجيع السلطات لم تعبأ بذلك وصدقت على الانتخابات واعتبرتها صحيحة .

وقد انتخب محمد علي العابد رئيساً للجمهورية بموافقة الوطنيين الذين تفادوا بهذا نجاح مرشح السلطة صبحي بركات ، مع أن محمد علي العابد كان ممن فازوا في الانتخابات من مرشحيها ، وتولى رئاسة الوزارة حتى العظم الذي كان كذلك من مرشحيها ودخل جميل مردم ومظهر رسلان من الكتلة الوطنية فيها .

وقد أسهمت هذه الأحداث السياسية التي سجلها النصف الأول من عام ١٩٣٢ في تقدم الحركة الصحفية بتأثير الانتخابات الحماسية والتنديد بالتدخل الفرنسي فيها ومهاجمة الصحافة لهذه الأحوال التعسفية بعد أن كانت الصحف في عام ١٩٣١ في هدنة مع الأوضاع السياسية نتيجة لماطلات ومساومات المقوض السامي هنري بونسو وسفره إلى فرنسا والعودة منها إلى سورية .

فقد كان إذ ذاك عشر صحف يومية في جميع مدن سوريا و ٢٢ صحيفة ومجلة أسبوعية ، وكانت معظمها باللغة العربية ، وبعضها يصدر باللغة الأرمنية والتركية والشركسية والكردية وصحيفة واحدة وثلاث مجلات أسبوعية تصدر باللغة الفرنسية . ولعظم مديري هذه الصحف دراية بدائية في مهمة الصحافة إلا أن صاحب جريدة « ألف باء » الدمشقية (يوسف العيسى) كان يعتبر ضليعاً في فنون الصحافة ، وكان إلى جانب ذلك يقوم بإعداد صحيفته إعداداً حسناً ووسع حجمها فأصبحت تصدر في ثمان صفحات وتنوعت مواضيعها حتى أصبحت روحها الصحافية أقوى وأظهر من روحها التي طالما عرفت بها من بين سائر زميلاتها من الصحف ، ولكن هذه الحالة لم تدم أكثر من بضعة أشهر منذ منتصف عام ١٩٣١ حتى أوائل عام ١٩٣٢ فقد عادت إلى إصدارها البسيط أربع صفحات صغيرة بسيطة .

ولم يبلغ استعمال الإعلان في الصحافة أى مستوى من التطور فقد كان إصدار ٣٠٠٠ نسخة من أية صحيفة في اليوم يعتبر إصداراً استثنائياً ، لما كان يلاقيه

بعض أصحاب الصحف من متاعب وأعباء مادية ترهق كاهلهم .

ويمكن القول بأنه هذه السنة (١٩٣١) قد احتجبت عن الصدور عدد كبير من الصحف التي عاشت في فترات الحكم العثماني والحكم الفيصلي والحكم الفرنسي وهي : — مجلة المقتبس المؤسسة (عام ١٩٠٦) وصحيفة المقتبس (عام ١٩٠٨) ومجلة الحقائق (عام ١٩١٠) ومجلة العروس (عام ١٩١٠) وصحيفة الاتحاد الإسلامي عام (١٩١٥) وصحيفة الشرق (عام ١٩١٦) وصحيفة المدرسة (عام ١٩١٦) وصحيفة سوريا الجديدة (عام ١٩١٨) وصحيفة العلم العربي (عام ١٩١٩) ولسان العرب (عام ١٩١٨) وصحيفة العقاب (عام ١٩١٩) وحرمون (عام ١٩١٩) والأردن (عام ١٩١٩) والفلاح (عام ١٩١٩) ومجلة القلم (عام ١٩١٩) وصحيفة المفيد (عام ١٩١٩) وصحيفة الطبل (عام ١٩١٩) ومجلة نور الفيحاء (عام ١٩٢٠) ومجلة الطرائف (عام ١٩٢٠) وصحيفة الرأي العام (عام ١٩٢١) ومجلة الرابطة الأدبية (عام ١٩٢١) وصحيفة الحق (عام ١٩٢٣) وصحيفة الفيحاء (عام ١٩٢٣) وصحيفة حط بالخرج (عام ١٩٢٤) وصحيفة الميزان (عام ١٩٢٥) وصحيفة الاستقلال (عام ١٩٢٨) إلى جانب ذلك توجد بعض الصحف اليومية كالزمان وسورية والأيام (عام ١٩٣١) والإعلانات والشباب والأسرة الأدبية والمستقبل والتي ظهرت (في عام ١٩٣٠ و ١٩٣١) عاشت زمناً يختلف باختلاف ثبات أصحابها ثم احتجبت .

ولإذا أضفنا إلى ماتقدم أن «الأيام» توقفت عن الإصدار ثم بيعت وأن كثيراً من المجلات والصحف ماتت أو باتت كالمختصر تلفظ أنفاسها الأخيرة ، تبين لنا من ذلك كله تدهور الصحف في دمشق خاصة . وسبب هذا التدهور أمور كثيرة في مقدمتها الحالة السياسية والضغط الفرنسي عليها ثم متاعب أصحابها المالية إلى جانب ما كانت تعانيه الصحف من الفوضى ، وعدم وجود نقابة صحفية تحمى الصحفيين وتساندهم .

والصحفيون الذين أثروا من وراء صحافتهم ، كانوا يتاجرون بضائهم وينعقون مع كل ناعق ، ويميلون مع الريح حيث يميل ويبيعون كل الفضائل الإنسانية الشريفة ، ولكم يألم المرء عندما ينظر إلى الصحافة في تلك الفترة (فترة حكم الشيخ

تاج الدين الحسيني (من ١٩٢٨-١٩٣٢) فيراها قد ابتعدت عن الصدق بعد السماء عن الأرض ، وصار همها الإرضاء وتحريك العواطف بأية طريقة ، ووظيفتها التلفيق والتمويه واختراع مختلف الأضاليل ، فقد كانت مواضيع هذه الصحف تكتب صباحاً ثم يناقضا محرروها مساء ولا يقصد منشؤها إلا ملء الفراغ وتزجية الوقت ، وهم يعيدون فيها ويكررون ما ينشرون .

إلا أن الصحفيين اللتين كانتا تتحدثان بلسان العناصر القومية كانتا القبس (عام ١٩٢٨) والأيام (عام ١٩٣١) فقد صودرتا مرات عديدة ولفترات طويلة مما أدى إلى خسارة فادحة .

ومع ذلك فإن الاضطهاد الفرنسي لم يزد هما إلا إصراراً على المضي ، ويقول صاحب صحيفة الأيام :

« أنشئت صحيفة الأيام في مايس (مايو) عام ١٩٣١ بواسطة قيادة حزب الكتلة الذي كان أكبر الأحزاب وأقواها في سوريا . في تلك الفترة ، وكانت صحيفة معارضة للحكم الإستعماري الفرنسي وكان الحزب قد أصدرها لمحاربة الاحتلال الفرنسي لأنه الحزب الوحيد الذي كان آخذاً على عاتقه عبء الكفاح ضد المستعمر اللخيل ، فقد واجهت هذه الصحيفة حملة كبيرة من الاضطهادات ، وبعد مضي سنة من تأسيسها كان على مؤسسيها من قيادة حزب الكتلة أن يبيعونها ، فقد اشتريتها منهم في ١٥ آب (أغسطس) عام ١٩٣٢ ونقلت الرخصة باسمي ، وواصلت إصدارها بنفس السياسة التي كانت تسير عليها قيادة حزب الكتلة في النضال ضد الاستعمار الفرنسي وتوجيه الرأي العام الوطني نحو التحرر والاستقلال . وقد عانت هذه الصحيفة اضطهاد مستمرّاً دائماً من السلطات الفرنسية المحتلة ، ومع ذلك فإن الجمهور أولاًها مزيداً من تقديره ^(١) .

وكان توزيعها أكبر توزيع بالنسبة لباقي الصحف إذ بلغ ٤٠٠٠ نسخة في اليوم .

وقد ذكر روبر دوكي مندوب فرنسا في عصبة الأمم بجنيف في تقريره عن الصحافة السورية في ظل الاحتلال الفرنسي أن صحيفة الأيام كانت بلا شك أقوى

(١) جاك توم فادن - الصحافة اليومية في الدول العربية - ص ١٤ .

الصحف في سوريا رغم معارضتها لفرنسا^(١) .

وقد عطلتها السلطات الفرنسية بقرار رقم ٣٣٥٢ في ٩ تموز (يوليو) عام ١٩٣١ إلى أجل غير مسمى بسبب مقال هاجمت فيه السياسة الاستعمارية التي ينتهجها الحاكم السوري المماليء للسياسة الفرنسية^(٢) .

ومع ذلك فإن الأحداث السياسية التي وقعت في النصف الأول من عام ١٩٣٢ زاد من تقدم الحركة الصحفية وإصدار صحف جديدة عددها ثمانية ، لتحل محل الصحف التي انقطعت عن الظهور . فبعد أن كانت هناك عشرة صحف سياسية في عام ١٩٣١ أصبحت في عام ١٩٣٢ ثمانية عشرة صحيفة سياسية جميعها تحارب الاستعمار وصدرت أيضاً ثلاثون صحيفة أدبية وعلمية ودينية وجملتها إلى ما كان سابقاً في كل مدينة ٢٣ صحيفة سياسية وأدبية وعلمية ودينية تصدر بدمشق و ٢١ صحيفة تصدر بحلب و ٢ صحيفتان تصدران في الإسكندرون و صحيفة واحدة تصدر في أنطاكية وتصدر صحيفة واحدة في حمص وتحرر من بين هذه الصحف خمس جرائد باللغة الفرنسية ويصدر البعض منها باللغة الأرمنية والتركية والشركسية والكردية . ويزيد توزيع أهم هذه الصحف زيادة بسيطة ولكنها لم تصل إلى ٤٠٠٠ نسخة إلا نادراً .

تعطيل الصحف الوطنية واحتجاج السوريين لدى لجنة الانتداب :

وإلى جانب ذلك فقد عطلت السلطات في خلال هذا العام كثيراً من الصحف السياسية والأدبية والعلمية والدينية إذ أصدرت قرارات كثيرة منها ثلاث قرارات أصدرها المندوب السامي بموجب « ذيل لقانون المطبوعات الصادر في بيروت في ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٤ من المفوضية العليا بقرار رقم ٢٦٣٠ بصدد ثلاثة صحف سياسية وهي : القبس ، والمضحك المبكي ، والأيام ، بسبب مقالات اعتبرها المفوض السامي مهينة من شأنها أن تؤدي إلى اضطراب الأمن العام .

كما أصدرت الحكومة السورية متمثلة برئيس دولتها محمد علي العابد ورئيس وزرائه حتى العظم سبعة قرارات تعطل بها إلى أجل غير مسمى سبعة صحف وهي :

(١) تقرير مندوب فرنسا في عصبة الأمم عام ١٩٣١ . (جنيف)

(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٣ عام ١٩٣١ .

« يكي كون » الصادرة في الإسكندرونة بقرار رقم ١٦٦ في ٢٣ آب (أغسطس) عام ١٩٣٢^(١) لأنها نشرت مقالات سياسية مهيبة للرأى العام السوري ، وصحيفة « له زيكو » الدمشقية بقرار رقم ٢١٢ في ٣١ آب (أغسطس) عام ١٩٣٢^(٢) .
وصحيفة « القبس » السياسية الدمشقية بقرار رقم ٢٢٣ في ٥ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٢ ، وصحيفة « المضحك المبكى » الهزلية بقرار رقم ٢٦٠ في ١١ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٢^(٣) ، « وفقى العرب » السياسية الدمشقية بقرار رقم ٦٢٠ أيضاً في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٣٢^(٤) ، وصحيفة « ألف باء » السياسية الدمشقية بقرار رقم ٦٢٠ في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٣٢ ، وصحيفة « الصباح » السياسية الدمشقية بقرار رقم ٦٢٣ في ١٧ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٣٢ .
غير أنه سمح للصحف التي عطلت بالظهور ثانية وهي « القبس » و « له زيكو » و « المضحك المبكى » في ٦ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٣٣ بقرار رقم ٣٧٠^(٥) وصحيفة « يكي كون » بالإسكندرونة في ٢٩ تشرين الأول أكتوبر عام ١٩٣٣ بقرار رقم ٤٤٩^(٦) .

أما صحيفة « القبس » الوطنية الدمشقية فقد عطلها المندوب السامي الفرنسي بعد أن هاجمت الأوضاع التعسفية التي كانت تباشرها السلطات الفرنسية ضد الوطنيين الأحرار وخصوصاً عندما تدخلت في الانتخابات في جميع المناطق الانتخابية السورية ومساندة أنصارها من الموالين لها في سياستها الاستعمارية .

ولكن أثارت هذه الحالة الأوساط الوطنية فقامت تهاجم السياسة الاستعمارية ، وتقدم العرائض للسلطات السورية كي تتدخل للحد من هذه الإجراءات التعسفية والإفراج عن الصحف المعطلة وخاصة صحيفة « القبس » الوطنية الباقية بعد أن عطلت صحيفة « الأيام » الوطنية تعطيلاً تعسفياً في ٩ تموز (يوليو) عام ١٩٣١ بقرار رقم ٣٣٥٢ إلى أجل غير مسمى^(٧) .

-
- (١) الجريدة الرسمية العدد ١٦ لعام ١٩٣٢ .
 - (٢) الجريدة الرسمية العدد ١٧ لعام ١٩٣٢ .
 - (٣) الجريدة الرسمية العدد ١٨ لعام ١٩٣٢ .
 - (٤) الجريدة الرسمية العدد ٢٤ لعام ١٩٣٢ .
 - (٥) الجريدة الرسمية العدد ١٩ لعام ١٩٣٢ .
 - (٦) الجريدة الرسمية العدد ٢١ لعام ١٩٣٢ .
 - (٧) الجريدة الرسمية العدد ١٣ لعام ١٩٣٢ .

وقد ساند هذا الاحتجاج من قبل الأوساط الوطنية الاحتجاج الذي قدمته لجنة الطلاب السوريين الوطنيين المقيمين في فرنسا .

فقد قدم السيد « السراج » رئيس لجنة الطلاب السوريين الوطنيين المقيمين في فرنسا في مدينة طولوز احتجاجاً إلى رئيس لجنة الانتداب في عصبة الأمم بجنيف يشرح الإجراءات التعسفية التي تقوم بها السلطات الفرنسية الانتدابية في سوريا منذ قيام الحرب العالمية الأولى حتى هذه السنة (١٩٣٣) وهذا نصها :

« السيد رئيس لجنة الانتداب في عصبة الأمم . جنيف

في الوقت الذي يبذل فيه المواطنون السوريون جهودهم كي يصلوا إلى اتفاق مع الحكومة الفرنسية في سوريا ، عطلت المفوضية العليا صحيفة (القبس) ، الصحيفة اليومية الباقية الأخيرة للسوريين في دمشق .

وقد أصبح عدد الصحف المعطلة في نفس المدينة ثلاث صحف .

فالسوريون لا يرون أية شرعية قانونية في هذه الإجراءات التعسفية التي تنال من حرية الصحافة ، وعلى العكس فالفرنسيون لا يعملون إلا إلى إبعاد السوريين من طريق التعاون معهم . التعاون الذي تبغيه لجنتم الموقرة مع الحكومة الفرنسية في سوريا .

ولم تنفك هذه الحالة التعسفية مسيطرة في سوريا منذ ١٢ سنة حتى الآن ألا تتمكن لجنتم أن تضع حداً لهذه الحالة .

تشرف لجان الطلاب السوريين العرب بتقديم احتجاجهم ويرجون إحاطتكم علماً بالوضع الحالي في سوريا .

تولوز في ٦ آيار (مايو) عام ١٩٣٢ رئيس لجنة الطلاب (التوقيع)

ولم تكذ الصحيفة تفتح أبوابها لنشر مقالاتها السياسية بعد الإفراج عنها في مطلع شهر أيلول (سبتمبر) لتساهم في شرح الأوضاع السياسية لإلإبادرت السلطات الحاكمة بتعطيلها ثانية دون إبداء الأسباب إلى أجل غير مسمى بقرار رقم ٢٢٣ في ٥ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٢ (وقد ألغى هذا القرار في ٦ تشرين الأول (أكتوبر) بموجب قرار رقم ٣٧٠^(١)) .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٧ لعام ١٩٣٢ .

أما أهم الصحف التي كانت موجودة في الفترة من عام ١٩٢٩ حتى ١٩٣٢ في دمشق هي صحيفة « فتى العرب » وصحيفة « ألف باء » وصحيفة « الأيام » وصحيفة « القبس » وصحيفة « الأصداء Les échos » التي تصدر باللغة الفرنسية وصحيفة « الشعب » وصحيفة « الاستقلال » وصحيفة « الجزيرة » وصحيفة « الدفاع » أما الصحف الأسبوعية فهي « المضحك المبكى » و « الأصداء Les échos » التي تصدر يوم الأحد باللغة الفرنسية وصحيفة « لسان الأحرار » وصحيفة « النظام » وصحيفة « الصباح » وهي صحيفة أدبية وصحيفة « الدستور » وصحيفة « السياسة » وصحيفة « الحسام » وصحيفة « الشورى » .

أما في حلب فقد كانت هناك صحف سياسية يومية أهمها صحيفة « الأهالي » وصحيفة « التقدم » وصحيفة « الوقت » وصحيفة « النهضة » وصحيفة سياسية أرمنية هي (عبرت Yaprak) وصحيفة « الاتحاد » .

أما أهم الصحف الأسبوعية فهي صحيفة « الوحدة » الناطقة باللغة العربية وصحيفة « بريد سوريا » الناطقة باللغة الفرنسية .

ولمى جانب هذه الصحف اليومية السياسية والصحف الأسبوعية توجد صحف أدبية أهمها ، صحيفة « الصباح » وصحيفة « له زيكوالأصداء Les échos » الناطقة باللغة الفرنسية التي تصدر يوم الأحد والتي تصدر يوم السبت وصحيفة « الجهاد » و « الاتحاد » الحلبيتان وصحيفة « الجزيرة » و « الدفاع » و « الاستقلال » و « الرابطة الإسلامية » و « الأسلوب » و « الثقافة » و « الاتزان » و « الأمل » و « الصرخة » ، وجميعها صحف أدبية دمشقية تصدر أسبوعية .

الصحافة زمن دوما رتيل :

وعلى منوال السنوات السابقة تعرض نشاط الصحافة السورية في عام ١٩٣٣ للتقلبات الناجمة عن الأحوال ، والأحداث السياسية التي أخذت تشتد بسبب ضغط السياسة الفرنسية ومن الاتجاهات الحكومية نحوها .

ولم أعني هنري بونسو وعين خلفاً له دوما رتيل في تموز (يوليو) عام ١٩٣٣ ، كان هذا من أولى الحزم والعزم يواجهه المواقف الصعبة بالحلول الجريئة التي لا تعرف

التردد والإحجام . وقد أجمع أمره على عرض مشروع المعاهدة على الحكومة الانتدابية لتوقيعه وعلى المجلس النيابي لإبرامه وإطلاع السوريين عليه في الصحف ليأخذوا علماً بحسناته .

ولقد تحدثت مقدمة هذه المعاهدة عن الحرية التامة والسيادة والاستقلال لتحديد العلاقات التي تبقى بين الدولتين لإنهاء الانتداب وتحقيق جميع الشروط المؤدية لقبول سورية في عصبة الأمم . وأفرغ الاتفاق في ثلاثة صكوك :
أولاً : معاهدة صداقة وتحالف .

ثانياً : بروتوكول (أ) بشأن الانفاقات الملحق بالمعاهدة والتي توضع موضع التنفيذ في ذات الوقت الذي تنفذ فيه المعاهدة عند قبول سورية في جمعية الأمم .
ثالثاً : بروتوكول (ب) بشأن البرنامج المطلوب تحقيقه في خلال المدة التمهيدية لكي يؤمن بطريقة التعاقد وضمن نطاق القانون الأساسي تطور المؤسسات الحاضرة لأجل نقل التبعات إلى الحكومة السورية نقلاً تدريجياً .

ولم يكده يعلن نبأ مشروع المعاهدة وتتناقله الأفواه حتى استولت على دمشق هزة عنيفة من القلق والغضب حادراً مما تجعله هذه المعاهدة في نصوصها من قيود وأخلال للبلاد السورية . إذ أن الحكومة التي عقدتها ليس لها سابقة في الدفاع عن مصلحة الوطن .

وزاد في بث الكره لها العديد من الذين أخرجتهم الحكومة من الموظفين لأشهر خلت . وكانت الشراة الأولى التي انتشر لحيها في كل مكان ، استقالة سليم جنبرت قبل توقيع المعاهدة بيوم ، وهو الرجل الكاثوليكي التي صديق فرنسا من القدم الذي لم يستطع أن يوقع المعاهدة إلى جانب زملائه ولم يجد أفضل من الاستقالة للخروج من مأزقها .

وأخذت بعد ذلك تعقد اجتماعات سرية في أحياء دمشق ، وقامت السيدات بعمل مجيد في تظاهرن ومناشدتهن النواب الوطنيين على الاشتراك باجتماع المجلس بعد انسحابهم منه ، وعاد الوطنيون إلى المجلس واتفقوا مع عدد كبير من النواب على رفض المعاهدة ، واشترك معهم في الحملة رئيس المجلس فوضعوا عريضة بذلك وقعتها الأكثرية المطلقة .

وشارك في هذه الحملة جميع الصحف في سوريا الوطنية السياسية وغير السياسية وهي : صحيفة « الجزيرة » التي عطلت إلى أجل غير مسمى فيما بعد و « الأصداء » الناطقة باللغة الفرنسية والتي عطلت لمدة ثمانية أيام وصحيفة « الأيام » والتي عطلت لمدة ثمانية أيام ثم إلى أجل غير مسمى فيما بعد وصحيفة « الاتحاد » التي عطلت إلى أجل غير مسمى^(١) وأخذت تكيل للسياسة الفرنسية الاتهامات الشديدة بفرض المعاهدة على مجلس غير لائق من الناحية الوطنية وتكشف الأساليب غير الشريفة التي كانت تلجأ إليها الإدارة الاستعمارية من خلف الكواليس للوصول إلى عقد المعاهدة ، فكانت أن عطلت هذه الصحف جميعها — كما ذكرت — بقرار من المفوض السامي إذ اتهمها بأنها نشرت مقالات اعتبرت ذات طابع مخل بالنظام العام . ولكن الصحف السياسية الأخرى لم تهدأ ثائرتها على هذه السياسة الاستعمارية ، فقامت تهاجم أعضاء الحكومة السورية الانتدابية وقد شجعها على ذلك استقالة السيد سليم جنبرت وأخذت تعدد مساوئ هؤلاء الأعضاء وعدم كفاءتهم للقيام بهذه المهمة الوطنية الشاقة .

فقد أصدر رئيس الدولة السورية قرارات بإغلاق ست صحف سياسية وهي صحيفة « القبس » الدمشقية وصحيفة « الأيام » الدمشقية بقرار رقم ١٣٣١ في ٢٤ حزيران (يونيو) عام ١٩٣٣ إلى أجل غير مسمى^(٢).

وصحيفة « الأصداء » الدمشقية الأسبوعية واليومية بقرار رقم ١٤٣٩ في ٢٩ تموز (يوليو) عام ١٩٣٣^(٣) . إلى أجل غير مسمى .

وصحيفة « الوحدة » الحلبية بقرار رقم ١٥٤٠ في ٩ آب (أغسطس) عام ١٩٣٣ إلى أجل غير مسمى^(٤) .

وصحيفة « المضحك المبكى » السياسية الهزلية وقد عطلت بقرار رقم ١٦١٩ في ٦ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٣ لمدة عشرة أيام^(٥) .

(١) تقرير الحكومة الفرنسية المقدم إلى لجنة الانتدابات في عصبة الأمم .

(٢) الجريدة الرسمية — العدد ١٣ عام ١٩٣٣ .

(٣) الجريدة الرسمية العدد ١٥ لعام ١٩٣٣ .

(٤) الجريدة الرسمية العدد ١٦ لعام ١٩٣٣ .

(٥) الجريدة الرسمية العدد ١٧ لعام ١٩٣٣ .

وصحيفة « الأيام » وصحيفة « الدستور » الدمشقيتان بقرار رقم ١٤٣٩ إلى أجل غير مسمى (١) .

ولكن صحيفة « القبس » الدمشقية كانت أكثر الصحف دفاعاً عن القضية الوطنية ومهاجمة هذه المعاهدة المفتعلة لنشرها مقالات حماسية اعتبرتها الحكومة طعنًا فيها وعطلها رئيس الدولة السورية إلى أجل غير مسمى تعطيلًا إداريًا في ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) بقرار رقم ١٩٦٧ (٢) . وكانت الأوساط السياسية الوطنية تعتمد في أخبارها على هذه الصحيفة رصيفة « الأيام » .

ولم يقف الأمر عند ذلك بل عطّلت الحكومة صحفًا أدبية أخرى إلى أجل غير مسمى لمخالفتها القانون الصحفي وهي صحيفة « الصباح » وصحيفة « الجهاد » الحلبيتين وصحيفة « الاتزان » وصحيفة « الأمل » وصحيفة « الصرخة » بقرار رقم ١٥٤٠ (٣) . في ١٩ آب (أغسطس) عام ١٩٣٣ .

وقد توقفت صحيفة « الدفاع » توقفًا مؤقتًا وتوقفت صحيفة « الاستقلال » الدمشقية توقفًا تامًا ، وهاتان الصحيفتان سياسيتان ، وتوقفت صحيفة « الرابطة الإسلامية » وهي صحيفة أدبية توقفًا مؤقتًا .

وسمح لثلاث صحف بالظهور : وهي صحيفة « أصدااء Les échos » الأحد الأسبوعية الناطقة باللغة الفرنسية بقرار ١٧١٥ في ٢٧ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٣ (٤) ، ولكن لم تلبث أن أوقفت عن الإصدار لأنها نشرت مقالًا لم ترض عنه الحكومة السورية واعتبرته معيباً بها .

وظهرت صحيفة « الأسلوب » و« الثقافة » وهذه الصحف الثلاث صحف أدبية . وأخيرًا سمح لحمس صحف بالظهور وإلغاء قرار التعطيل : فقد سمح لصحيفة « فتى العرب » وصحيفة « ألف باء » السياسيتان اليوميّتان الدمشقيتان بقرار رقم ٨٨١ في ١٨ شباط (فبراير) عام ١٩٣٣ (٥) .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٦ لعام ١٩٣٣ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٣٤ لعام ١٩٣٣ .

(٣) الجريدة الرسمية العدد ١٦ لعام ١٩٣٣ .

(٤) الجريدة الرسمية العدد رقم ١٩ لعام ١٩٣٣ .

(٥) الجريدة الرسمية العدد رقم ٤ لعام ١٩٣٣ .

وصحيفة « الصباح » الدمشقية الأدبية بقرار رقم ١١٧٥ في ١٣ آيار (مايو) عام ١٩٣٣^(١).

وصحيفة « ليزيكو Les échos » اليومية الأدبية بقرار رقم ١٧١٥ في ٢٧ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٣^(٢).

وصحيفة « الوحدة » الحلبية السياسية بقرار رقم ١٧٥٤ في ١٩ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٣٣^(٣).

وقد سمح أيضاً للصحيفتين اللبنايتين السياسيتين : « النداء » و « الصحافي التائه » بقرار رقم ١٧١٥ في ٢٧ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٣^(٤) بدخول الأراضي السورية ، ثم منعنا من دخول الأراضي السورية بقرار رقم ١٤٤٢ في ١٢ آب (أغسطس) عام ١٩٣٣^(٥). لنشرهما مقالات تمس الحكومة السورية والوزراء .

تلك كانت حالة البلاد السورية عندما فرض مشروع معاهدة الصداقة والتحالف بين سورية وفرنسة .

وبعد توقيع الحكومة السورية عليها في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٣٣ ، وبعد مفاوضات صورية ، ورفض السيد سليم جنبرت أن يشترك في الموافقة عليها ، واستقالته من الوزارة ، وبالتالي إثارة الوطنيين عليها في الأساط والرأي العام والصحافة وتوجيه الحملات الصحفية الشديدة ضدها وانتزاع قرار مجلس الأمة برفضها ، وما ترتب على ذلك من إصدار قرار المفوض السامي في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٣٣ بوقف المناقشات وتعطيل الحياة النيابية ، فإن أمست الصحافة هدفاً لانتقام الإدارة الاستعمارية ، وكانت فرنسا وأتباعها الضربات المتوالية للرأي العام والضغط عليه .

لذلك نرى أنه قد خف عدد الصحف التي كانت تصدر بانتظام في دمشق ، ولم تعد هناك إلا بضعة صحف دورية وسياسية يومية تصدر بانتظام في تلك الأيام وهي صحيفة « الأيام » وصحيفة « القبس » وصحيفة « الشعب » وصحيفة « فتى العرب »

(١) الجريدة الرسمية العدد رقم ١٠ لعام ١٩٣٣ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد رقم ١٩ لعام ١٩٣٣ .

(٣) الجريدة الرسمية العدد رقم ٢٠ لعام ١٩٣٣ .

(٤) الجريدة الرسمية العدد رقم ١٩ لعام ١٩٣٣ .

(٥) الجريدة الرسمية العدد رقم ١٥ لعام ١٩٣٣ .

صحيفة « ألف باء » وصحيفة « الأصداء » التي تصدر باللغة الفرنسية . إلى جانب ذلك فقد كانت هناك صحف أسبوعية تصدر هي الأخرى بين الفينة والفينة ، وهي صحف سياسية وأدبية وهي : صحيفة « المضحك المبكي » وصحيفة « لسان الأحرار » وصحيفة « النظام » وصحيفة « الصباح » الأدبية وصحيفة « الدستور » وصحيفة « السياسة » وصحيفة « الحسام » وصحيفة « الشورى » ومجلة « الثقافة » لجميل صليبا و خليل مردم و داغستاني وكامل عياد عام ١٩٣٣ .

أما في عاصمة الشمال (حلب) فقد كانت تصدر هناك صحف سياسية ووطنية ، صحيفة « الأهالي » وصحيفة « التقدم » وصحيفة « الوقت » وصحيفة « النهضة » وهي صحف يومية دورية وصحيفة أرمنية وهي « عبرت » ناطقة باللغة الأرمنية . وإلى جانب هذه الصحف اليومية توجد صحيفتان أسبوعيتان وطنيتان هما صحيفتان « بريد سوريا » وصحيفة « الوحدة » .

وقد أضر باستقلال هذه الصحف ضآلة توزيعها حيث لم يكن يبلغ توزيع أكبرها إلى ٣٠٠٠ نسخة إلا بصعوبة كما أضر بها أيضاً اضطراب حالتها المالية على الدوام . ونظراً لعدم انتظام ظهورها وضآلة عدد قرائها ولأن مواردها المالية كانت محدودة للغاية بوجه عام .

وفي بداية عام ١٩٣٤ ، وبعد تعطيل المجلس النيابي أصبح الحكم بواسطة المراسيم الاشتراعية التي يصدق عليها المفوض السامي وانتهى أمر الدستور الذي ذهبت السنون في وضعه ، وكان الاتجاه السائد يميل إلى زيادة عدد الصحف التي شاهدنا تناقصها في السنة السابقة ولكن هذه الزيادة كانت منصببة بصفة خاصة على الصحف الصغيرة التي كان بقاؤها غير مضمون ، وقد تمكنت السلطات الحاكمة من استغلالها والسيطرة عليها دون مقاومة في تضليل الرأي العام السوري .

ولكن الاحتجاجات على بقاء الحكومة العظيمة في الحكم ظلت مستمرة ، فكانت الوفود تتوالى على رئاسة الجمهورية تستنكر بقاءها ، وكانت الاجتماعات تعقد في المساكن الخاصة حيث تلقى الخطب بلهجة شديدة في الطعن بالحكام . وشاركت في ذلك الصحف ، وكانت أشدها طعنًا وهجومًا على حكومة حقي العظم التي حاولت إبرام المعاهدة الفرنسية السورية صحيفتا « الدستور » و « السياسة »

١٠٣

اللتان صدرتا بدمشق ، وقد صدر مرسوم من رئيس الدولة السورية بتعطيلهما في ١٥ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٣٤ لمدة شهرين بسبب الحملة الصحفية التي قامت بها ضد أعضاء الحكومة وإلى جانبهم بعض كبار الموظفين .

فقد اتهمتهما الحكومة العظيمة بمخالفتهما قانون المطبوعات بموجب المادة ١٤ بناء على المادة ٦٩ من ذيل قانون المطبوعات الصادر في ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ وسبق أصحابهما للقضاء ، ولم يفرج عنهما إلا في ٢٤ نيسان (أبريل) عام ١٩٣٩ بمرسوم جمهوري رقم ٣٨٣ وقعه رئيس الدولة .

ولما كانت صحيفة « الأيام » و « القبس » هما الصحيفتان الوطنيتان في سوريا معطلتان تعطيلاً إدارياً بقرار من المفوض السامي وبمرسوم جمهوري ، فلم تكن تجرأ صحيفة أخرى على مهاجمة الوضع الحالي إلا صحيفة « الدستور » نصف الأسبوعية الدمشقية التي صدرت لتحل محل « الأيام » في ٦ كانون الثاني (يناير) . على أن الحكومة أصدرت مرسوماً وقعه رئيس الدولة السورية برقم ٢٠٠٩ فوراً بتعطيلها إلى أجل غير مسمى بسبب الطعن في أعضاء الوزارة العظيمة أيضاً .

وكانت حالة صحيفة « السياسة » كحالة زميلاتها « الدستور » من حيث الطعن في وزارة حتى العظم وعدم أهميتها للحكم ووصف أعضائها بالمتواطئين مع الحكام الفرنسيين ، فقد سرى عليها القرار رقم ٢٠٠٩ بتعطيلها هي الأخرى إلى أجل غير مسمى .

إلا أن شرعية هذا التعطيل عند رئيس الدولة كما يقول : « إن هاتين الصحيفتين صدرتا لتحلا محل جريدتي « الأيام » و « القبس » المعطلتين تعطيلاً إدارياً بقرار من المفوض السامي وبمرسوم جمهوري وأن صحيفة « الدستور » التي صدر منها بضعة أعداد يذكر في أعلاها أو في ذيلها اسم مديرها المسئول عملاً بأحكام المادة ١٤ من قانون المطبوعات ، وكذلك صحيفة السياسة التي صدر منها عدد دون أن يذكر فيه اسم صاحبها الأصلي خلافاً لأحكام قانون المطبوعات وذلك فضلاً عن أن مجلس الوزراء قد قرر عدم السماح بإصدار أية جريدة وبأى اسم كان لتحل محل مكان جريدة معطلة من قبل الحكومة ^(١) .

وبالتالى فقد تضمن المرسوم إلى جانب تعطيل الصحيفتين إحالة أصحاب الصحيفتين إلى القضاء لمخالفتهم قانون المطبوعات . وكان نص المرسوم : « بناء على القرار الصادر بتاريخ ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ برقم ٦٩ المتضمن ذيل قانون المطبوعات وبناء على اقتراح وزير الداخلية يرسم ما يلى :

١ — تعطيل جريدة « الدستور » وتمنع جريدة « السياسة » من الصدور إلى أجل غير مسمى ، على أن يساق أصحابها إلى القضاء لمخالفتهم قانون المطبوعات .

ولما كان القرار رقم ٦٩ الصادر فى ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ يقضى « بأن يأمر رئيس دولة سوريا بناء على اقتراح وزير الداخلية بتعطيل أو عدم إدخال كل جريدة أو نشرة تنشر مقالات أو أخباراً من شأنها تهيج رأى العام أو إهانة :

١ — رئيس دولة سوريا .

٢ — أعضاء الحكومة .

٣ — أعضاء المجلس التمثيلى .

٤ — الموظفين الملكيين أو العسكريين بكافة دوائر الدولة .

ويعمل بأحكام هذه المادة سواء كانت تلك الإهانة موجهة إلى الدوات المشار إليهم مجتمعين أو متفرقين وسواء كانت الإهانة صريحة أو مخفية بشكل تتضمن الذم أو القلدح أو التحقير على أن ذلك لا يمنع أيضاً من إجراء التعقيبات القانونية بحق الفاعلين^(١) .

يتبين لنا أن حجة رئيس الجمهورية السورية محمد على العابد ورئيس مجلس وزرائه حتى العظم ووزير خارجيته واهية ، وأنهما أقدمتا على تعطيل الصحيفتين بدافع هذا القرار رقم ٦٩ لا بدافع مخالفتهم لقانون المطبوعات السورى كما يزعمان وأن هذا المرسوم صدر لتحويل أنظار الرأى العام إلى مخالفتهم للقانون لا للدفاع عن القضية الوطنية والطعن فى الحكام السوريين .

وقد شمل مرسوم رئيس الدولة أيضاً تعطيل صحيفة « الاستقلال » الدمشقية السياسية وكانت تصدر ثلاث مرات فى الأسبوع لنفس الأسباب السابقة .

(١) قرار رقم ٦٩ الصادر فى ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ .

وفي ١٦ آذار (مارس) عام ١٩٣٤ استقالت وزارة حتى العظم المعروف بصداقته للفرنسيين وسلس قياده في أيديهم ، بعد أن ضمن رئاسة مجلس الشورى مع مخصصات وزير ومزاياه ، وعينت حكومة برئاسة شيخ تاج الدين الحسيني لتقاوم الوطنيين فجتمعت أشخاصاً أكثر خبرة ودربة من الوزارة السابقة ، فقد تلقى الرأي العام الوطني عودة الشيخ تاج الدين بكثير من الامتعاض لما هو معروف عنه من أطماع غير محدودة وأساليب غير مرغوبة ولا سيما بعد أن أقصى عن انتخابات عام ١٩٣١ في حوادث دامية .

وقد بلغ غضب الرأي العام على هذه الحكومة الجديدة غضباً شديداً فقامت الصحف في اليوم التالي بحملة صحفية واسعة النطاق ، وكانت على رأسها صحيفة « ألف باء » السياسية اليومية بدمشق فصدر على الفور في ١٧ آذار (مارس) عام ١٩٣٤ قرار برقم ٢٢١٧ بتعطيلها لمدة شهر واحد بسبب مهاجمة أعضاء الحكومة التاجية وإلى جانبهم بعض كبار الموظفين بموجب القرار رقم ٦٩ الصادر في ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ الخاص بإهانة رئيس الدولة وأعضاء الحكومة وأعضاء المجلس التمثيلي والموظفين الكبار (١) .

يبدو أن الشيخ تاج الدين الحسيني عاد إلى مسرح السياسة السورية بتأييد من الفرنسيين ورغبتهم الأكيدة في ذلك كما هو ظاهر من الحملات الصحفية التي شنت ضده ، لا برغبة رئيس الجمهورية السورية محمد علي العابد ، الذي لم يكن يملك من الأمر شيئاً في ذلك العهد ولكن السياسة الفرنسية كانت تتصرف بكل شأن مسترة وراء هياكل الحكم من المواطنين أصحاب الغايات والأغراض الفردية ، وكان حكم الشيخ تاج الدين حكماً استأثر به الفرنسيين ، وهيمنوا بواسطته على القدر الأكبر من السياسة الداخلية .

وكانت سياسة وزارة تاج الدين الحسيني سياسة تحدى لشعور البلاد ، وتجاهل لمصالحها والاسترسال في حكمها حكماً مباشراً أو كالمباشر ، تفعل فعلها في النفوس . فقامت صحيفة « النظام » نصف الأسبوعية السياسية الدمشقية بحملة صحفية شديدة اللهجة تهاجم فيها الأوضاع السياسية الفرنسية في البلاد ، وتتحدى سياسة الوزارة

التاجية ، كان من جرائها أن أصدر رئيس الجمهورية السورية مرسوماً برقم ٢٧٢١ في ٣٠ تموز (يوليو) عام ١٩٣٤ بإغلاقها لمدة شهرين ، واتهمها المرسوم بأنها دبرت حملة صحفية مشينة ضد أعضاء الحكومة ، وضد كبار الموظفين^(١) . وتبع هذا التعطيل تعطيل آخر بقرار رقم ٢٩٤٢ في ٨ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٣٤ لصحيفة « قرّة كوز » نصف الأسبوعية الصادرة باللغة التركية بأنطاكية ، وذلك بسبب نشرها مقالات تهاجم فيها الأوضاع السياسية والإدارية واعتبرتها الحكومة التاجية مقالات مخلة بالنظام العام .

ويظهر أن صحيفة « الشعب » الدمشقية اليومية قامت بحملة صحفية تهاجم فيها منصرف « حمص » وكانت محور هذه الحملة القضاء على التصرفات التي كان يقوم بها هذا المتصرف نحو الأهليين ولم ترض عنها هذه الصحيفة .

ولما كان هذا المتصرف تابعاً لوزارة الداخلية فقد أوعزت هذه الأخيرة إلى المدعي العام برفع دعوى ضد هذه الصحيفة بسبب هذه الحملة الصحفية بموجب المادة ١٤ من القرار رقم ٦٩ لعام ١٩٢٥ الصادر في ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ الخاصة بالموظفين الكبار في الدولة ، وحكم على صاحب الجريدة ومديرها متضامنين بمبلغ ٤٠٠ فرنك غرامة طبقاً لنصوص المادتين ٣٠ و ٣١ من قانون المطبوعات .

وقد توقفت ثلاث صحف توفقاً اختيارياً بناء على قرار أصحابها وهي صحيفة « الأصمعي » وهي صحيفة سياسية تصدر بدمشق منذ ٢٧ آب (أغسطس) عام ١٩٣٤ ومجلة « سوريا » الأدبية تصدر بدمشق منذ ٢٢ آذار (مارس) عام ١٩٣٤ وصحيفة « حمص » وهي مجلة أدبية أسبوعية تصدر بحمص وتوقفت منذ ٢٧ تموز (يوليو) عام ١٩٣٤ .

وفي نفس السنة سمح بالصدور لثلاث صحف سياسية ، اثنتان منها بحلب وهي صحيفة « الجهاد » الأسبوعية وكانت قد أغلقت إدارياً عام ١٩٣٣ ، وصحيفة « برق الشمال » اليومية ، أما الصحيفة الثالثة فهي صحيفة « الدفاع » الأسبوعية بدمشق أما الصحف الباقية فقد توقفت عن الصدور بناء على رغبة أصحابها^(٢) .

وقد أصدر المدعي العام السابق قراراً بعدم إصدار صحف جديدة من أى نوع

(١) الجريدة الرسمية العدد رقم ١٥ عام ١٩٣٤ .

(٢) تقرير الحكومة الفرنسية المقدم إلى لجنة الانتخابات بجنيف . عام ١٩٣٤ .

١٠٧

كان ، وكانت الحكومة الناجية قد أوعزت إليه بذلك ، ولكن سمحت الحكومة بإصدار المجلات الأدبية والعلمية لا سيما مجلة قانونية نصف شهرية تسمى (نشرة التشريع والفقه) لكي توزع في سوريا ولبنان .

حالة الصحف زمن الحكم الناجي من عام ١٩٣٤ إلى ١٩٣٦ :

ويمكننا القول أن الصحف والمجلات اليومية والأسبوعية ونصف الأسبوعية التي كانت تصدر في عام ١٩٣٣ ما زالت هي نفسها تصدر في عام ١٩٣٤ . في دمشق :

وهي : الصحف اليومية : (فتى العرب) و (ألف باء) و (الأيام) و (الشعب) و (الجزيرة) لتيسير ظبيان أسست عام ١٩٣٤ و (الأصداء Les échos) و (الدفاع) و (القبس) .

الصحف الأسبوعية : (المضحك المبكى) صحيفة (النظام) و (الحسام) و (السهام) و (الشورى) و (الضياء) و (سوريا) و (لسان الأحرار) و (الأسبوع المصورة) .

وقد اختفت (الصباح) الأدبية و (الاستقلال) و (السياسة) بعض الوقت ، ونقلت صحيفة « الدستور » نصف الأسبوعية مكتبها إلى حلب .

كما ظهرت صحف جديدة بدلا من التي اختفت وهي : (الأسبوع المصورة) الأسبوعية و (السهام) و (الضياء) اليومية . (والتقدم الإسلامي) عام ١٩٣٤ . في حلب :

الصحف اليومية : « الجهاد » إلى جانب صحفها اليومية ونصف الأسبوعية التي تصدر فيها وهي : « الأهالي » و « النهضة » و « التقدم » و « الوقت » .

الصحف الأسبوعية : « الدستور » و « الاجتهاد » و « النهضة » إلى جانب صحفها التي تصدر فيها وهي : « بريد سوريا » الناطقة باللغة الفرنسية ، و « الوحدة » و « عبرت » الناطقة باللغة الأرمنية .

في اللاذقية :

الصحف اليومية : « دغريول » الناطقة باللغة التركية و « اللواء » الناطقة باللغة العربية و « صدى الإسكندرونة » الناطقة باللغة الفرنسية .

في إنطاكية :

الصحف اليومية : « بنى جون » و « قرّة كوز » الناطقتان باللغة التركية . ولم يزد أكبر توزيع لهذه الصحف عن ٣٠٠٠ نسخة في اليوم أما إيرادات الإعلانات فضئيلة نظراً لما كان من تنافس بين تلك الصحف السورية وبين صحف بيروت التي تدخل البلاد السورية والتي كان المعلن يفضلها لانتشارها في لبنان وفي سوريا معاً .

لذلك فإن حالتها المالية كانت دائماً في تدهور مما أدى إلى الإضرار باستقلالها، وارتباطها في أحضان الأحزاب السورية ولكن لم تكن هناك صحيفة سورية تشجع للأفكار الاستعمارية على الرغم من محاباتها للفئات الحاكمة في سوريا والسائرة في ركاب الحكام الفرنسيين .

بيد أن « الأيام » قامت في نهاية عام ١٩٣٤ بمجهود يستحق الثناء فقد زادت عدد صفحاتها في يوم الجمعة ، وكسرت بعض هذه الصفحات لنشر الصور المتعلقة بالأخبار المصورة التي تهم الشرق والغرب .

وفيما عدا الصحف السياسية المتقدم ذكرها كانت تصدر حوالي ٢٥ صحيفة دورية ، وهي صحف أدبية وعامية في فترات منتظمة شيئاً ما ، غير أن قراءها قليلون جداً ، لذلك فإن مواردها المالية كانت محدودة للغاية .

ولم تكن الحكومة تساند الصحف الأدبية وتخصها بمساعدتها المالية والأدبية كما هو الحال بالنسبة للصحف السياسية التي كانت الحكومة تخشاها وتمد لها يد العون المالى والفنى ، وتخاف قطع صلاتها معها . لذلك لم تتمكن الصحف الأدبية من الحياة طويلاً .

هذا إلى جانب ما كانت ترى إليه السلطات الفرنسية من إضعاف النفوذ الأدبي العربى ، والارتفاع بمستوى الأدب الفرنسى عن طريق المجالات التي كانت تصدرها في بيروت وعن طريق مكتبها في دمشق .

إلى جانب استخفاف الجماهير بهذه الصحف التي لا تبحث في السياسة أو التي تتجه إلى التطرف والحلاعة والهزل والتلق كما كانت الجماهير تنظر إلى تلك الصحف نظرة استهتار واحتقار ، ويمكن أن يعزى هذا إلى الأمية التي كانت

متفشية على الرغم من انتشار العلم في المدة الأخيرة^(١) هذا إلى جانب انتشار الصحف المصرية والغربية أمثال « الرسالة » و « الثقافة » التي تنال عطف الطبقة المستنيرة لما بين صحافتنا الأدبية وهذه الصحافة من هوة سحيقة سواء في المادة أو الطبع أو الثمن .

وبناء على فتوى صادرة من مفتى أنطاكية تقدم إلى الحكومة كثير من مشايخ الدين الإسلامي باقتراح يهدف إلى منع نشر أى نص يقتبس من القرآن الكريم أو من أى كتاب سماوى آخر سواء في الصحف أو في الإعلانات التجارية . وقد عللوا اقتراحهم بأن هذه الصحف أو الإعلانات يلتقي بها بعدقراءتها في الطرقات أو الأماكن غير المحترمة مما ينال من قدسية هذه الكتب ويؤدى الشعور الدينى عند عامة الشعب ، وقد أضافوا إلى ذلك قولهم بأن مثل هذا المنع المقترح قد حدث بالفعل قبل قيام الانتداب الفرنسى في عهد السلطان عبد الحميد الثانى .

ولما كان من المتعذر على أى نص قانونى صارم أن يمنع مثل هذه المقتبسات ولاسيما إذا لم يتوفر سوء النية من جانب الكاتب تجاه عقيدة معينة ، فقد أعلن المدعى العام أن نص المادة ٢٥٤ من القانون الجنائى والمادة ٥٧ من القرار رقم ٤١٥١ مكرر بشأن سلطة المتصرفين هما من المرونة والشمول بحيث يمكن للسلطات أن تضرب على يدي كل من تسول له نفسه الخروج عن السنن المرعية في البلاد^(٢) . بهذا التصريح هدأت ثائرة الرؤساء الدينيين مقتنعين بوجهة نظر الحكومة التاجية .

ولم يكد ينتهى عام ١٩٣٤ حتى توقفت الحركة الوطنية عن مهادنة السلطات الفرنسية ، وعادت إلى لإزعاج السلطات الحكومية السورية والاندماجية معاً ، وكان شعارها سقوط الحكومة التاجية وتحقيق الميثاق على يد الكتلة .

فعمدت السلطات إلى القمع بالعنف ، إفاغعتقات النائب فخرى البارودى وبعض مساعديه ، فازدادت النار اشتعالاً ، وأعلنت دمشق الإضراب العام الذى امتد في دمشق إلى خمسين يوماً ، وفي المدن السورية الأخرى ، تكررت

(١) جورجى زيدان - الهلال ص ٢٥ - ٤٠ عام ١٩٤٠ .

(٢) القانون الجنائى السورى مادة ٢٥٤ و ٥٧ (القرار رقم ٤١٥١ مكرر) .

فيها المظاهرات الصاخبة والاشتباكات الدموية والاعتقالات ، واستعملت السلطة الفرنسية والحكومة المحلية مختلف وسائل الشدة والعنف والزجر لحمل المدن ولا سيما دمشق على العدول عن الإضراب فلم تستطع إنهاءه ، وبذل الشيخ تاج الدين ما استطاع من جهته لتلافي الحرج فلم يفلح ، ونخشي دومارتيل أن تتطور الأمور إلى ثورة كبرى جديدة ، فجنح إلى المسايرة فأقال وزارة شيخ تاج الدين في ٢٤ شباط (فبراير) عام ١٩٣٦ ، وألف وزارة انتقالية برئاسة عطا الأيوبي ، ثم اجتمع المفوض السامي بالسيد هاشم الأتاسي رئيس الكتلة الوطنية ووقع معه اتفاقاً مبدئياً في أول آذار (مارس) عام ١٩٣٦ في بيروت يتضمن موافقة الحكومة الفرنسية على استقبال وفد رسمي سوري في باريس ليتفاوض في شأن استبدال الانتداب الحالي بمعاملة تعين الواجبات والحقوق المتقابلة بين سورية وفرنسا .

ويمكن القول أنه بالإضافة إلى الصحف الدورية المذكورة في عام ١٩٣٤ ، اليومية ونصف الأسبوعية والأسبوعية ، فقد صدرت مجلات جديدة صرحت لها الحكومة السورية خلال عام ١٩٣٥ ، وهذه المجلات تناولت مواضيع أدبية وفنية وعلمية واقتصادية بلغ عددها إحدى عشرة مجلة صدر منها في دمشق : « الشعلة » و « الطليعة » عام ١٩٣٥ ، ثم « مجلة قضائية » أصدرها « مكتب دمشق القضائي » . ومجلة صناعية أصدرتها « الغرفة التجارية بدمشق » . وقد احتجبت مجلتيان من هذه المجلات إحداها « الليالي » الأدبية والثانية « الفنون الجميلة » بناء على إرادة أصحابها . « ولم يتغير طابع الصحافة في هذه السنة عن السنوات الماضية فما برح كثير من المجلات والصحف يشكو من قلة القراء مع كثرة الصحف وبالتالي قلة الموارد .

ويمكن أن يعزى ذلك إلى جانب ما ذكرت ، إلى فقدان المال إذ أنه من أكبر العوامل في تقدم الصحافة أو تأخرها وبهذه المناسبة أذكر أن بعض محافل دمشق أصدر جريدة « الزمان » وجعل على رئاسة تحريرها الأستاذ النجار ولكنها لم تعيش أكثر من شهرين لأن العجز المالي حال دون صدورها »^(١) .

ثم عامل آخر هو أن الحالة السياسية للبلاد السورية جعلت الجمهور يشعر ضرورة مطالعة الصحف السياسية للوقوف على مدى ما وصلت إليه الحركة الوطنية

(١) مجلة الإنسانية - الجزء الأول عام ١٩٣٥ .

من تقدم أو تأخر كما كان يظهر الجمهور نوعاً من الاهتمام بالأدب رغم ما كان يعانيه من الضغط الفرنسي لإضعافه .

إلى جانب هذا الوضع الحرج ، فإن الصحافة لم تسلم من أناس لا هم لهم إلا سلاطة اللسان اندسوا بين الصحفيين المثقفين ، وكان هدفهم الوصول إلى لقمة العيش ، إذ أن بعض الصحفيين الذين أصابهم الملل واليأس من كثرة تعطيل صحفهم وإحالتهم إلى المحاكمات المتواصلة ، فأثروا الوظائف وتوقفوا عن مواصلة الجهود في تربة قاحلة لا تنبت إلا الأشواك .

فالصحفي كان مهدداً في كل وقت بالشقاء والبلاء من الحكومة تارة ، ومن السلطات تارة أخرى ، وكانت حياته تتطلب الاستجداء والإرضاء وتحت رحمة أولى الأمر من الحكام الموالين للسلطات الحاكمة .

ونلاحظ أن صحف دمشق حاكت صحيفة « الأيام » اليومية في قيامها بمجهود صحفي مماثل لها ، إذ أن معظمها في ثمانى صفحات ونشرت أخباراً مصورة بالزنكوغراف بالإضافة إلى أن جريدتي « الأيام » و « القبس » بعد مجاراتها الصحف الأخرى ظهرت كل منهما في ١٢ صفحة كل يوم جمعة . فقد كانتا تمثلان بحق الصحافة الوطنية السورية الصادقة والأمانة على مصلحة القضية الاستقلالية .

وقد عطل المفوض السامي ثلاث صحف بقرار منه . هي : صحيفة « الاتحاد » لمدة شهرين لنشرها مقالات اعتبرها المفوض السامي مثيرة وضد سياسة السلطات الفرنسية و « القبس » لمدة شهر لكتابتها مقالاً تهاجم به الأوضاع السياسية وتعطيل المجلس النيابي وعدم الاهتمام بأمانى الشعب الوطنية . وصحيفة « الأيام » لمدة سبعة أيام بسبب الحملة الصحفية التي قادتها ضد السياسة الفرنسية والسياسة الإنجليزية في العراق . وتمادت السلطات الفرنسية في تعسفها ضد الصحف بواسطة الحكومة السورية المحلية ، ونتيجة لما كانت تتخذه من إجراءات تعسفية : عطلت صحيفة « الأهالي » الحلبية لمدة أربعة أشهر بقرار رقم ٣٦٩٣ في ٤ نيسان (أبريل) عام ١٩٣٥ بسبب قيامها بحملة صحفية متواصلة ضد الإدارة والحكومة التاجية^(١) ثم لم يكفها ذلك بل عطلتها ثانية إلى أجل غير مسمى في ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٣٥ بقرار رقم

٤٣٣٠^(١) . لما كان لحملاؤها الصحفية من أثر على الحكومة السورية التاجية ولكن عادت إلى الظهور بقرار رقم ٤٥٥٦ في ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٣٥^(٢) . كما عطلت الحكومة المحلية المجلة الأدبية « الجامعة الإسلامية » إلى أجل غير مسمى ، ثم عادت إلى الظهور بعد تعطيلها مدة شهرين لأنها قامت بنشاط سياسي ، وخاضت في مسائل وطنية ، ونقلت الأحوال السياسية الحاضرة وهاجمت سياسة الحكومة التاجية الاستعمارية .

كما عطلت الحكومة التاجية المجلة الأسبوعية « كوميديا » لمدة شهرين بقرار رقم ٤٣٦٠ في ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٣٥^(٣) وأعيدت إلى الإصدار في ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٣٥ بقرار رقم ٤٥٥٧^(٤) . كما عطلت جريدة « النظام » لمدة شهر للسبب نفسه بقرار رقم ٤٤٥٧ في ٢٧ تشرين الأول (أكتوبر) وأعيدت للعمل في ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٣٥ بقرار رقم ٤٥٤٨^(٥) .

والشيء البارز في صحافة الفترة بين عام ١٩٣٠ وبين بداية عام ١٩٣٦ ، هو أن الصحف السياسية كانت تهاجم أناساً معينين وتدافع عن غيرهم ، فتثير اهتمام القراء وتستلدر أموال بعض الزعماء والحكام . ولم يكن الحال كذلك بالنسبة للصحف الأدبية والمجلات الأسبوعية التي تشغل في محيط ضيق ، وربما يرجع الفضل في طول عمر بعضها إلى الإخوان السوريين المهاجرين الذين كانوا يساندونها ، ويقبلون عليها إقبالهم على الصحف السياسية بدافع الغيرة القوية .

وكانت الضربة القاضية التي سدتها صحيفة « القبس » للحكم الفرنسي والحكم الشيخ تاج الحسيني ووزرائه ، هي الحد الفاصل بين حكمه وانتقاله إلى وزارة جديدة برئاسة عطا الأيوبي ، فقد قامت في ١١ شباط (فبراير) بشن حملة صحفية تهاجم فيها السلطات الفرنسية ، وحكم شيخ تاج الدين الحسيني ووزرائه ، وعلى الفور أصدر المفوض السامي قراره رقم ١٢٥ في ١٣ شباط (فبراير) عام ١٩٣٦ بتعطيلها

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٠ عام ١٩٣٥ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٣ لعام ١٩٣٥ .

(٣) الجريدة الرسمية العدد ٢١ لعام ١٩٣٥ .

(٤) الجريدة الرسمية العدد ٢٣ لعام ١٩٣٥ .

(٥) الجريدة الرسمية العدد ٢٣ لعام ١٩٣٥ .

إلى أجل غير مسمى^(١) لمخالفتها قرار ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ لقيامها بنشر كتاب مغرض في الصفحة الخامسة من العدد الصادر في ١١ شباط (فبراير) ، ووافق على هذا القرار رئيس دولة سوريا محمد علي العابد كما عطل « القبس » لمدة شهر أيضاً لكتابتها مقالاً تهاجم فيه الأوضاع السياسية .

أخذت الصحف السورية الوطنية في حلب يشدد تأزرها وتناصرها في مهاجمة الحكم وتعسف السلطات الانتدابية السورية منذ هذا التاريخ حتى أصدرت الحكومة السورية قرارها رقم ١٢٦ في ١٣ شباط (فبراير) بتعطيل صحيفتي « الاتحاد » و « الجهاد » الخليتين إلى أجل غير مسمى . بحجة أنهما نشرتا مقالات مهيججة للرأى العام في أعدادهما الأخيرة^(٢) .

إلا أن صحيفة « الشعب » قامت بحملة صحفية تؤيد وتساند الصحف المعطلة وتكيل التهم وتوجه الانتقادات للحكم المحلى السورى وللسلطات الفرنسية ، خصوصاً وأن الكتلة الوطنية أخذت في مقاومتها للحكم الفرنسى بغية الوصول إلى أهداف الوطن التحررية ، وإجراء المفاوضات وتكوين الوفد المسافر إلى فرنسا برئاسة هاشم الأتاسى . حينئذ أصدر المفوض السامى قراره رقم ١٢٧ في ١٥ شباط (فبراير) عام ١٩٣٦ بتعطيلها شهراً واحداً عقاباً لها على كتابتها المقالات المناوئة للسلطات الفرنسية في أعدادها ٢٣٥٦ و ٢٣٥٧ و ٢٣٥٨^(٣) .

ولقد كانت هذه المقالات معبرة عن رأى الفئات والأوساط الوطنية المهتمة بحل القضية السورية وبين الأوساط التحررية من رؤساء الكتلة الوطنية ، وتمكنت هذه الصحف من تعبئة الرأى العام السورى وتوجيه الوجهة الوطنية الشريفة للوصول إلى مطالبه القومية والاستقلالية .

صحافة عطا الأيوبي :

استقالت وزارة شيخ تاج الدين الحسينى في ٢٤ شباط (فبراير) عام ١٩٣٦ ، وعينت حكومة انتقالية حيادية برئاسة عطا الأيوبي ، وعضوية وزراء رضيت عنهم

(١) الجريدة الرسمية العدد ٥ لعام ١٩٣٦ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٥ لعام ١٩٣٦ .

(٣) الجريدة الرسمية العدد ٥ لعام ١٩٣٦ .

الكتلة فأفرجت الحكومة الحاضرة عن المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم فخرى البارودي الذي كان منفيًا في أيام الوزارة السابقة، فانفجرت الأزمة وفك الإضراب الطويل الذي كان له صدى بعيداً في الأوساط السياسية المختلفة - والذي كان الأول في بابه أيضاً - حيث تجلت فيه وطنية الشعب وتمسكه بعزته وكرامته .

أصدرت حكومة عطا الأيوبي قرارات برقم ١٤٩ في ٢ آذار (مارس) بإلغاء قرار تعطيل صحيفة « القبس » الدمشقية ، وقرار رقم ١٥٠ في نفس التاريخ أيضاً بإلغاء قرار تعطيل صحيفتي « الاتحاد » و « الجهاد » الحلبيتين ، كما أصدرت قراراً رقم ١٥١ بإلغاء تعطيل صحيفة « الشعب » الدمشقية حتى يتسنى للأوساط الصحفية الوطنية القيام بمجهودها الوطني في تلك الفترة الحاسمة من تاريخ البلاد - بعد أن ظلت هذه الصحف محتجبة عن قرائها خمسة عشرة يوماً متواصلة^(١) .

ومن جهة أخرى عطلت صحيفتي « ألف باء » و « الأيام » لمدة يومين فقط بقرار رقم ٣٣٣ في ٢ ميس (مايو) عام ١٩٣٦ وذلك لنشرها عدة مقالات سياسية وطنية تهم الحكومة ببعض التصرفات المعرقة للحكم الوطني^(٢) . كما عطلت صحيفة « بني جون » الصادرة في أنطاكية إلى أجل غير مسمى لقيامها بدعاية واسعة النطاق ضد القومية العربية . وجعل لواء الإسكندرونة تحت الحكم المستقل ، دون الرجوع في أحواله إلى الحكومة السورية .

وقد أصدر المفوض السامي قراراً بتعطيل صحيفة « الدردنيل » الناطقة باللغة الفرنسية لمدة ٣٦ يوماً ، لقيامها بحملة صحفية متواصلة ضد رجال الهيئة التنفيذية الحاكمة دون إبداء أى دليل يثبت هذه الاتهامات ، كما عطلت صحيفة « الاتحاد » الحلبية بقرار رقم ٥٠١ بتاريخ ٢٨ حزيران (يونيو) عام ١٩٣٦ لمدة شهر واحد^(٣) . وكذلك أصدرت قرارها برقم ٥٨١ بتاريخ ٢٧ تموز (يولية) عام ١٩٣٦ بتعطيل صحيفة « فتي العرب » الدمشقية ثلاثة أيام^(٤) .

غير أن حكومة عطا الأيوبي وجدت أمامها كثيراً من طلبات التراخيص

(١) الجريدة الرسمية العدد ٧ عام ١٩٣٦ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٥ عام ١٩٣٦ .

(٣) الجريدة الرسمية العدد ٢٤ عام ١٩٣٦ .

(٤) الجريدة الرسمية العدد ٢٨ عام ١٩٣٦ .

لصحف أخرى ، فأرادت أن تحد من سلطانها منعاً من تشتت الرأي العام السوري بتأثير تعدد الصحف وكثرتها ، وبالتالي حتى تتمكن من السيطرة على زمام الأمور ، وحتى تغلق الباب أمام الأشخاص الانتهازيين ذوي الميول السيئة والأشخاص فاقدي الأهلية التامة للصحافة الذين كانوا سبباً في تأخر الصحف في البلاد السورية ، وغيرهم من الطفيليين الذين يخدعون الرأي العام ويأكلون أمواله بالباطل ويكرهونه إكراهاً على الاشتراك في صحفهم كأنما هي ضريبة واجبة لا مناص منها وإلا فالعقاب شتم ونحت في الكرامة ، فلقد كان هؤلاء عاملاً فعالاً في تنفير الناس من الصحف وحجبهم عن أصحاب الصحف الحقيقيين .

مرسوم تشريعي رقم ٤٧ لعام ١٩٣٦ خاص بالتأمين :

لذلك عمدت الحكومة المؤقتة الحياضية وعلى رأسها رئيس الجمهورية السورية إلى إصدار مرسوم تشريعي رقم ٤٧ في ٤ آب (أغسطس) عام ١٩٣٦ يفرض على الأشخاص الذين يريدون أن ينشئوا صحفاً تأميناً مالياً وشروطاً خاصة بالسن وبالمركز الأدبي .

فقد اشترط المرسوم أن تكون قيمة التأمين لإصدار صحيفة سياسية ٥٠٠٠ فرنك. وذكر أنه يجب لإصدار صحيفة غير سياسية أن يضع صاحب الترخيص تأميناً وقدره ٢,٥٠٠ فرنك . كذلك فرض شروطاً مشددة على المديرين المسؤولين ورؤساء التحرير عند إشرافهم على النشرات والمطبوعات دورية كانت أم غير دورية صحفاً سياسية أو صحفاً أدبية ، ومن ذلك ألا يقل سن الواحد منهم عن ٢٥ سنة وأن يكون على الأقل حاصلاً على البكالوريا السورية أو دبلوم يعادل هذه الشهادة وأن يكون حسن السمعة والسيرة وألا يكون قد حكم عليه بالسجن لمدة طويلة .

وهكذا فقد أدى هذا القانون إلى نقص عدد طلبات الترخيص نقصاً محسوساً في هذا العام الذي عقدت فيه المعاهدة السورية الفرنسية .

فقد زاد عدد الصحف خلال عام ١٩٣٦ ست صحف يومية سياسية جديدة وهي : « الشباب » و « النذير » و « الحوادث » و « الإصلاح » و « الإنشاء » و « القلم » وهي صحف سياسية فكانت « الشباب » و « النذير » لسان حال حزب الكتلة الوطنية في حلب أما باقي الصحف فقد كانت مستقلة في أفكارها السياسية

واتجاهها العام في تلك الفترة .

وقد تعطلت صحيفة « القلم » الدمشقية بقرار رقم ٦٦٩ في ٣١ آب (أغسطس) عام ١٩٣٦ إلى أجل غير مسمى ، وذلك على أثر حملة صحفية قامت بها ضد أعضاء الحكومة دون دليل واضح ثم أفرج عنها بعد ثلاثة أشهر . غير أنها احتجبت إذ اضطر صاحبها إلى إغلاقها لقلة مواردها المالية وافتقادها التشجيع^(١) .
 وصدر بعد ذلك قرار من المفوض السامي رقم ٧٠٣ في ١٠ أيلول (سبتمبر) بتعطيل صحيفة « الشعب » لمدة خمسة أيام لتهجمها على السلطة الفرنسية .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٣ لعام ١٩٣٦ .

الباب الثاني

الفصل الأول

الصحافة السورية زمن الحكم الوطني

صحافة المعاهدة السورية :

وقد تولى السيد هاشم الأتاسي رئاسة الجمهورية في ٢١ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٣٦ بعد توقيع المعاهدة مع الحكومة الفرنسية في باريس في ٩ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٦ ، وكان بشيراً بنشر الحرية في سوريا بعد تأليف الوزارة برئاسة جميل مردم .

ومارست الصحافة في بداية هذا الحكم فترة اتصفت بالحرية النسبية بعد عقد المعاهدة ، إذ ألغت الحكومة بموجب قرار رقم ١٠٣٩ صدر في ٣٠ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٣٦ قرار تعطيل صحيفة « القلم » الدمشقية .
إلا أن الكفاح الذي قام به الشعب السوري من أجل قيام حكم ديمقراطي سليم ، أدى إلى تعدد الأحزاب المتصفة بالديمقراطية فزادت بذلك الحرية الصحفية ، إذ أخذت الصحف تنشر المقالات الضافية لشرح أصول الحكم وتوزيع العدل على الشعب السوري .

لكن الزيادة في الحريات أدت إلى اضطراب في الرأي العام السوري مما ساعد على تدخل الموظفين الفرنسيين المحليين وضباط المخابرات الخاصة في إحباط العهد الوطني . أخذوا يتآمرون عليه ويكيدون لرجاله بكل وسيلة ، وقد أكسبهم طول المران براعة وقدرة في الكيد واللدس وإثارة الهواجس والفتن والأحقاد ، كما أنهم استطاعوا مع الزمن أن يكونوا لهم أنصاراً من المأجورين والطامعين والحاقدين الذين لا يتورعون عن أي شيء في سبيل تحقيق غرضهم والوصول إلى هدفهم .

ولقد نجحوا في مؤامراتهم ومكائدهم بما بثوه من دعايات وتحريضات ،

وبما أثاروه من هواجس وفتن وبما شجعوا عليه من شقاق ونفاق ومعارضة حزبية شخصية وبما فتحوه تحت أقلام الحكومة من هوات هاوية .

فتوحدت الصحافة منصبة نفسها للدفاع عن نظام الحكم والعهد الوطني ضد العملاء السريين الذين أرادوا تقسيم الرأي العام السوري إلى قسمين : وطني ومعارض متمشياً مع السياسة الفرنسية ، وبالتالي لكي تكشف القناع عن الدسائس المأجورة ، إلا أن نتائج هذه الدسائس أوجدت نوعين من الصحافة أحدهما ثرثار ولكنه يتصف بحماسة نادرة ضد العملاء الفرنسيين وتمكن من تكوين رأي عام واع يفهم الأمور ومجريات الأحداث على أوسع نطاق وكان تداولها كبيراً نسبياً ، بلغ عدد ما توزعه ألف نسخة في اليوم (١٠٠٠) ^(١) . مثل صحف « الجزيرة » و « الشعب » و « الشباب » و « النذير » .

أما النوع الآخر فكان هادئاً يعتبر نفسه حامياً للمصلحة العامة يناضل ضد الاستعمار الفرنسي ، ويحاول أن يرفع من المستوى العام للشعب وللرأي العام السوري مثل صحف « الأيام » و « القبس » و « ألف باء » و « فتي العرب » و « الأهالي » و « الجهاد » و « الاتحاد » و « الميثاق » وكان يتراوح إصدارها بين (٣٠٠٠ - ٤٠٠٠) نسخة يومياً .

وكان النوع الأخير من الصحف قوياً في تنظيم الرأي العام والشعب السوري الذي جمع تحت لوائه كليات الجامعة السورية والطلاب والعمال والكادحين من الشعب وجميع منظمات الشباب والصحفيين والمحامين والمهندسين والمدرسين وباقي الجمعيات الأدبية المختلفة في سوريا .

وكان الغرض من ذلك هو حماية التقدم ، والوصول إلى إجراءات إيجابية لعلاج الدسائس الفرنسية الهادفة لثشتيت الرأي العام السوري ، ولخلق جو من الفوضى في الحكم الوطني ، وكان هدف الصحافة الوطنية هو خلق جو من التسامح والاعتدال في الحياة العامة كي يمكن للديموقراطية والحرية وحتى يتسنى للحكومة التنسيق بين الحرية والنظام والسيطرة على فوضى الأمور والتصرفات التي كانت مصدرها السلطات الفرنسية .

وبذلك ولدت الصحف التنظيمية الآمنة المستولة عن تصرفات الحكام ، والتي

(١) حديث يتصل بتاريخ الصحافة مع الصحفي نشأت التعلبي مدير مجلة « الجندى » الأسبوعية .

تتمتع بثقة الشعب العمياء فأصبحت أحد العوامل الهامة في التقدم نحو الاستقلال التام في حكم البلاد والذي أحرزته البلاد بموجب معاهدة عام ١٩٣٦ ، وبالتالي أمكنها أن تعالج أوجه النقص المختلفة وأن تصبح الصحافة في سوريا قادرة على النمو والازدهار شيئاً فشيئاً وبطريقة بناءة نحو مجتمع سورى جديد .

فقد وصلت دسائس الفرنسيين من البشاعة قدراً لا يحتمل ، وظهرت أصابعهم ملوثة صريحة واضحة دون ما نخجل . لقد كانت الجزيرة وجبل الدروز ومنطقة اللاذقية خاصة مسرحاً لهذه الأحداث والمناوآت والفتن التي كان يجبها أولئك الموظفين الذين وجهوا إلى العهد الوطنى وكرامته وهيبته أشد الطعنات . فسرت هذه الأنباء المثيرة البعيدة عن السياسة الوطنية الحقبة إلى الصحف الحليية والصحف الدمشقية فتصدت لها وحذرت المواطنين منها ، وبدأت صحف المساء في نشر الأنباء ذات الصدى البعيد والتحقيقات الصحفية الجريئة والأحاديث المكشوفة كل ذلك بعناوين ضخمة وقد كانت هذه الصحف تنشرها بقصد التوجيه والإعلام لا بقصد تسديد الضربات للحكم الوطنى .

ولقد نجحت السياسة الاستعمارية في استمالة عدد من الصحف السورية ، فانقسمت الصحافة إلى قسمين : قسم يتمشى مع سياسة العهد الوطنى ويدافع عنه ما وسعه للوصول إلى نشر الحقائق الصريحة للشعب السورى ، والقسم الآخر قسم معارض يتمشى مع أهداف الأحزاب الأخرى وأحياناً كان يتمشى مع الأغراض الشخصية لبعض الموظفين من الحكام السائرين في ركاب السياسة الاستعمارية بدافع من المصلحة الذاتية لبعض الزعماء الذين كانوا في الخارج ، وأظهروا نقيمتهم على المعاهدة .

فن صحف القسم الأول في دمشق : « السياسة » و « الاستقلال العربى » و « الأيام » و « القبس » و « ألف باء » وفي حلب : « الشباب » و « النذير » و « الجهاد » ، وكانت هذه الصحف جميعها لسان حزب الكتلة الحاكمة في البلاد السورية وكان من صحف القسم الآخر « الدفاع » و « الجزيرة » وغيرها .

أما في حلب فكانت صحيفة « الأهالى » و « الاتحاد » و « التقدم » و « الميثاق » و « برق الشمال » .

وإلى جانب ذلك فقد بذلت جهود كبيرة ليعود إلى البلاد أبنائها المنفيين والمبعدين ، والذين جاهدوا في سبيلها وأبلوا بلاء حسناً في خدمتها ، فأصدرت الحكومة الفرنسية عفواً شاملاً عنهم وعلى رأسهم الدكتور عبد الرحمن الشهبندر وعادل أرسلان وسليمان الأطرش واشترك في تحية العائدين خصومهم قبل أصدقائهم . وتكونت معارضة حزبية للكتلة الوطنية وكانت تتمثل في الدكتور عبد الرحمن الشهبندر لأنه كان يرى أن له الحق في شرف تحقيق خطوة توقيع المعاهدة مع الفرنسيين ، لما كان له من يد طويلة في مؤامرات وثورات سابقة ضدهم أدت إلى سجنه في جزيرة أرواد ، وكان يعتقد أنه كان يمكنه الحصول على معاهدة تتمثل فيها حرية أكثر وتحقق مطالب أكثر للبلاد السورية ، وأخذ يبدى انتقاداته واعتراضاته على المعاهدة والإدارة والتف حوله جماعة من العائدين والمقيمين ، فبرزت تلك المعارضة قوية .

كان لهذه المعارضة بعض التأثير في الأوساط الناقمة من أعضاء الكتلة ومن السياسيين المبعدين ، الذين لم يوقعوا على المعاهدة فظهرت المعارضة باسم الهيئة الشعبية ، وانضم إليها بعد ذلك بعض النواب الذين انشقوا عن الكتلة الوطنية وصار لها بعض الصحف التي تناصرها وتنطق باسمها مثل صحيفة « الأيام » .

فليجأت الحكومة إلى الشدة وقابلتها الصحف بمختلف وسائل المقاومة ، فكان نصيب صحيفة « الدستور » الحلبية التعطيل إلى أجل غير مسمى بقرار رقم ١٨٢ في ١٦ شباط (فبراير) عام ١٩٣٧^(١) . ثم تبعها صحيفة « الدفاع » الدمشقية بقرار رقم ٢٣٩ في ١٠ آذار عام ١٩٣٧^(٢) بموجب المادة الأولى لذي قانون المطبوعات رقم ٦٩ مؤرخ في ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ لإذاعتها أخبار مفتراة على الحكومة وتوجيه تهم صريحة تجرح كرامة الدولة وتسيء إلى سمعتها .

ولم تسكت الصحف المعارضة على هذا التعطيل ، فقد هاجمت صحيفة « الأهالي » الحلبية في ١٤ آيار (مايو) عام ١٩٣٧ هذا التصرف التعسفي من جانب الحكومة للحد من حريات الصحف ، فكانت أن تلقت قراراً برقم ٤١٦ بتعطيلها إلى أجل غير مسمى في ١٥ آيار (مايو) عام ١٩٣٧ بتهمة إذاعة أخبار مفتراة

(١) الجريدة الرسمية العدد رقم ٨ عام ١٩٣٧ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد رقم ١٠ عام ١٩٣٧ .

على الحكومة تضرب بسمعة البلاد وكرامتها^(١).

وكان صاحب هذه الصحيفة وزير مالية سوريا السابق ، وكان ناقماً على الأوضاع السياسية وبعاليء حكام الانتداب وكان أخوه مديرها المسئول وقد اضطهد كثيراً لأنه كان صريحاً في تحديه للحكم الوطني وقد تعقبته العدالة وحكم عليه بالسجن لمدة أربعة أشهر ونفذ الحكم^(٢).

وما أن استقرت الأمور للحكومة السورية حتى بداية صيف عام ١٩٣٧ إلا وأخذت الصحافة المعارضة طوراً جديداً وخطيراً ، فقد تصدرت صحف « الجزيرة » و « الأيام » و « القبس » في أعدادها الصادرة في ١١ تموز (يوليو) عام ١٩٣٧ (وجميعها صحف دمشقية) لمهاجمة الحكومة فأصدرت القرارات رقم ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ في نفس اليوم بتعطيلها إلى أجل غير مسمى ، وذلك لوقوفها من الحكومة موقف التحدي لكتابتها مقالات أظهرت فيها ضعف الحكومة وتخاذلها ، كما اتهمتها الحكومة بإثارة القلاقل والفتن ، وتهيج الرأي العام ضد الحكم الوطني الجديد^(٣). إلا أن هذه القرارات الثلاثة السابقة ضد هذه الصحف الثلاث ألغيت بقرار رقم ٦٦٣ في ٢٤ تموز (يوليو) عام ١٩٣٧ بعد أن تقدمت هذه الصحف الثلاث بعريضة إلى الحكومة تناشدها إلغاء القرارات بدافع المصلحة الوطنية العامة^(٤).

ولم تكف الحكومة تصدر قراراتها بإلغاء تعطيل هذه الصحف الثلاث إلا وأصدرت قرارها في نفس اليوم بتعطيل صحيفة « ألف باء » الدمشقية إلى أجل غير مسمى بقرار رقم ٦٦٤ في ١٤ تموز (يوليو) عام ١٩٣٧^(٥).

غير أن صحيفة « القبس » الدمشقية قامت تعيب سياسة الحكومة الكتلوية ، وتكيل لها القديح والذم ، وأخذت تثير الرأي العام ضدها فعملتها الحكومة بقرار رقم ٦٨٧ بتاريخ ٥ آب (أغسطس) عام ١٩٣٧^(٦).

(١) الجريدة الرسمية العدد رقم ٢٠ عام ١٩٣٧ .

(٢) تقرير مندوب فرنسا إلى عصبة الأمم .

(٣) الجريدة الرسمية العدد ٢٦ عام ١٩٣٧ .

(٤) الجريدة الرسمية العدد ٢٦ عام ١٩٣٧ .

(٥) الجريدة الرسمية العدد ٢٧ عام ١٩٣٧ .

(٦) الجريدة الرسمية العدد ٣٠ عام ١٩٣٧ .

الحرية الصحفية :

وقد احتقر الرأي العام السوري ألاعيب المعارضة المدفوعة بالمصالح الشخصية والراغبة في إسقاط الحكم الوطني ، ولم تكن هذه المعارضة سوى تنفيذاً لرغبات السياسة الاستعمارية ، وقد كان هدف الصحافة الوطنية المتمشية مع سياسة الحكم الكتلاوي الوصول إلى حل سلمي مع الصحافة المعارضة ، وتأسيس صحافة وطنية حرة موحدة الهدف تقاوم أغراض المستعمر وتدافع عن حقوق الشعب ، ونبذ المصالح الشخصية ، وأن تكون رمزاً للكفاح من أجل تقدم البلاد وتحريرها في ميدان السياسة الداخلية والخارجية على السواء ، وأن تتحرر الصحافة تماماً من أى تدخل أجنبي وتساير احتياجات البلاد .

ويظهر أن زيادة الحرية التي كانت تتمتع بها الصحافة في مطلع هذا العهد الوطني قد أتاح لأحزاب المعارضة وصحفها الفرصة لشن الحملات الثائرة ، وأخذت تشتد في معارضتها شيئاً فشيئاً إلى أن بعثت مشكلة فلسطين من جديد وأصبحت الشغل الشاغل للرأي العام السوري .

اغتنمت الصحف المعارضة هذه الفرصة ، فقامت على التوالي الصحف الدمشقية « ألف باء » و « القبس » و « له زيكو » الناطقة باللغة الفرنسية و « الأيام » بحملات صحفية شديدة اللهجة تهم الحكومة بالإهمال في قضية الوطن العربي والمشكلات التي تواجهه أمام المستعمرين .

فأصدرت الحكومة القرار رقم ٨٧٦ في ٢٥ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٧ بتعطيل « ألف باء » إلى أجل غير مسمى^(١) وصحيفة « القبس » بقرار رقم ٨٨٤ في ٣٠ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٧^(١) وصحيفة « له زيكو » بقرار رقم ١٨٨٥ في ٣٠ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٧^(١) وصحيفة « الأيام » بقرار ٩١١ في ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٣٧ ، وكذلك عطلت صحيفة « الضياء » الحلبية بقرار رقم ٩٢٣ في ١١ تشرين الأول (أكتوبر) إلى أجل غير مسمى^(٢) .

وعاودت صحيفة « التقدم » الحلبية في ١٣ تشرين الأول عام ١٩٣٧ الكتابة

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٨ عام ١٩٣٧ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٤٠ عام ١٩٣٧ .

في قضية الوطن العربي الفلسطيني ، معبرة بمقالات ترمي إلى إثارة الرأي العام من جديد بعد أن هدأت ثائرته ، فعاجلتها الحكومة بالتعطيل إلى أجل غير مسمى ، بقرار رقم ٩٤٧ في ١٩ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٣٧^(١) .

أما الصحف الوطنية الموالية للحكومة فقد اتسمت بهدوئها التام في الرد على اتهامات الصحف المعارضة ، وتكتفي بذكر محاسن العهد الجديد ، وتحاول الإبقاء عليه ما استطاعت إلى ذلك سبيلا ، في سبيل تحقيق إصلاحات شاملة في الوطن السوري على أساس وطني استقلالي .

ولكن عداء صحف المعارضة الدفين ، بدأ يظهر شيئاً فشيئاً على شكل هجوم مستمر على الحكم والحكومة في أول عهدها الدستوري .
وقد أشار رئيس الوزراء في خطبة ألقاها في المجلس النيابي في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) إلى بواذر هذا النضال الوطني للعهد الجديد :

فقال : « إن حرية كل فرد مقيدة بحرية الآخر ، كما أن حريتنا جميعاً مقيدة بحرية الوطن وحقوقه ، فكل إساءة إلى هذا الوطن ، وكل عمل على إفساد أمره باسم الحرية ، فهو ما لا نقره لأحد ولا نسكت عنه ، كما أننا لا ندع قوانين البلاد ومصالحها تتخذ هزواً ولعباً ، ومن أقصى الرغبات التي تحرص عليها الحكومة السورية أن تتمتع الصحافة في هذه البلاد بالقسط الأوفى من الحرية ، حتى يتيسر لها القيام بمهمتها العظمى في تثقيف الرأي العام وإرشاده والإعراب عن آماله ورغائبه . غير أن بعض الصحف تكتب أموراً تتجاوز بها حد المصلحة الوطنية ، وتعدو طور الخصومة السياسية ، وتعتمد إلى المفتريات والأباطيل التي تجرح كرامة الأمة وتطعن حرمة الدولة ، وهو ما لا يمكن التسامح به أو التغافل عنه^(٢) .

ولقد عطلت السلطات الحكومية صحيفة « الجزيرة » ومنعت دخول مجلة « البدائع » اللبنانية مرتين في هذا العام ، لأنها كانت تواصل نشر الرسوم والفصول المخلة بالآداب والأخلاق الاجتماعية ، وأفرجت عنها بعد أن رفع صاحب المجلة إلى وزارة الداخلية عريضة بتاريخ ١٦ آيار (مايو) عام ١٩٣٧ ذكر فيها بأنه أبدل هيئة

(١) الجريدة الرسمية العدد ٤١ عام ١٩٣٧ .

(٢) نجيب الأرمنازي - سوريا من الاحتلال حتى الاستقلال ص ١٠١ و ١٠٢ .

تحرير المجلة وغير مواضيعها وجعلها لا تمس الآداب ولا الأخلاق . إلا أنها عادت في المرة الثانية إلى نشر الصور والمواضيع المخلة بالأخلاق والآداب فأصدرت السلطات السورية قرارها رقم ١٠٠٤ بتاريخ ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٣٧ بمنعها من دخول البلاد السورية^(١) .

وفي هذا العام لم تتقدم الصحافة تقدماً محسوساً ، عما كان في عام ١٩٣٦ ، فقد نقص عدد طلبات التراخيص لإصدار الصحف اثنين بعد أن كانت ستة في عام ١٩٣٦ وثمانية في عام ١٩٣٥ فقد صرح لأربع نشرات جديدة بالإصدار وهي « العربية » ونشرة مكتب « الصحافة والدعاية » الذي يديره (فخرى البارودي) ونشرة (المكتب العربي) ومجلة (الزراعة) .

ويعزى هذا النقص إلى ارتفاع ثمن الورق وتوزيعه في تلك الأيام ، وبالتالي إلى المرسوم التشريعي رقم ٤٧ الصادر في ٤ آب (أغسطس) عام ١٩٣٦ الذي يفرض على الأشخاص الذين يريدون أن ينشئوا صحفاً تأميناً مالياً وشروطاً خاصة بالسن وبالمركز الأدبي والثقافي .

ولما دخل عام ١٩٣٨ واجهت الحكومة السورية الوطنية مشاكل متنوعة ، فقد قامت بعض الحركات الانفصالية الشديدة بين الأقليات السورية في جبل الدروز واللاذقية والحزيرة ، وكانت بعض هذه المشاكل ترجع إلى قلة خبرة بعض الوزراء وكبار الموظفين في تصريف شؤون الحكم ، وعدم تقدير المسئولية ، وبالتالي إلى رغبة الموظفين الفرنسيين الذين كانوا يشجعون الانفصاليين في تلك الجهات في خلق متاعب للحكم الوطني الحديث .

ولكن أهم الصعاب التي واجهتها الحكومة السورية الوطنية في تلك السنة هي مشكلة لواء إسكندرون ومشكلة التصديق على المعاهدة السورية الفرنسية التي أبرمت في نهاية عام ١٩٣٦ .

فقامت الصحف المعارضة تنشر المقالات المتتالية ، وتشن الحملات الصحفية على سياسة الوزارة وضعف الوزراء المسؤولين أمام تصرفات الفرنسيين وسياستهم ، لاقتطاع لواء الإسكندرون عن الدولة السورية ، وضمه إلى الدولة التركية ، وبالتالي

(١) الجريدة الرسمية العدد ٤٤ عام ١٩٣٧ .

إلى ضعف الوزارة إزاء تصرفات الفرنسيين في الحصول على ضمانات جديدة للمصالح الفرنسية عند تصديق الحكومة الفرنسية على المعاهدة .

أما مشكلة إسكندرونة فتتلخص في أن الحكومة التركية قد وافقت في عام ١٩٢١ على جعل الحكم في لواء إسكندرونة تحت السلطة الفرنسية لاحتوائه على أقلية تركية ، بشرط احتفاظه بإدارة داخلية خاصة . وما إن تألفت الوزارة السورية في نهاية عام ١٩٣٦ حتى قامت تركيا تعارض في إخضاعه إلى الحكم الوطنيين العرب وعندئذ ألفت لجنة من عصبة الأمم عام ١٩٣٧ للإشراف على انتخاب جمعية محلية لهذا الإقليم تكون المقاعد فيها موزعة بنسبة تعداد الطوائف المختلفة ، وقد دل الإحصاء على أن نسبة الأتراك لا يزيد على ٣٩ ٪ . ولقد استقال العضو الإنجليزى من عضوية تلك اللجنة للمألة الفرنسية للأتراك في الاستفتاء ، فأسرعت الحكومة الفرنسية بإبرام معاهدة صداقة فرنسية - تركية في حزيران (يونية) عام ١٩٣٨ تسمح بدخول قوات الأتراك إلى السنجق لمساعدة الفرنسيين في حفظ النظام ، وعند ذلك تخلت لجنة الإشراف على الانتخابات مهمة الفرنسيين بتهم شتى منها إبقاء القبض على بعض الوطنيين ، وإشاعة الرعب بين السكان ، والعمل على حرمان الأكثرية غير التركية من حريتها في مباشرة الانتخاب ، وألفت فرنسا لجنة جميع أعضائها من الأتراك .

وأخيراً ازدادت حاجة فرنسا إلى معونة الأتراك باقتراب شبح الحرب فعمدت في حزيران (يونية) عام ١٩٣٩ إلى إصدار « تصريح المعونة المتبادلة » مع تركيا الذى سمح بمقتضاه لتركيا بضم سنجق إسكندرونة إليها وسمى بعد ذلك باسم جديد (هاتاي) .

أما مشكلة التصديق على المعاهدة السورية الفرنسية ، فقد أخذ يواجه معارضة شديدة ومتزايدة في فرنسا ، فضلاً عن أن ازدياد تخرج الموقف الدولى مما جعل الفرنسيين يتحاشون كل ما من شأنه إضعاف مركزهم الاستراتيجى في شرق البحر الأبيض المتوسط . مع أن وزير خارجية فرنسا أكد لرئيس الوزراء السورى جميل مردم قرب نهاية عام ١٩٣٨ أنه سيتم التصديق على المعاهدة قبل ٣١ كانون الثانى (يناير) عام ١٩٣٩ في مقابل ضمانات جديدة للمصالح الفرنسية ومصالح الأقليات .

لكنه عاد فأعلن أنه ليس في نية الحكومة أن تطلب إلى البرلمان التصديق على المعاهدة، وتلت فترة ركود تام في العلاقات بين السوريين والفرنسيين .

وعندما بلغ الأمر منتهاه مع الفرنسيين استقالت وزارة السيد جميل مردم في ٢٣ شباط (فبراير) عام ١٩٣٩ ، وتبع ذلك تأليف وزارة لطفي الحفار أملاً في إيجاد حل لهذه الأزمة ، ولكنها اصطدمت بطائفة من العقبات السياسية والإدارية ، فاستقالت بعد عشرين يوماً من استلامها الحكم في ١٥ آذار (مارس) ثم استمرت الأزمة الوزارية عشرين يوماً وتألقت وزارة نصوحى البخارى في ٥ نيسان (أبريل) إلا أنها لم يتسن لها المثول أمام المجلس فاستقالت في ١٥ أيار (مايو) وبلغت الحالة السياسية حداً من الحرج لا يوصف وكانت نهاية ذلك استعادة الفرنسيين كل سلطة التي استردها الحكم الوطني منهم . فاستقال رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي . وفي أول تموز (يوليو) عام ١٩٣٩ قام المندوب السامي مرة أخرى بتعطيل الدستور ليقيم حكماً مباشراً من جديد يعيد فيه الانتداب فأصدر ثمانية قرارات ذات صفة تشريعية وسياسية وإدارية ، وعين إدارة لتقوم بحكم البلاد بمقتضى أوامر تتلقاها منه بالذات ، وأعيد إنشاء هيئات خاصة لتولى إدارة الحكم الداخلى في كل من جبل الدروز واللاذقية والجزيرة .

ولإزاء هذه الأحداث السياسية الداخلية والخارجية الهامة قامت الصحف بحملات شديدة اللهجة في مطلع عام ١٩٣٨ كانت تزعمها الصحف المعارضة بدمشق وهي « الأيام » و « القبس » و « الدفاع » و « الاستقلال العربى » و « والعمل القوي » وفي حلب صحيفة « الأهالي » و « برق الشمال » و « النذير » و « الدستور » و « التقدم » . فقابلتها الحكومة السورية الوطنية بعنف وبصرامة شديدين فقد اتبعت معها سياسة التعطيل الإدارى ومنعت دخول الصحف اللبنانية الأراضى السورية وهي صحيفة « ييلدز » الناطقة باللغة التركية والتي كثيراً ما كانت تعطل لنشرها أبحاثاً من شأنها إثارة النعرات الطائفية بين مختلف العناصر السورية وتساعد على تفكك الكيان السورى وكانت تؤثر تأثيراً كبيراً في الحركات الانفصالية التي كانت تقوم بها العناصر الموالية للسلطات الفرنسية في اللاذقية والجزيرة وجبل الدروز وساندها في هذه الدعاية المسممة صحيفة (هاتاي) التي تصدر بالإسكندرونة وهي الأخرى كانت تعطلها الحكومة السورية من وقت لآخر ، وكذلك فقد منعت السلطات السورية

من دخول الأراضي السورية صحف (النهضة) و (البلاد) و « صوت الأحرار » و (أبابيل » اللبنانية التي كانت تنشر بصورة مغرضة أخباراً ومقالات تتضمن المعلومات الكاذبة والحوادث المختلفة والتي من شأنها تضليل الأفكار وإقلاق الرأي العام بأخبار بعيدة كل البعد عن حقائق الأمور ومجرياتها .

وكانت أهم الصحف اللبنانية التي كانت تسير في ركاب الفرنسيين وسياساتهم التعسفية صحيفة « البشير » فقد منعتها السلطات السورية من دخول الأراضي السورية مرتين ، لأنها كانت تنشر على صفحاتها الحملات الصحفية المغرضة عن شؤون سوريا الداخلية ، وتثير الرأي العام وتضلل بالمقالات الطويلة التي من شأنها إثارة النعرات الدينية والطائفية بين سكان سوريا .

فكانت الحكومة السورية تعطلها وتصادر جميع أعدادها في نفس اليوم حتى تتمكن من الوقوف أمام هذا البلاء الخبيث الذي ابتلى به لبنان الحبيب .

فقد أصدرت الحكومة القرار رقم ١ في ١٣ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٣٨^(١) . بتعطيل صحيفة « الأهالي » الحلبية ، والقرار رقم ١٤٢ في ١٤ شباط (فبراير) عام ١٩٣٨^(٢) . بتعطيل صحيفة « الأيام » الدمشقية ، والقرار رقم ١٤٣ في نفس التاريخ . بتعطيل صحيفة « القبس » الدمشقية والقرار رقم ٢٠٠ في ٢٤ شباط (فبراير) عام ١٩٣٨^(٣) . بتعطيل صحيفة (برق الشمال) الحلبية إلى أجل غير مسمى .

إلا أنه صدرت قرارات في ٢ آذار (مارس) برقم ٢١٩ و ٢٢١ و ٢١٨ بشأن صحيفة « القبس » و « الأهالي » و « الأيام » بإلغاء قرارات التعطيل الإداري الصادر ضدها . وقد صدرت هذه القرارات بتأثير هياج الرأي العام السوري ضد هذه الإجراءات الحكومية ، وبتأثير المضايقات التي كان يتقدم بها طلاب المعاهد السورية بدمشق ورؤساء الأحياء والبرقيات التي كانت تنهال على المجلس النيابي من اللاذقية لمطالبة الحكومة السورية والمجلس النيابي بالإفراج عن الصحف المعطلة إدارياً وعلى رأسها صحف المعارضة « الأيام » و « القبس » و « الجزيرة » .

وقد تبع تعطيل هذه الصحف لمدة طويلة ، تعطيل المطابع السورية أيضاً ، وأصبح عمال الطباعة مهددين بالتشرد والجوع هم وعائلاتهم فقدموا إلى المجلس بواسطة

(١) الجريدة الرسمية العدد رقم ٢ عام ١٩٣٨ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد رقم ٦ عام ١٩٣٨ .

(٣) الجريدة الرسمية العدد رقم ٧ و ٨ عام ١٩٣٨ .

رئيس نقابهم عريضة يشرحون فيها حالتهم وما يقاسونه من فقر وفاقه من جراء تكرار تعطيل الصحف التي كانت تحاسبهم على أجورهم بمقدار ما ينشرونه من أعداد في الأيام التي تصدر فيها الصحف الدورية^(١).

وعندما اشتدت الحملات الصحفية بشأن لواء إسكندرونة في الصحف اللبنانية في شهر آذار (مارس) فقد أصدرت الحكومة السورية قراراً برقم ٢٤٧ في ١٣ آذار (مارس) بمنع دخول صحيفة (ييلدز) مرتين لإثارة النعرات الطائفية والعنصرية ، وكذلك فقد اشتدت حملات الصحف اللبنانية « النهضة » و « بيروت » و « البشير » و « البلاد » في شهر نيسان (أبريل) ومايس (مايو) فقد أصدرت الحكومة القرار رقم ٣٥٩ في ١٩ نيسان (أبريل) بمنع دخول صحيفة « النهضة » ، ثم القرار ٣٩٥ في ٥ مايس (مايو) عام ١٩٣٨ بشأن صحيفة « بيروت » وقرار رقم ٣٩٦ في نفس اليوم بالنسبة لصحيفة « البشير » وقرار رقم ٣٩٧ في نفس التاريخ أيضاً بالنسبة لصحيفة « البلاد » بمنعها جميعاً من دخول الأراضي السورية وذلك لنشرها باستمرار أخباراً كاذبة لإثارة النعرات الطائفية وبلبله الأفكار وإقلاق الرأي العام السوري في تلك الفترة الحرجة من تاريخ البلاد ، وكانت وسيلتها في ذلك تضخيم الأفكار عن أحوال سورية وتصويرها للشعب بصورة تخالف حقائق الأحداث الجارية ، وتقلب الأوضاع العامة للسياسة الوطنية ، وكانت تعتمد في مصادرها هذه على السلطات الفرنسية في مهاجمة الحكومة الوطنية وإسقاط العهد الوطني الحديث قبل البت في الموافقة على المعاهدة السورية الفرنسية .

فكرة مشروع قانون صحافة خال من القيود الصحفية :

أدى تكرار تعطيل الصحف بالطريق الإداري إلى لجوء أصحاب الصحف إلى مجلس النواب ، وتقديم مشروع قانون للصحافة يضمن حرية أكثر من القانون الحالي ، على أن تقدمه الحكومة للمجلس للموافقة عليه وإقراره ، وقد طلب بعض أعضاء المجلس النيابي أنفسهم إجراءات عاجلة لوضع حد لتعسف السلطة الحاكمة مع الصحافة والصحفيين أنفسهم ، وقد احتدمت المناقشة ووافق ممثل الحكومة على

(١) الجريدة الرسمية العدد رقم ١٠ محاضر جلسات عام ١٩٣٨ .

مقترحات اعتبرها الصحفيون مقترحات جائرة تحد من سلطة الصحافة ، وتنزل بالصحفيين أنفسهم أشد العقاب ، فأزعم الصحفيون الإضراب ، مما أدى إلى عقد جلسة تالية للمجلس النيابي كى يقدم مندوب وزارة الداخلية مشروع قانون للصحافة وعدت به وزارة الداخلية . « وبعد مناقشة قصيرة بالمجلس يوم ١٥ حزيران (يونية) عام ١٩٣٨ أخذت الأصوات على قانون يقضى بأن مدة تعطيل أية صحيفة يجب أن يحدد بقرار تعطيل الصحيفة^(١) .

وبهذا وضع حد لتعطيل الصحف « إلى أجل غير مسمى » وكان هذا الانتصار انتصاراً للصحافة في حينه ، لأن الصحيفة كانت تعطل « إلى أجل غير مسمى » ولا تعرف متى تعود إلى الإصدار ، فيترتب على ذلك ارتباك بين عمال الطباعة وأصحاب الصحيفة أنفسهم وبالتالي ارتباك الرأى العام الذى ينتظر الإفراج عن صحيفته .

وقد طلبت وزارة الداخلية على الفور من المستشار الفرنسى أن يضع مشروع قانون للصحافة فى حدود بعض الشروط التى يجب على الصحف أن تخضع لها . وقد رأى المستشار الفرنسى بعد الدراسة أن بعض هذه الشروط لا يوجد لها مثيل فى أى تشريع صحفى أجنبى وأنها غير ممكنة التطبيق من الناحية العملية .

« وبعد ذلك أعدت وزارة الداخلية مشروعاً يقضى بعدم السماح بالتعطيل الإدارى للصحف إلا فى حالة اتصالها بحكومة أجنبية أو انتهاجها لخطط يمكن أن تضر بالعلاقات الدبلوماسية القائمة بين سوريا وبين السلطات الأجنبية .

وبذلك أمكن تحديد مدة التعطيل فى هذه الجلسة أيضاً وعلاوة على ذلك أعد مشروع للتعطيل عن الطريق القضائى ، وقد قدمت اللجنة القانونية للوزارة هذا المشروع لوزير الداخلية فى أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٨ ، ولكنه لم يقدم إلى مجلس النواب فى هذا العام^(٢) .

عندما أرسل الأتراك جيشاً إلى لواء إسكندرونة بموافقة الفرنسيين الذين خالفوا فى ذلك نص صك الانتداب الذى ينص صراحة بعدم التنازل عن أية قطعة من الأراضى السورية قامت قيادة الصحف الوطنية السورية المعارضة بتندد بتساهل

(١) تقرير الحكومة الفرنسية إلى لجنة الانتدابات عام ١٩٣٨ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ لعام ١٩٣٨ .

الحكومة وضعفها أمام السلطات الفرنسية وأنها تقف من هذه الأحداث موقف المتخاذل الضعيف ، ولا تستطيع مواجهة الاحتلال التركي الجديد لجزء من الأراضي السورية .

ولجأت السلطات السورية إلى تهئية الرأي العام السوري وإلى مقاومة المعارضة التي ما فتئت تناوئها في سياستها الداخلية فأصدرت القرار رقم ٥٥٢ في ١٨ حزيران (يونيو) بتعطيل صحيفة « الدفاع » الدمشقية لمدة شهر واحد ، والقرار رقم ٥٧٠ بتاريخ ٢٣ حزيران (يونيو) بتعطيل صحيفة « الأهالي » الحلبية ثلاثة أشهر ، والقرار رقم ٥٩٦ بتاريخ ٢٩ حزيران (يونيو) بتعطيل صحيفة « الأيام » لمدة شهر واحد أيضاً إلا أن صحيفة « النذير » الحلبية قامت تساند صحف المعارضة الضعيفة ، وتثار لصحف المعارضة المعطلة في ٦ تموز (يوليو) فهاجمت الحكومة وسياساتها الضعيفة المتخاذلة ، فأصدرت الحكومة القرار رقم ٦٢٣ بتاريخ ٧ تموز (يوليو) بتعطيلها لمدة شهر واحد متهمة إياها بأنها تنشر باستمرار أخباراً كاذبة متعمدة بها لإثارة الأفكار وإقلاق الرأي العام وصادرت جميع أعدادها التي وزعت على المحال التجارية في مراكز البيع .

أما صحيفة « الاستقلال العربي » التي كان اسمها « الشعب » فقد أخذت تكتب مقالات متعددة تنتقد الأحوال السياسية للحكومة السورية وللسياسة الاستعمارية الفرنسية والتركية فعطلتها الحكومة السورية مرتين بالقرار رقم ٧٣٢ في ١٣ آب (أغسطس) لمدة ثلاثة أيام ، وبالقرار رقم ٣٢ في ٢٤ آب (أغسطس) لمدة خمسة أيام ، وكان يتضمن قرار التعطيل العبارة المألوفة في المرتين « نشرت المقالات من شأنها المس بالعلاقات الدولية » وقد تعرضت لهذا التعطيل أيضاً للسبب نفسه صحيفتي (الدستور) الحلبية بتاريخ ١ تشرين الأول (أكتوبر) بقرار رقم ٩٢٩ لمدة عشرة أيام ، وصحيفة (القبس) الدمشقية في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) بقرار رقم ١٠٩٧ لمدة أسبوع واحد .

ولكن صحيفة (القبس) الدمشقية لم تسكت عن مهزلة تدخل الجيش التركي في إسكندرونة وقامت تطالب الحكومة بوضع حد لهذا التصرف وإبعاد السلطان التركي عنه .

فأصدرت الحكومة قرار رقم ٩٢٧ في ١ تشرين الأول (أكتوبر) بتعطيلها لمدة أربعة أيام .

ولكن الأحداث الجارية أثبتت تعاون الصحف المعارضة ضد تصرفات الحكومة من جهة وضد تصرفات السلطات الفرنسية من جهة أخرى وكان على الحكومة السورية الوطنية أن تحارب في جبهتين : السياسة الفرنسية التعسفية التي كانت تفرضها على الحكومة الوطنية فرضاً إزاء مشكلة إسكندرونة ، وثانياً تصرفات الموظفين المواليين للسلطات الفرنسية الانتدابية ، وبالتالي أحزاب المعارضة والزعماء الوطنيين غير الراضين عن تصرفات الحكومة ومسلكتها عندما أقرت المعاهدة السورية الفرنسية .

ومن ذلك أعادت صحيفة (القبس) المعارضة مع صحيفة (العمل القوي) المدعمة بالسياسة الفرنسية والمسندة مالياً من سلطات الانتداب هجماتها الصحفية ضد المسؤولين السوريين ، لذا أصدرت الحكومة السورية قراراً في ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) رقم ١٠٢٠ بتعطيل صحيفة (العمل القوي) خمسة عشر يوماً ، لأنها نشرت في عددها الصادر بتاريخ ٢١ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٣٨ مقالةً من شأنه التعرض لكرامة أحد أعضاء الحكومة ، وقراراً آخر برقم ١٠٢١ بتاريخ ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) بتعطيل صحيفة (القبس) لنفس السبب ، وهو أنها نشرت في عددها الصادر في ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٣٨ مقالةً من شأنه التعرض لكرامة أحد أعضاء الحكومة ، كما عطلت في نهاية هذا العام صحيفة (التقدم) الحلبية لمدة ثلاثة أيام القرار رقم ١٠٦٣ بتاريخ ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٣٨ لانتقادها سياسة الحكومة السورية في السكوت عن ضياع مصالح البلاد ، وتحرض على إيجاد مخرج لهذه النكبة الجديدة المفاجئة .

أما بالنسبة للصحف اللبنانية فقد منعت الحكومة مرة أخرى دخول صحيفة (بيروت) بالقرار رقم ٥٦٩ بتاريخ ٢٣ حزيران (يونيو) لتعمدها نشر المقالات لتضليل الرأي العام وإثارة الأفكار وإفلاقها ، ولم يصرح بدخولها إلا في ١١ نيسان (أبريل) عام ١٩٣٩ بقرار من رئيس الوزراء الجديد نصوحى البخارى . كما منعت حكومة جميل مردم صحيفة (هاتاي) الناطقة باللغة التركية من دخول الأراضي السورية بالقرار رقم ٦٢١ في ٦ تموز (يوليو) لنفس الأسباب ، ولم يصرح لها

بالعودة إلى دخول الأراضي السورية بعد ذلك ، كما منعت الحكومة لنفس الأسباب المار ذكرها من دخول الأراضي السورية صحيفة « الأحرار » البيروتية بالقرار رقم ٧٢١ بتاريخ ٣١ تموز (يوليو) ولكي ألغى هذا القرار بقرار آخر رقم ٩٣٦ في ٢ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٣٨ . وتمكنت من دخول الأراضي السورية بعد أن تعهدت بعدم التعرض للمسائل الداخلية لسياسة الحكومة الوطنية ، كما ألغت الحكومة السورية في نفس القرار السابق ذكره القرار الذي اتخذته بشأن صحيفة « البشير » في ٢٨ آب (أغسطس) بعد أن منعتها من دخول الأراضي السورية لمدة شهر كامل ، ثم منعتها في ٣١ تشرين الثاني (نوفمبر) ورفعت عنها المنع في ٦ كانون الأول (ديسمبر) بقرار رقم ١١٥٣ للأسباب المار ذكرها .

وعندما قامت صحيفة « العمل القوي » وصحيفة « القبس » بحملة صحفية ضد أحد الحكام السوريين فقد ناصرتها صحيفة « أبابيل » اللبنانية في ذلك ، فأصدرت الحكومة السورية قرار رقم ١٠١٢ في ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) بمنع دخول الصحيفة لأنها تجاوزت مواد القانون رقم ٦٩ الصادر في ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ بشأن المساس بالحكام السوريين ، وكذلك أصدرت القرار رقم ٩٣٧ في ١ تشرين الأول (أكتوبر) بمنع دخول مجلة (الرابطة) التي تصدر بالقاهرة ، ولم تذكر السلطات سبب هذا المنع .

ويمكن القول أن سياسة الحكومة السورية بلغت حداً من الصرامة مع الصحف يفوق ما كانت عليه في العام الماضي ١٩٣٧ .

وقد ضربت الرقم القياسي هذا العام في أوامر التعطيل الإدارية لولا أن تداركت الصحافة هذا الخطر واستصدرت مشروع قانون الصحافة الذي عرض في ١٥ حزيران (يونيو) عام ١٩٣٨ وحددت فيه مدة التعطيل ، ووضع حد التعطيل إلى أجل غير مسمى .

وهكذا نرى أن حكومة جميل مردم بمسايرتها للأوضاع وللأحداث التي تفرض نفسها على حكومتها وتخرجها من النقد لم يعد عليها إلا بتكبير الصحافة بالقيود ، وتعريض نفسها للنقد والتجريح على صفحات الصحف المعارضة ، وضياح هبتها . وظلت الحكومة الفرنسية تماطل في التصديق على المعاهدة السورية الفرنسية ، وأخذت

١٣٣

تصدر تصريحات ضدها ، ووقفت الصحافة السورية المؤيدة من الأحزاب المعارضة والزعماء الناقمين على موقف الحكومة السورية موقف التأيد للتصريحات الفرنسية ، كأنما كانت هناك مؤامرة محبوكة ، ولم تلبث الحكومة الفرنسية أن أذاعت بلزوم إعادة النظر في نصوص معاهدة جديدة ، فاضطرت حكومة جميل مردم إلى تقديم استقالتها في ٢٣ شباط (فبراير) عام ١٩٣٩ لرئيس الجمهورية السورية . على أن حكومة لطفى الحفار التي تألفت في ٢٣ شباط (فبراير) عقب استقالة السيد جميل مردم لم تدم أكثر من عشرين يوماً واجهت فيها عقبات سياسية وإدارية كانت من ورأها السلطات الفرنسية ، وقد أصدرت خلال فترة حكمها قراراً في ٢٨ شباط (فبراير) عام ١٩٣٩ رقم ١٧٨ بإلغاء قرار تعطيل صحيفة (الجزيرة) المعطاة في ٢٨ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٣٧ بموجب قرار التعطيل رقم ١١٢٤ السابق إلا أنها أصدرت قراراً واحداً بتعطيل صحيفة «الاستقلال العربي» الدمشقية رقمه ٢٦٣ في ٢١ آذار (مارس) عام ١٩٣٩ خمسة عشر يوماً ، لأنها نشرت في ١٨ / ٣ / ١٩٣٩ أخباراً من شأنها بث القلق ، وإثارة الرأي العام .

ومع ذلك فلم تستمر هذه الحكومة في الحكم - كما ذكرت - فاستقالت ، وبقيت الأزمة الوزارية قائمة عشرين يوماً أخرى وألف السيد نصوحى البخارى وزارته في ٥ نيسان (أبريل) وفي أيامها بلغت الحالة السياسية حدّاً من الخروج لا يوصف ، فقامت صحيفة «الاستقلال العربي» تنشر المقالات المطولة منذ شهر آذار (مارس) حتى نيسان (إبريل) تندد بالحكام وبالسياسة التي أودت بالبلاد في أعنف الهجوم على سياسة الحكومة السورية ، فأصدرت الحكومة الجديدة قراراً رقم ٣٢٥ في ٥ نيسان (أبريل) بتعطيلها لمدة شهر واحد، إلا أنها من جهة أخرى أرادت أن تهدن الفرنسيين وتماسيحهم في سياستهم فأصدرت قرارات متتابعة في ١١ نيسان (أبريل) أرقامها ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ بالإفراج عن الصحف المتوالية : مجلة «الرابطة» المصرية : «البلاد» البيروتية و «بيروت» بإلغاء قرارات منع دخولها للبلاد السورية ، وكذلك أصدرت الحكومة الجديدة القرار رقم ٣٨٣ في ٢٤ نيسان (أبريل) بإلغاء قرار تعطيل صحيفة «السياسة» الدمشقية التي أوقفت بموجب قرار إداري رقم ٢٠٠٩ الصادر بتاريخ ٦ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٣٤ ، بعد أن قدم صاحبها «راغب العثماني» غريضة يطلب فيها

الإفراج عن جريدته في ٢ آذار (مارس) عام ١٩٣٩ . ورغبة في ممالأة السياسة الفرنسية أصدرت القرار رقم ٤٤٥ في ١٥ ميس (مايو) بإلغاء قرار منع صحيفة «أببيل» البيروتية من دخول الأراضي السورية .

ولكن هذه الوزارة استقالت في أواخر حزيران (يونيو) ، وتبع ذلك استقالة رئيس الجمهورية السورية السيد هاشم الأتاسي — وهكذا تم للسلطات الفرنسية استعادة كل سلطة استردها الحكم الوطني ، فأصدر المفوض السامي بيو ثلاثة قرارات متتالية أرقامها ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ ذات صفة تشريعية وسياسية وإدارية بتأليف مجلس مديرين وتعطيل الدستور وحل مجلس النواب .

ويمكننا القول إن صحافة فترة العهد الوطني ١٩٣٦ — ١٩٣٩ على ما رأيناه من ضعف ومن قوة وتعرضها لضغط الحكومة الوطنية ، تمكنت في مضي الثلاث سنوات المتتاليات من أن تحدث تقدماً محسوساً في أحوال البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، إذ تمكنت من تكوين رأى عام واع يحاول أن يستقل في تقرير مصيره السياسي ، وهذا ما كانت تصبو إليه الأمانى الوطنية . فالصحف التي عانت من اضطهاد السلطات الفرنسية وبعد ذلك من اضطهاد الحكومة الوطنية بتأثير تيارات فكرية وسياسية مختلفة في دمشق وفي حلب ، قامت بواجبها في توعية الرأى العام وإفهامه القدر اللازم من الحقوق والواجبات المترتبة عليه إزاء مناورات السلطات الانتدابية .

« غير أن هذه الصحف قامت تؤدي رسالتها باطمئنان وتصرف هذه النزعات القومية التي أخذ يحسها السوريون ، وكانت تستهدف بأبحاثها ماضى العرب وفتوحاتهم وحضارتهم وحقهم في الحياة ، ثم غمز مر للأساليب الاستعمارية وتقديس للشعور الوطنى ، وهى آراء ولحاح عاطفية كان يتناولها الصحفيون بدافع من شعورهم القومى بوحى مهنهم^(١) » .

(١) سامى الكيالى — من الأدب المعاصر . « مجلة الحديث » .

الفصل الثاني

الصحافة السورية زمن الحرب العالمية الثانية

الصحافة السورية في الحرب العالمية الثانية :

نشبت الحرب العالمية الثانية ، وسورية لا تزال تناضل ضد الانتداب الفرنسي فرأت بعين حزينة وقف دستورها ، وتسريح نوابها ، واستقالة رئيس جمهوريتها هاشم الأتاسي ، واستلام السلطة الفرنسيين الحكم المباشر عن طريق مجلس مديرين أقامته السلطة مقام مجلس الوزراء السوري .

ولكن لم يكن يسع سوريا إلا التزام الهدوء والتريث تحت ضغط الأحكام العرفية العسكرية ، بعد أن طويت آخر صفحة من صفحات جمهورية المعاهدة « ووجد عملاء فرنسا الفرصة سانحة للإمعان في الاضطهاد والنفي والاعتقال والأحكام الإرهابية وهو ما كانوا ليبالوا أن يصنعوه في أيام السلم ، فما إن جاءت الحرب حتى أطلقوا أيديهم من كل عقال ، إذ يستباح فيها ما لا يستباح في غيرها ، وركنوا بالحجج الواهية في تسويغ ما يلجأون إليه من شدة وعنف بدعوى الحرص على سلامتها وأمنها ، واستتصال دابر من يهتمونهم بالتآمر مع العدو ، فكانت شرطتهم وجنودهم تفرغ الأبواب في جنح الليل ، تبث الخوف والذعر ، وتقود إلى السجون والمنافي والمعتقلات من يقع عليهم اختيارهم كما تصنع الحكومات التي تعارف الناس عليها باسم البوليسية^(١) .

ولكن ما إن جاءت أشهر ربيع عام ١٩٤٠ ، حتى ظهر أن فرنسا لم تستطع أن تقاوم الجحافل الألمانية التي دكت حصون ماجينو ، فسلمت لها جيوش فرنسا بعد معارك قليلة ، فأقبلت سوريا على مواجهة وضع جديد لا تعرف ما يحمله في طياته ، وإن كان كثير من أبناء البلاد لم يكتموا اغتباطهم بتطور الحرب وأقول نجم الذين غلبوهم على أمرهم عشرين عاماً . غير أن الفرنسيين كانوا يقولون في

(١) نجيب الأرنؤازي - سوريا من الاحتلال حتى الجلاء - ص ١١٩ .

١٣٦

دعاياتهم أن فرنسا قد انهارت في أوروبا ولكنها لا تزال على قوتها في سوريا وهو منطق غريب .

قرار رقم ١١١ في ٢٢/٥/١٩٤٠ الخاص بطبع الصحف وبيعها :

فقد أعلن الجنرال متلهوزر الذي خلف الجنرال ويغاند في أوائل أيار (مايو) عام ١٩٤٠ ، أنه بحسب شروط الهدنة لن يحدث تغيير في نظام البلاد المشمولة بالانتداب ، وتبعاً لذلك فقد أمر بالكف عن القتال وقال سيبقى علم فرنسا خفياً وستواصل مهمتها في المشرق .

ومن جهة أخرى فقد أصدر إلى بجانب ما كان مفروضاً من الأحكام العرفية العسكرية في بداية الحرب العالمية الثانية قراراً برقم ١١١ في ٢٢ / ٥ / ١٩٤٠ خاص بطبع الصحف والنشرات الدورية على أن تصدر الصحف بنصف حجمها بسبب ظروف الحرب الخاصة والتي تحد من استيراد ورق الصحافة من البلاد الأوربية^(١) .

فقيام الحرب العالمية الثانية كان سبباً في إظهار قوة الصحافة السورية وفي الوقت نفسه كانت سبباً في إظهار ضعفها .

وترجع قوتها إلى أن الشعب السوري بعد استلام الفرنسيين السلطة الإدارية عن طريق مجلس المديرين ، كان مشوقاً لقراءة الصحف ، وما كان من أخبار الحرب ضد فرنسا . وما كان من أمر الجيوش الألمانية في حربها ضد الفرنسيين .

أما السبب في ضعفها فكان يرجع إلى فرض الرقابة الشديدة نتيجة لإعلان الأحكام العرفية والأحكام التعسفية التي كانت تفرضها السلطات الفرنسية عن طريق التفتيش البوليسي على الصحف والصحفيين جميعاً .

وتبع ذلك أن تأثرت الحياة الاقتصادية للصحف بسبب الحرب والرقابة العسكرية المفروضة عليها وذلك لركود العمل التجاري الذي أدى إلى وقف نشر الإعلانات في الصحف مما اضطر إلى تخفيض نفقاتها وعدد صفحاتها .

ومن جهة أخرى كانت أزمة الورق سبباً مباشراً في خلق هذه الحالة الاقتصادية

(١) مجلة المرفان - عدد مايو (أيار) عام ١٩٤٠ .

١٣٧

للصحف مما اضطرت المفوضية العليا إلى تحديد كمية الورق التي توزع على كل صحيفة ونتج عن ذلك ارتفاع سعره .

وقد أدت هذه الحالة الاقتصادية إلى القضاء قضاء مبرماً على الصحف الزهيدة الثمن إذ لم تتمكن من أن تقف على قدميها بعد أن فقدت الإعلان وهو المورد الرئيسي لتغطية نفقاتها ، فلجأت إلى أن تخفض مصروفاتها ، وأن تلغي أبواباً عديدة من صفحتها كالإعلان عن المسارح والرياضة وأنواعها وما يستلزم ذلك .

وترجع أزمة الورق في الحرب العالمية الثانية إلى حالة الحرب والحصار البحري الذي فرضه الألمان على الدول الموردة للورق إلى بلاد الشرق ، ومن ثم فقد احتكرت ألمانيا جميع وسائل النقل البحري لتكمل حلقات الحصار على أعدائها في الشرق العربي ، ثم أمكنها عن طريق الاتفاقات والأعمال الإرهابية للشركات صاحبة الاختصاص منع توريد ورق الصحف إلى الشرق بدافع إضعاف موقف أعدائها .

لذلك وجدت السلطات الفرنسية في سوريا ولبنان أنها مضطرة إلى تحديد عدد الصفحات وتحديد مقياس الصفحة من حيث الشكل ومنع إصدار أعداد إضافية أو ملاحق للصحيفة زمن الحرب حتى أصبحت في النهاية تصدر الصحيفة بصفحة واحدة .

قرار رقم ٣٦٢ الصادر في ٢٣/١١/١٩٤٠ الخاص بتحديد بيع الصحف :

ونتيجة لاحتكار السلطات الفرنسية للورق وتوزيعه على الصحف السورية بسبب حالة الحصار التي فرضها الألمان على تصدير الورق للدول التي تحت سيطرة أعدائه ارتفع ثمن العدد للصحيفة إلى جانب عوامل عديدة أخرى أهمها وقف الإعلان وتخفيض عدد صفحات الجريدة وإلغاء أبواب كثيرة من الصحيفة .

فقد وجدت الصحف نفسها مضطرة شيئاً فشيئاً إلى زيادة ثمن الصحيفة وارتفاع ثمنها لنقص في موادها الأولية إلى جانب نقص الورق وفقدانه . .

ومن جهة أخرى فقد اضطرت السلطات الفرنسية إلى إصدار قرار آخر بتاريخ ٢٣ / ١١ / ١٩٤٠ ، يحد من ثمن البيع بعد أن عجز عدد كبير من أصحاب الصحف عن التزام مبدأ بيع الصحيفة بالأسعار السابقة لحالة الحرب وبالتالي

خروجهم على حدود التسعيرة الجبرية لبيع الصحيفة بموجب قرارات إدارة الصحافة .
فقد ارتفع ثمن الصحيفة بقدر ضئيل عن ذى قبل ، فلم يرض ذلك أصحاب
الصحف والنشرات الدورية إذ أن تكاليف الصحيفة ونفقاتها حالت دون تحقيق
أية أرباح ، برغم تخفيض شكل الصفحة وتغيير مقاساتها الطبيعية .

ولكن حالة الأحكام العرفية العسكرية واشتداد حالة التعسف على الصحف
جعل أصحاب الصحف الدورية يرضخون بعض الوقت ، حتى تحين الفرصة
لإيجاد مخرج من هذه الأزمة الطارئة والتي كانت وبالاً وشوْماً على جميع الصحف
السورية .

خلق صحافة سورية مأجورة للدعاية للقوات الفرنسية أثناء الحرب :

ومن جهة أخرى فقد عهدت السلطات الفرنسية إلى الصحف السورية مهمة
الدعاية لها أثناء حربها مع القوات النازية ، لتقوية الروح المعنوية لأنصارها في
الداخل وبالتالي إلى أفراد الشعب السوري الذي كان معظم أبنائه جنوداً في الفرق
الفرنسية الموجودة في الجزائر ومراكش وتونس تحت الاستعداد لحالة الحرب .
وأوقفت السلطات الفرنسية في أعمدة الصحف السورية الأخبار العسكرية
ومنعت نشرها ، إلا ما كان يتمشى مع سياستها الدعائية كما قلت الأخبار السياسية
على صفحاتها بفعل الرقابة المطلقة عليها .
إلى جانب ذلك قل اهتمام الجمهور بالأخبار الاجتماعية والأدبية فاضطرت
الصحف إلى استبدالها بالمقالات التوجيهية والتعليقات على البلاغات الرسمية .

ولكى تسائر السلطات الفرنسية سياسة الصحف السورية باهتمام الرأى العام
الذى كان يهتم بقراءة أخبار الحرب والأوضاع السياسية الخارجية ، فقد كان مكتب
الصحافة الفرنسى يوزع على الصحف نشرات دورية تشرح حالة الحرب والأوضاع
السياسية الأوروبية على فترات متقطعة .

إلا أن الشعب السوري لم يكن يهتم بهذه النشرات الفرنسية ، فقد كان يستقى
أخباره يوماً بيوم من الإذاعات الخارجية ، فلجأت السلطات الفرنسية إلى مصادرة
جميع أجهزة الراديو حتى تحول دون استماع الشعب السوري إلى الإذاعات الخارجية

وأثناء انتصار قوى الألمان على الجيوش الفرنسية والحلفاء ، وفي مقدمتها ألمانيا الحرة عن طريق مذبعتها العراقي يونس بحري الذي كان يقدم البلاغات الرسمية مليئة بوعود المستولين الألمان باستقلال البلاد السورية عند دخول قواتهم فيها وطرد الفرنسيين منها . لم تقتصر السلطات الفرنسية على محاربة الإذاعات الخارجية عن طريق الرقابة على الصحف اليومية السورية ومصادرة أجهزة الراديو من الشعب السوري ، بل اتجهت إلى أهمية الدعاية الداخلية بطرقها الخاصة بعد أن اقتنعت بأن دعاية أعدائها من الألمان والإيطاليين قوية التأثير على الشعب السوري . فقد فأصدرت مجلة عربية سياسية أدبية سمّتها (دمشق) عام ١٩٤٠ - كجريدة « الشرق » التي أصدرها جمال باشا أثناء الحرب العالمية الأولى - وكان هدفها الدعاية التامة للسلطات الفرنسية ولحكمها في البلاد السورية وكانت تصدر كل شهر عدداً يحتوي على شتى المواضيع الاجتماعية والمقالات الأدبية المليئة بسموم الدعاية المسترة للسلطة الفرنسية التي كان يحررها عدد من أدباء سوريا ومعظمهم من الموظفين ، وكان القائمون على إدارتها من الفرنسيين وخصصت لها مبالغ ضخمة لتغطية نفقاتها المالية .

ومن جهة أخرى ، أخذت السلطات الفرنسية تمول الصحف التي تدعو لها بمبالغ سخية لتقف إلى جانبها في حربها الدعائية ضد قوات المحور . وبالتالي فقد شددت الرقابة الصارمة على الصحف المعارضة لسياساتها وأغلقتها لفترات طويلة من الوقت ، كي تسكت صوتها الحر المناضل في سبيل الحرية والاستقلال بشى الصور ويجمع لأساليب التعسف .

إلى جانب ذلك كان (مارساك) رئيس دائرة المطبوعات والاستخبارات الفرنسية مكلفاً بتوزيع الورق على الصحف فكان يمنع الورق عن الصحف المعارضة ، ويتندرع بشى الحجج والأساليب لكي لا تصدر هذه الصحف في مواعيدها الرسمية لقتل البقية الباقية من الحرية الصحفية .

وقصر توزيع الورق على الصحف المتمشية مع سياساتها الاستعمارية والدعائية أمثال صحيفة (الصباح Le matin) الناطقة باللغة الفرنسية ، ويشملها بمساعداته الداخلية ، ويدفع لها الأموال علناً ، ويخصها بكميات من ورق الصحف تزيد عن المقرر لها فكانت الصحف الممالة للسياسة الاستعمارية تباع الكميات الزائدة

عنها للصحف الوطنية بمبالغ خيالية تعوضها عن المساعدات المالية المباشرة من السلطات الفرنسية ، وبذلك فقد ولدت السوق السوداء لورق الصحف ^(١) . ومن جهة أخرى فقد دأب نائب المفوضية العليا على مراقبة الصحف - بالاشتراك مع إدارة المطبوعات ودوائر الاستخبارات - الوطنية ، ومضايقتها بشتى الطرق والأساليب التعسفية . ثم أخذ يمنع الإعلان الرسمي عنها والإعلان العقارى ويصرح به للصحف الموالية للسلطات الفرنسية ، كمساعدة مقنعة لأصحابها ، ولم يكن للصحف الوطنية سوى الإعلان التجارى الضعيف بسبب الحرب وانقطاع نشاط التجارة الداخلية والخارجية فتتج عن ذلك انخفاض ثمن السطر للإعلان من ٣ ليرات سورية إلى ليرتين سوريتين ^(١) .

قرار رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٤ كانون الأول عام ١٩٤٠ :

الخاص بجائزة ورق اللقائق وصنعه :

على أن نحالة السوق السوداء لورق الصحف ، واحتقار أصحاب الصحف المتمشية مع سياسة السلطات الفرنسية ، وامتناع الأخيرة عن التصريح ببيع ورق الصحف علناً لأصحاب دور النشر الدورية ، كل هذا جعل أصحاب المصانع التجارية تحتكر الورق بجميع أنواعه وتتبع فى تصرفاتها التجارية تصرفات المحتكرين لورق الصحف بعد أن لجأت الصحف الوطنية لاستعمال أنواع مختلفة للورق كلما اضطرها الاحتكار والسلطات الفرنسية إلى ذلك .

فقد ارتفعت أسعاره عن الحد المألوف ، مما شكاه منه التجار وأصحاب الصحف أنفسهم ، وازدادت النقرة على إدارة مجلس المديرين والسلطات الفرنسية إلى جانب تأزم الأحوال الاقتصادية والسياسية لدرجة لم يعد يحتملها الشعب من سوء الإدارة وتفشى المحسوبية واتباع طرق الرشاوى فى جميع الأعمال الحكومية . لذلك كله أرادت السلطات الفرنسية أن تضع حداً لنشاط الصحف الوطنية

(١) حديث مع المجاهد الصحى منير الرئيس صاحب (صحيفة بردى) . وحديث مع المجاهد الصحى نشأت التفلجى أيضاً .

التي تستعمل أنواع الورق التجارى بدلاً من ورق الصحف ، لكي تواجه حالة النفور من حكمهم المباشر عن طريق مجلس المديرين ، فقد أصدر المفوض السامى فى بيروت « بيو » قراراً يتضمن حيازة ورق اللقائق وصنعه ووضع نظام لشراؤه وتوزيعه وصنعه فى المحال التجارية ، حتى ينهى أزمة تجارية أصبحت متأزمة بمضى الوقت ، ولكي يمنع الصحف الوطنية من نشر أفكارها وآمالها الاستقلالية بأية وسيلة يراها مناسبة لذلك .

وقد ربط سياسة توزيع ورق اللقائق هي الأخرى بمدير الدوائر الاقتصادية فى المفوضية العليا ومدير الإعاشة العام فيها .

وقد ألحق بهذا القرار بعد ذلك بقرار آخر مماثل بتاريخ ١٨ كانون الثانى (يناير) عام ١٩٤١ بموجب الأمر الإدارى رقم ٤٧٦ . ليقفل الباب على الصحف الوطنية والمعتدلة حتى لا يتمكن من الحصول على الكميات اللازمة من الورق لاستعمالها العام .

مرسوم خالد العظم الاشرعى رقم ١١/س لعام ١٩٤١ :

وفى هذه الظروف الحرجة نهض السيد شكرى القوتلى بأعباء العمل الوطنى وقيادته ، فجمع الصفوف المتفرقة ، ونشر الدعوة إلى إعادة الأوضاع الشرعية ، وإنهاء الأحكام الاستثنائية ، والإفراج عن المعتقلين والسجناء السياسيين ، وكانت البلاد السورية قد عانت أزمة شديدة فى مطلع عام ١٩٤١ ، وأضربت احتجاجاً على السياسة المتبعة . وتأييداً للحركة الوطنية الجديدة فقد أذاع شكرى القوتلى على الشعب السورى بياناً وصف فيه حالة البلاد ومطالبها ، نشرته جميع الصحف الوطنية والمأجورة على حد سواء ، وما جاء فيه « مساوىء حكم مباشر تفهقرت فيه أوضاعها ، وأهينت كرامتها ، وجرحت عزتها هذا الحكم المبتدع ، والنظام الاستثنائى الذى تشرك فيه سلطات متداخلة ، ووافق هذا النظام منذ بدئ به ما رافقه من خطط العنف والإرهاق وأساليب الإكراه والتزوير والاضطهاد . . . فعند أول أزمة اقتصادية أحست البلاد بما يهددها فى موارد رزقها ووسائل حياتها وعيشها ، وما تجره عليها جرائر حكم غريب قضى عليها أن تتحمله فى ساعة من ساعات الزهو واللهو . . . »

إننا نرفع الصوت جهره بأننا متمسكون بمطالبنا القومية ، وأننا لا نتخلى الآن عما كنا ندعو إليه من قبل خلال عشرين عاماً . . . إلخ » (١) .

غير أن الهياج الوطني الذي أحدثه هذا البيان في الشعب السوري أثار ثائرة السلطات الفرنسية - وذلك عقب الاضطرابات التي حدثت في سورية بسبب قلة المواد الغذائية والضرائب المرهقة والمطالبة بإلغاء الانتداب واستقلال البلاد ، فأمر دانتز بتدخل الجنود ، ولكنه عاد فأخذ في معالجة المشكلات القائمة بالأساليب السهلة والتدابير الهينة - فأصدر أمراً إدارياً برقم ٦٧ بتاريخ ٢٩ / ٣ / ١٩٤١ (٢) . يتضمن تنظيم طبع الصحف وبيعها في الأسواق ، وقد حذت السلطات الفرنسية من نشاط الصحف الوطنية ، ولجأت إلى مضايقتها قبل أن ينهى المفوض السامي سياسة مجلس المديرين وإقالته وتسليم السياسة الداخلية إلى وزارة وطنية معتدلة .

ولم يكتف المفوض السامي بإصدار الأمر الإداري السابق ، بل ألحقه بأمر إداري آخر ، ولم يمض على الأول شهر كامل برقم ٩٥ تاريخ ٢٩ / ٤ / ١٩٤١ (٣) . يتضمن تحديد أسعار الصحف وبيعها ، للمرة الثالثة بعد أن خفضت أثمانها ولم يعد في مقدور الصحف الوطنية أن تتمشى مع الصحف التي تتناول معونات مسترة من المفوضية العليا الفرنسية على صورة ورق صحف وسواه ، وبذلك فقد أحكم الخناق على الصحف الوطنية نهائياً ، ولم يبق أمامها سوى صحيفة « السياسة » فأصدرت ضدها قراراً برقم ١١٤ بتعطيلها ثلاثة أيام لمهاجمتها سياسة الضغط وإرهاق الصحف السورية بهذه القرارات .

كان الجنرال دانتز قد وصل إلى سوريا في أواخر كانون الأول (ديسمبر) فكث ثلاثة أشهر يقوم باستشارات عديدة لدى معظم الشخصيات السورية ، فأصدر في نيسان (أبريل) عام ١٩٤١ قرارات بتنظيم السلطة التنظيمية والسلطة التشريعية ، وآخر بتعيين خالد العظم رئيساً للحكومة السورية وحل مجلس المديرين للاتحاد السوري ، مع إنشاء مجلس استشاري يكون للعلويين وللدروز ممثلين فيه مع الاحتفاظ بنظامهم الخاص .

(١) بيان شكرى القوتلى للصحف الوطنية السورية في ٦ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٤١ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٤ عام ١٩٤١ .

(٣) الجريدة الرسمية العدد ٢٤ عام ١٩٤١ .

وأناط سن القوانين بمجلس شورى يساعد الحكومة فى هذه المهمة . عدا القوانين التى لها علاقة بواجبات فرنسا الدولية ، فهى لا تعد نافذة إلا بعد موافقته .

غير أن الصحف عندما رأت حكومة وطنية تتصرف بمقدرات البلاد بخطوات وثيدة ، أرادت أن تشعر فى ظلها بشئ من الحرية الصحفية الجديدة إلى جانب ما أظهره المفوض السامى « دانتز » فى هذه الظروف الحرجة من تساهل مع الشعب السورى ، فعبرت عن الرأى العام بحرية تامة ، وأصبحت الصحف الوطنية المعتدلة والصحف الوطنية المعارضة والصحف الممالة للسلطات الفرنسية تأخذ أوضاعها الطبيعية من حيث الإخراج والتوزيع ، وأصبحت بينها جميعاً منافسة كاملة لاكتساب الرأى العام السورى والوقوف إلى جانبه حسب سياسة كل واحدة منها . انهمر سيل من الصحف فى العواصم وفى المدن السورية فبلغ توزيع صحيفة (الأيام) و (النصر) و (القبس) ٤٠٠٠ نسخة يومياً ، وبلغ توزيع الصحيفة المعارضة (النضال) نفس الرقم أيضاً يومياً ، بعد أن كان توزيع كل منها ١٥٠٠ نسخة فى اليوم^(١) .

واستمرت هذه الزيادة المضطردة لمدة الثلاثة أشهر الأولى من حكم خالد العظم ، إلى أن شعر الحكام الفرنسيون بضغط الصحف على ساستهم فأوعزت المفوضية العليا الفرنسية إلى خالد العظم بتنظيم مراقبة الصحف والمطبوعات حتى لا تكون مهيجة للرأى العام « بهذه الكيفية » .

لذلك أصدر خالد العظم مرسوماً اشتراعياً — بناء على قرار المفوضية — برقم ١٠ / س بتاريخ ١٩ / ٦ / ١٩٤١ يتضمن تنظيم مراقبة الصحف والمطبوعات^(٢) . حاول خالد العظم بموجبه أن يعيد بعض القوانين الصحفية المعمول بها إلى فعاليتها الشديدة وتطبيقها تطبيقاً حازماً للحد من الحرية الصحفية ، لكنى لا تفصح الصحف الوطنية عن آمال الرأى العام السورى ، فى الاستقلال والتحرر وشرط على الصحف ببعض المواد القانونية حتى يقيد بعض الشئ من حريتها الصحفية ، وبالتالي فقد وعد الصحف بأن يمنحها مزيداً من الحرية فى نشر أخبارها السياسية العامة والاجتماعية

(١) حديث مع الصحفي المجاهد منير الرئيس .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٥ بتاريخ ١٩٤١/٦/٢٦ .

وعدم إخضاعها مستقبلاً لأي نوع من أنواع الرقابة - ويقصد بذلك أن يجد من سلطان المراقبين الفرنسيين التابعين لمكتب الصحافة الفرنسي .

وأنشئت بموجب ذلك دائرة للمطبوعات والرقابة بوزارة الداخلية ، وأصبحت الصحف تتلقى تعليمات حكومة خالد العظم من حيث منع الأخبار عن الصحف أو التصريح بنشرها .

ولكن الرقابة الصحفية التي مارسها هذه الإدارة لا يمكن أن توصف بأنها تعسفية ، كما لا يمكن أن توصف بأنها متساهلة ، لكنها على أية حال كانت أفضل من الرقابة التي كانت مفروضة على الصحف أيام مجلس المديرين وحكم السلطات الفرنسية المباشر .

صحافة تاج الدين الحسيني في ٢ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٤١ :

تسلم الشيخ تاج الدين الحسيني رئاسة الجمهورية السورية بناء على رسالة تسلمها من الجنرال كاترو ، ولم يكن لهذا الوضع وقع حسن في سوريا ، لأن رئيس الجمهورية الذي يأتي عن هذه الطريقة لا يمكن أن يكون أهلاً لحكم بلاده حكماً مستقلاً .

أعلن الجنرال كاترو في ٢٧ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٤١ أن سورية تتمتع بالحقوق والمزايا التي تتمتع بها الدول المستقلة ذات السيادة ، ولا تخضع هذه الحقوق والميزات إلا للقيود التي تفرضها حالة الحرب الحاضرة ، وأمن البلاد السورية ، وسلامة الجيوش المتحالفة .

وبدأت الأوضاع الجديدة التي اتسمت ببعض مظاهر الاستقلال لا حقائقه ، واستمر الفرنسيون على عاداتهم في الحكم ، وإن كان قد اعتفت باستقلال سوريا دول عديدة .

ولكن الأمور السياسية والأحوال الإدارية لم تتقدم أو تتحسن ، ولم تنتقد الأمور انتقاداً حسناً في الإدارة ولا في السياسة حتى إن الجنرال كاترو نفسه قال في مذكراته إنه لم تمض أشهر حتى وجد الشيخ تاج الدين الحسيني خير متمكن من القيام بأعباء السلطة وغير متمتع بتأييد العناصر الوطنية والرأي العام العربي في مصر والعراق وحرصه على توطيد مركزه عن طريق ما كان يعقده من الصفقات التجارية

غير المشروعة عن طريق الاستيراد والتصدير ومحاولته استمالة الشعب عن طريق تحميل خزانة الدولة نفقات كثيرة نتيجة حد من سعر الدقيق فأضعف بالأمير نفوذ الحكومة من حيث أراد تعزيز نفوذه الشخصي^(١) .

وقد عهد بتأليف وزارته الأولى إلى السيد حسن الحكيم في ١٦ / ٩ / ١٩٤١ ، إلا أنه بعد بضعة أشهر اختلف معه رئيس الوزراء ، لأنه أراد أن يطبق سياسة الحكومة الوطنية ، وينقل جميع مصالح وإدارات الدولة وعددها الإحدى عشر من يد الفرنسيين إلى أيدي الوطنيين ومن ضمنها الرقابة على الصحف .

فتألفت وزارة جديدة برئاسة حسني البرازي في ١٨ نيسان (أبريل) ولم يمض إلا أجل قصير حتى وقع الخلاف أيضاً بينه وبين الشيخ تاج الدين الحسيني ، فتعرض لأساليب الحكم ومناهجه في خطبة ألقاها في إحدى الحفلات العامة أعلن فيها وجهة نظر المعارضة فعين خلفاً له جميل الألشي في ٨ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٤٣ وبعد أيام قلائل لحق الشيخ تاج الدين بربه ، فأصدر مجلس الوزراء مرسوماً اشتراعياً تولى المجلس بموجبه مهام السلطة التنفيذية بالوكالة واستمر الحكم على هذا المنوال إلى ٢٥ آذار عام ١٩٤٣ .

مراسم اشتراعية صادرة عن الشيخ تاج الدين الحسيني :

عندما شعر رئيس الجمهورية بافتقاره إلى عناصر هامة تجعله يتمتع بتأييد الرأي العام السوري والعربي بعد أن حاول إرضاء التجار والشعب لتعزيز نفوذه وفشله في ذلك كله ، لجأ إلى استخدام الصحافة في إقناع الرأي العام السوري بنزاهة حكمه ووطنية مقاصده ، وفي مقدمة ذلك تثبيت نفوذه الشخصي في الحكم .

فقد أصدر مرسوماً اشتراعياً برقم ١٤ / آ . س في ١ / ١٠ / ١٩٤١^(٢) . يتضمن فتح اعتماد للدعاية والنشر في رئاسة الجمهورية يغطي مصاريفها من مخصصات الرئاسة إلى جانب فتح اعتماد لها من المالية العامة ، وجعلها في رئاسة الجمهورية إلى جانبها حتى يضمن توجيهها حسب ما يراه مناسباً لظروف حكمه .

(١) نجيب الأرنؤازي - سوريا من الاحتلال حتى الجلاء - ص ١٣٧ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد رقم ٣٥ عام ١٩٤١ .

وقد تولى زمام هذه الدعاية فريق من المعروفين بصلتهم لرئيس الجمهورية وبسابق ممالأهم لفرنسا في حكمها الانتدابى .

غير أن هذا المرسوم الاشتراعى لم يف بالغرض المطلوب ، فأصدر مرسوماً اشتراعياً آخر - ولما يمحض على المرسوم الأول شهران - برقم ٢٢ / ١ . س فى ١٩٤٢/١/٤^(١) . يتضمن تأسيس دائرة للدعاية ، ورسم لها مخصصات على قدر كبير من الأهمية ولا سيما الظروف الاقتصادية فى سوريا كانت فى حالة تدهور شديد . ومن جهة أخرى أراد أن يظهر لأصحاب الصحف حسن نياته نحوهم ليكسب تأييدهم فقد أصدر مرسوماً اشتراعياً برقم ١١٧ / آ . س فى ١٧ نيسان (أبريل) عام ١٩٤٢ . يتضمن عدم حرمان أسرة الصحفي المتوفى من استمرار استثمار الجريدة بعد وفاته ، وقد أوجد هذا المرسوم صلة . ود بين أصحاب الصحف وبين رئيس الجمهورية ، إلى جانب ما كان يدفعه من معونات مالية لهم حتى يستمروا فى دعايتهم له .

لكنه لم يتمكن من الحصول على رضا أصحاب الصحف أو انجيازهم نحوه لمساعدته ضد الصحف المعارضة من الأحزاب التى كانت تناوئه وتهاجم سياسته المستكنة الخاضعة للاستعمار .

فكانت صحيفة « النضال » أكثر الصحف اشتزازاً من حكم الشيخ تاج الدين الحسينى ، وكانت تهاجمه ، وتهاجم سياسته ، وموقفه من المطالب الوطنية التى استقال بسببها حسن الحكيم . ومهادنته الفرنسيين دون أن تظفر البلاد بالمطالب القومية التى طالما حاربت فى سبيلها الاستعمار التركى ومن بعده الانتداب الفرنسى مدة عشرين عاماً .

فأصدر الشيخ تاج الدين الحسينى بمساعدة وزير داخلية قرار تعطيل صحيفة « النضال » برقم ٥٩٦ فى ١٥ حزيران (يونيو) عام ١٩٤٢ لمدة أسبوع واحد^(٢) واكتفى بأن بادر بصرف إعانات مالية سريعة للصحف الأخرى حتى لا تقدم لإحداها على مهاجمته بشأن تعطيل صحيفة (النضال) .

(١) الجريدة الرسمية العدد رقم ٤٤ عام ١٩٤١ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٥ عام ١٩٤٢ .

إلا أن الأحداث الداخلية للبلاد كانت أسرع من معونات المادية فهاجمته الصحف جميعها بلهجاتها المعروفة وخاصة صحيفة (المضحك المبكى) حتى تحد من طغيانه الشخصي وافتتاحه على مصالح البلاد فأصدر عدة قرارات متتالية بتعطيل صحف (الكفاح) و (له زيكو) في ١٨ حزيران (يونيو) و ٢٧ حزيران (يونيو) بموجب المرسومين رقم ٦٠٣^(١) و ٦٣٧^(٢) لمدة أسبوع واحد وألحق بهما قراران في ٢٧ تموز (يوليو) عام ١٩٤٢ ٦٣٨^(٣) و ٧١١^(٤)، لصحيفتي (لومتان) و (الأحد) .

خشى الشيخ تاج الحسني أن يفلت زمام الحكم من يده بعد تلك الحملات الصحفية فجمع حوله عدداً من المستشارين وموظفي الدولة الذين كانوا ينحشون على مراكزهم الحكومية من القوى المعارضة وصحفها ، وخاصة صحف الكتلة الوطنية التي كانت على حرب دائم معه ، وحاول أن يضغط على الصحف الوطنية والمعارضة لحكمه وأن يساعد في نفس الوقت الصحافة التي تعمل بسياسته ويشجعها . فقد أصدر تصاريح بإنشاء صحف جديدة لكي تدافع عن سياسته فأصدر مرسوماً اشتراعياً رقم ١٢٦ / آ . س يتضمن إحداث وزارة الشباب والدعاية والصحافة وتنظيم ملاكها^(٥) . وعهد بها إلى صهره منير العجلاني ليضمن تأييدها له ، واتبه بمرسوم اشتراعي آخر رقم ١ يتضمن مراقبة الصحف والمطبوعات^(٦) . ثم اتبعه بقرار رقم ٣٠ يؤكد المراقبة على الصحف والمطبوعات ، وبذلك ألغى إدارة المطبوعات في وزارة الداخلية التي كانت لها صلاحية مراقبة الصحف وإصدار تصاريحها في العهود السابقة ، إلا أنه أبقى على سلطان مكتب الصحافة الفرنسي في الرقابة على الأخبار والمقالات السياسية .

وقد أغدق على موظفي هذه الوزارة من أعضاء حزبه وأتباعه المهاييا العالية . لضمان قدرتها على توجيه الرأي العام السوري .

-
- (١) الجريدة الرسمية العدد ٢٦ عام ١٩٤٢ .
 - (٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٧ عام ١٩٤٢ .
 - (٣) الجريدة الرسمية العدد ٢٧ عام ١٩٤٢ .
 - (٤) الجريدة الرسمية العدد ٣١ عام ١٩٤٢ .
 - (٥) الجريدة الرسمية العدد ٢٠ عام ١٩٤٢ .
 - (٦) الجريدة الرسمية العدد ٤٧ و ٣٢ لعام ١٩٤٢ .

إلا أن هذه الأوضاع لم تستمر أكثر من أربعة أشهر فقد فاجأت الشيخ تاج الدين المنية وبذلك أوقف كل عمل اتخذته في حياته للضغط على حرية الصحافة وتوجيه الصحف الوجهة التي يرضاها في سياسته الداخلية والخارجية .

مجلس الوزراء بالوكالة والمراسيم التنظيمية :

بعد أيام قلائل من وفاته ، أصدر مجلس الوزراء مرسوماً اشتراعياً تولى بموجبه مهام السلطة التنفيذية بالوكالة واستمر الحكم على هذا المنوال إلى ٢٥ آذار (مارس) عام ١٩٤٣ .

وفي هذا التاريخ أصدر الجنرال كاترو ثلاثة قرارات :

الأول : يقضى بإعادة تطبيق الدستور السوري .

الثاني : ينظم السلطات .

الثالث : يعين السيد عطا الأيوبي رئيساً للدولة والحكومة السورية .

وأرفق هذه القرارات ببيان ذكر فيه أن مجمل الأحكام التي اتخذها ترى إلى غاية إنسانية ، وهي حل المعضلة الدستورية بطريقة ديمقراطية لاحتيز فيها ، ولأجل تحقيق ذلك ، فإنه ينبغي أن لا يكون للحكومة التي تشرف على الانتخابات صبغة سياسية . وذكر أنه كان من الممكن إيجاد حلول أخرى ، منها العودة إلى الوضع الذي كان عام ١٩٣٩ ، غير أن الرئيس الأتاسي رأى عندما استشاره في الأمر أنه من الواجب تجنب هذا الحل الذي قد لا يعبر عن إرادة الشعب .

في أثناء تلك الفترة أصدر رئيس الدولة مرسوماً تشريعياً برقم ٣٥^(١) في ٢٤ / ٤ / ١٩٤٣ يتضمن إعادة تنظيم الصحف في إدارة المطبوعات بوزارة الداخلية ، وانفصالها عن وزارة الدعاية والشباب وأوقف التصريح بإعطاء امتيازات جديدة لإصدار صحف سياسية وشعبية رغم ما كان موجوداً لديه من طلبات تزيد عن ٤٠ طلباً .

وذلك خشية تشتيت الرأي العام السوري وخاصة وحالة الحرب العالمية الثانية ما زالت قائمة والسلطات الفرنسية تتحين الفرصة لاستلام الحكم بصورة مباشرة إلى

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٥ عام ١٩٤٣ .

جانب ما وعد به الجنرال كاترو من إجراء انتخابات حرة في سوريا ولبنان ، بعد الاتفاق الذي تم مع الوزير البريطاني في الشرق الأوسط والوزير البريطاني في سوريا . وقد تعهدت وزارة عطا الأيوبي بأن تجعل الانتخابات حرة ومؤتلفة مع المطالب الوطنية ، لذلك عمدت إلى إصدار مرسوم تشريعي آخر برقم ١١٢ يتضمن إحداث دائرة للمطبوعات في وزارة الداخلية^(٢) بعد أن وسعت اختصاص دائرة المطبوعات السابقة وأضافت إليها تنظيم إدارة الإذاعة السورية وتحديد مراتب موظفيها وملاكها . فقد كان هذا العمل محمداً لهذه الوزارة لأنها لجأت إلى تأليف وحدة الشعب وتجميع رأيه العام والمحافظة على استقلاله وخصوصاً والبلاد مشرفة على انتخابات وطنية هيأتها ظروف كثيرة مساعدة .

ولكى تضمن هذه الوزارة نجاح الانتخابات العامة للشعب السوري والوحدة الوطنية ولكى لا يتيح لأذئاب الفرنسيين أو لأصابعهم أن يعبثوا بهذه الانتخابات فقد قطعت عليهم الطريق بإصدار مرسوم تشريعي برقم ١٢٥ في ٢٢ تموز (يوليو) عام ١٩٤٣ . يتضمن إلغاء نظام المطبوعات في دولة العلويين وانضمامها إلى نظام المطبوعات السوري المطبق في جميع أنحاء البلاد السورية .

غير أن صحيفة (له زيكو) الناطقة بالغة الفرنسية أرادت أن تشوه جمال الانتخابات السورية والتشكيك في الحياة الدستورية للبلاد السورية فعاجتها الحكومة السورية بالقرار رقم ٤٥١^(٢) بتعطيلها أسبوعاً واحداً على أن لا تعود إلى مقالاتها الاستفزازية ، وإلا تسحب رخصتها ، خصوصاً والبلاد مقدمة على حياة دستورية جديدة وتعد نفسها للاستقلال التام ، وجلاء القوات الاستعمارية الفرنسية والإنجليزية عن البلاد السورية . وقد جرت الانتخابات في جو جديد ، وشعر السوريون ، أنه قد اقتربت الساعة التاريخية التي تتطلب منهم أن ينظروا إلى المستقبل وحده ، فاختراروا نوابهم ليكونوا أمناء على القيام بمهمة عظيمة وهي إنشاء الدولة الجديدة المستقلة ، وإقامة النظم الحرة الديمقراطية وتوجيه آماله إلى الغايات الرفيعة التي تقدر المصلحة العامة ، وتعزز مركز الدولة ، وحرمة القانون ورقابة النظام وكرامة الإنسان ولم تقع في البلاد

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٧ عام ١٩٤٣ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٨ عام ١٩٤٣ .

السورية ما يصبح أن يسمى بمعركة انتخابية فلقد كان اتجاه الجمهور نحو انتخاب الوطنيين صادقاً وطبيعياً ..

وفي ١٧ آب (أغسطس) اجتمع المجلس النيابي وانتخب بإجماع الآراء السيد شكري القوتلي رئيساً للجمهورية ، كما انتخب السيد فارس الخوري رئيساً له ، وألف الوزارة الأولى السيد سعد الله الجابري وتعاقد على رئاستها السادة فارس الخوري . وسعد الله الجابري وجميل مردم إلى آخر عام ١٩٤٦ وهو عام الجلاء .

الصحافة في العهد الوطني الثاني :

لقد رسمت لنا الصحف الوطنية كل ما مرت به سورية من أحداث أثناء فترة ثلاث سنوات الكاملة حتى عيد الجلاء في ١٧ نيسان (أبريل) عام ١٩٤٦ . صعب على الصحف السائرة في ركاب الفرنسيين التي كانت تعيش على معوناتهم المالية لتغطية نفقات إدارتها فقد صعب عليها أن تترك الأحوال الوطنية تسير بهدوء فكانت صحيفة (لوماتان) بدمشق ، ومجلة (الأحد) وصحيفة (التوفيق) المهزيلة وصحيفة (الجليل) بالسويداء تهاجم الأوضاع الوطنية وتهدم الأفكار التي ترى إلى الاستقلال التام للبلاد السورية والتي تنشرها الصحف الوطنية المتجمعة لتعبئة الرأي العام السوري ، وكانت لسان حال الفرنسيين الذين كانوا يعدونها في تلك الفترة الدقيقة لمواجهة النضال الوطني وتشتت إجماع الرأي العام السوري .

واستمرت هذه الصحف على سياستها الاستعمارية تغذيها السلطات الفرنسية وتعطلها الحكومة السورية تارة وتعيد إصدارها تارة أخرى مدة ثلاث سنوات متتالية . إلا أنها لم تعد تصبح ذات أهمية فعالة بالنسبة للرأي العام السوري ، بعد أن انكشفت سياستها وفضحتها الصحف الوطنية . فلجأ الفرنسيون إلى إغراء الصحف الوطنية نفسها ولكن محاولاتهم باءت بالفشل فعملوا على تفريق كلمة الصحف الوطنية بأن لجأوا إلى سياسة الدس والدعاية السيئة بينها . وأمكنهم استمالة بعض الصحف ذات الأهداف المغرضة والرغبات المكبوتة وهيأتها المعارضة للحكم الوطني في مطلع الحياة الدستورية السورية فكانت صحيفة (الكفاح) و (النضال) بدمشق و (الاتحاد) و (الجهاد) بحلب .

وإلى جانب هذه الصحف وجدت صحف معتدلة في معارضتها وهي (الدستور) و (الإصلاح) بحلب ، وصحيفة (الإنشاء) و (الأيام) بدمشق ، أما صحيفة (القبس) الدمشقية فكانت تحاول أن تقف موقف الحياد ، وكانت جميع هذه الصحف تعطل ويعاد إصدارها بعد أسبوع أو أسبوعين على الأكثر .

وكانت مناقشة المسائل السياسية والدولية والاقتصادية تتسم بنوع من الحرية الصحفية ، ولكن على مجال أضيق مما حصلت عليه بعد الجلاء ، إلا أن بعض الصحف تجاوز الحد المسموح له به في الخوض بالمسائل الدولية والتي لها مساس بالدولتين : إنجلترا وفرنسا وبالمفاوضات بين الدولة السورية وبينهما ، لذلك صدرت ضدها قرارات متعددة بتعطيلها وهي (ألف باء) و (الجهاد) و (الأخبار) . وكانت تعود إلى الصدور ثانية بعد أن تتعهد بالامتناع عن نشر الأخبار الدولية .

على أن الصحف قامت بدور فعال في تكوين الأمة كشف عن صحافة وطنية وعن محررين واقعيين على أهبة الاستعداد لمحاربة الاستعمار بأنواعه ، وتحمل كل أنواع التضحيات ، في الوقت الذي ما زالت السلطات الفرنسية تحرك من وراء ستار سياسة الدولة السورية ، وقد اتسمت الصحف السورية في هذه الفترة (١٩٤٣ - ١٩٤٦) بالإخلاص والروح المتفهمة الواعية بمصالح البلاد الوطنية ، واستطاعت أن تدعم أوضاعه الوطنية للحصول على الاستقلال التام لسوريا ، واستطاعت أن تحمي نفسها من مؤامرات الأعداء التي كان يدير دفتها في الخفاء ، عملاء الفرنسيين والإنجليز . وكانت سياستها إيجابية في جميع مراحل العمل من أجل الاستقلال وتمكنت أن تفند الأكاذيب المغرضة ضد السياسة الوطنية والتي اتبعتها مجلة « العالم الإسرائيلي » البيروتية ، وكانت انتفاضتها انتفاضة تختلف من الوجهة الاجتماعية والسياسية من انتفاضة أية صحافة للأمم الحديثة .

وإلى جانب ذلك فقد كان الرجال المتولين زمام الأمور في ظل الحكومات القومية أو في ظل الحكم الأجنبي قد أظهروا اهتماماً كبيراً بالصحافة الوطنية الرشيدة والمعبرة عن آماني الأمة السورية ، وكانوا يأخذون بعين الاعتبار كل ما كان يظهر في الصحافة بقصد النصيح أو النقد .

ولقد كان الصحفيون دائماً على رأس السياسيين الذين يشيدوا دعائم البناء الوطني ، وأقاموا مجتمعاً جديداً مستقلاً . ويدركون تمام الإدراك مسئوليتهم نحو حرية بلدهم واستقلالها .

تحليل للصحافة السورية واللدور الذي لعبته أثناء فترة الانتداب

أصبحت الصحافة حرة إلى حد كبير بعد هزيمة الأتراك في الحرب العالمية الأولى ، واستقلال البلاد السورية تحت الحكم الفيصلي مدة الحرب العالمية الأولى حتى عام ١٩٢٠ . ولكن سرعان ما تطورت الحرية من سيئ إلى أسوأ بعد أن دخلتها الجيوش الفرنسية وأصبحت التدابير مع دخولها تدابير مشددة وضرورية لتثبيت حكمهم .

وبذلك فقدت الصحافة قسماً من حريتها السياسية لفترة من الوقت ، إلى أن أمّلت البلاد السورية في عدالة لجنة الاستفتاء الأمريكية. وبعد ذلك فقدت حريتها التامة وتم عزل الصحفيين المعارضين للحكم الفرنسي بعد إخفاق مهمة اللجنة الأمريكية في سوريا .

غير أن مناقشة المشاكل الاجتماعية والإصلاحات التي تحدث على بناء الوطن العربي ، على صفحات الجرائد السورية لم تمس حريتها مع أن السلطات الفرنسية حرمت على الصحافة الخوض في المسائل السياسية وخاصة السياسة الخارجية ، والمسائل التي تتصل بأساليب الحكم في سوريا إلى أن تستتب الأمور وتقوم فرنسا بمهمتها في البلاد بموجب صك الانتداب الذي يحول لها ذلك بموجب قرارات عصبة الأمم .

إلا أن الحالة قد زادت اضطراباً في البلاد السورية ، فلجأت السلطات الفرنسية إلى فرض رقابة صارمة على المطبوعات حتى لا تتمكن الصحف السورية من تكوين رأى عام يقاوم الاحتلال الفرنسي في سوريا في تلك الظروف الحرجة ، خصوصاً وأن البلاد قد استنشقت نسيم الحرية والاستقلال مدة سنتين بعد الحرب العالمية الأولى .

غير أن هذه الرقابة المفروضة على المطبوعات أخذت تنحسر عنها بعض الشيء ، عندما تولى حتى العظم الحكم وسمح للصحف أن تعبر عن ضيق الشعب ،

وحرمانه من التعبير عن حقه وعن مصالحه العامة وخصوصاً بعد اشتداد الأزمة الفكرية والسياسية التي كانت وشيكة الانفجار بعد أن حدثت عدة اغتيالات سياسية للفرنسيين في سوريا ، لكي تكون بمثابة صمام الأمان لإزاء غضبة الشعب ، وقد ثبت أن ذلك كان إجراءً سليماً وحكماً إذ أخرج انفجار الثورة السورية مدة أربع سنوات كاملة كان من نتائجها أن صدر قانون المطبوعات السوري وأقره المجلس التمثيلي في ٣٠ حزيران (يونية) عام ١٩٢٤ .

وبعد الثورة السورية هرب كثير من الزعماء السياسيين والصحفيين المجاهدين من سوريا ، ولجأوا إلى جنوبها لمقاومة الاستعمار الفرنسي من هناك . فبدأت فترة جديدة تعرضت فيها الحرية الصحفية للاضطهاد إذ سرعان ما ضيقت عليها قوات الاحتلال الفرنسي الخناق ، بأن طبقت عليها مواد قانون المطبوعات ، ومواد ذيل قانون المطبوعات الصادر في عام ١٩٢٤ من المفوضية العليا الفرنسية ، وذيل قانون المطبوعات الذي أصدره فيما بعد الشيخ تاج الدين الحسيني عام ١٩٣٠ ، فأدت إلى رقابة صارمة على المطبوعات أشرف عليها مكتب الصحافة الفرنسي بدمشق . وبذلك فقد تم منع المحررين من التعبير عن أفكارهم الوطنية وعزل الصحافة الوطنية عن الخوض في مسائل السياسة الداخلية ، وأساليب الحكم في دمشق .

غير أن الصحفيين رغم إطاعتهم لأوامر مكتب الصحافة الفرنسي وإدارة الرقابة فإنهم لم يسلموا من اضطهاد الفرنسيين لهم .

ولكن رغم هذا الضغط ، وهذه الرقابة ، وهذا الإرهاب من جانب الفرنسيين فقد يفقد الصحافة الوطنية بدمشق وحلب قدرتها على المقاومة ، واستمرت في حرب متصلة تارة جهرًا ، وأخرى سرًا ، بغية الوصول للأهداف الوطنية والأمانى القومية للوطن السوري وإعادة الأوضاع الاستقلالية التي نالتها سوريا بعد الحرب العالمية الأولى .

وقد احتقر الرأي العام السوري المصالح الأجنبية والصحافة التي تخدم هذه المصالح ، ومن الصحف التي انزلت إلى تلك الهاوية (لوماتان) وصحيفة (الوقت) ومجلة (الأحد) وسواها فيما بعد^(١) . وكانت تمولها السلطات الفرنسية والإنجليزية سرًا .

(١) حديث مع الصحفي الأستاذ نشأت التتلي .

هذه النكسة الوطنية في الصحف السورية تبعها حركة وطنية شديدة الوطأة للوقوف أمام تيارها ، إذ نشأت في البلاد السورية وفي الأقاليم صحف وطنية شريفة ، أشرفت عليها بعض الهيئات الوطنية والأحزاب السورية .

وتبع الانتصار الكامل للقوى الوطنية وللرأى العام السورى في عام ١٩٣٦ هدنة مؤقتة بين الرقابة الصحفية الفرنسية وبين الصحافة الوطنية السورية بتأثير الحكم الوطنى الأول ، بعد عقد المعاهدة السورية الفرنسية ، والاتجاه إلى الاستعداد الكامل في سبيل الوصول إلى إصلاحات شاملة على أساس التعاون الوطنى المشترك بين جميع عناصر القوى الوطنية حتى تستقل البلاد ، وترجع مقدراتها إلى أيدي أبنائها . برغم ما كان من شدة وطأة استعمار فرنسى على المطبوعات ، فقد مارست الصحافة السورية في فترة المعاهدة مقيدة بعض الشيء لمدة ثلاثة أعوام تطورت شيئاً فشيئاً ، وامتازت زمام حريتها الصحفية الكاملة وخصوصاً في عام ١٩٣٨ .

غير أن دخول فرنسا الحرب العالمية الثانية ، وتعطيل الحكم الوطنى للدستورى في البلاد السورية ، أدى إلى تضيق الخناق على الحريات الصحفية العامة . وتعطيلها ، ثم الضغط على الصحف المعارضة والمتحررة ، والتي كانت تحاول استرجاع الحرية الصحفية ، ولكن محاولاتها لم تدم طويلاً ، إذ ثبت للرأى العام السورى صعوبة توفير حرية صحفية إلى جانب نظام مجلس المديرين ، الذى فرضه الفرنسيون والذين كانوا يحكمون البلاد السورية حكماً مباشراً بواسطته ، فأخذت الحرية الصحفية طريقها إلى الزوال .

ساهمت الأحزاب الوطنية في سوريا في بداية الحرب العالمية الثانية مساهمة فعالة بقصد توطيد دعائم حكم ديمقراطى دستورى سليم بعد استرداده ، إلا أن طبيعة ظروف الحرب وما رافقها من ضغوط استعمارية أوقفت كل تقدم لتطوير الحركة الوطنية ولإيجاد صحافة حرة تخدم أمانى البلاد .

وبذلك بدأت حركة رجعية متعصبة لإخماد أنفاس الصحافة الوطنية المعارضة للأوضاع الاستعمارية ، متمثلة في مجلس المديرين وبحكم الشيخ تاج الدين الحسينى وصهره منير العجلانى اللذان دفعا الصحافة المأجورة والمتمشية في ركاب الاستعمار لمقاومة الصحافة الوطنية .

ولكن. هذا لم يفت في عضد الصحافة الوطنية فبرغم ما كانت تنوء به من ضغط شديد من جانب السلطات الفرنسية والحكومة المحلية واضطهادها لها وبرغم احتكار السلطات لمواد الصحافة الأولية وأهمها ورق الطباعة ، فقد أمكنها الوقوف أمام أباطيل الصحافة المأجورة الموجهة ، وإزاحة القناع عن الدسائس الاستعمارية والغايات الشخصية للحكام المحليين . بالرغم من صغر حجم الصفحة ، وقلة عددها إلى أن وصلت إلى صفحة واحدة .

وجد نوعان من الصحافة في فترة حكم الشيخ تاج الدين الحسيني أحدهما ثرثار ذو تداول كبير بتأثير التسهيلات التي كان يقدمها منير العجلاني والسلطات الفرنسية إلى أصحابها لكي تساير سياسة الشيخ تاج الدين الحسيني هذا علاوة على الصحف الجديدة التي رخصت بها الحكومة فطما سيلها ، وفاض حتى جاوز الحد وأفضى إلى تبرم الناس بها إذ يمتلكها متكسبون محتالون جعلوها أداة للتعيش بالتهويز ونهش الأعراض والتحرش بالناس ، واتخذوا من مناصرتهم لحكومة الشيخ تاج الدين الحسيني وسيلة للكسب والارتزاق والحصول على امتيازات ومعونات مالية من حكومة الشيخ ، ولكن أصحاب هذه الصحف بدلوا سياستهم فجأة وتراجعوا عن موقفهم بخفة وانتظام حينما توفي الشيخ واستلم زمام الحكم الرئيس شكرى القوتلى .

والآخر يمثل صحافة هادئة مسئولة وطنية تعتبر نفسها أساساً في خدمة المصلحة العامة ، وتحاول أن ترفع من المستوى العام للشعب ، وكان لها سلطان كبير على الرأي العام السوري تجمع تحت لوائها طلاب الجامعة والاتحادات والعمال وتنظيمات الشباب ، وجمعيات الصحفيين والمحامين والمهندسين والمدرسين وهيئات ثقافية مختلفة ، وكان غرضها حماية التقدم واللجوء إلى إجراءات إيجابية لعلاج الصحافة المنزلة في ركاب الاستعمار والحكومة الوصولية ، وبالتالي لخلق جو معتدل يقرب البلاد السورية من أهدافها الديمقراطية وغاياتها الوطنية الحقّة وتصبح عاملاً قوياً وفعالاً ضد السيطرة الاستعمارية .

وكانت هذه الصحف تتمتع بثقة الشعب تمتعاً تاماً ، وتجمع الرأي العام من حولها فأصبحت قادرة بمضى الزمن على تحقيق أمانى البلاد الوطنية . وقد تبع الانتصار الكامل للقوى الوطنية بعد الانتخابات العامة ، وانتخاب

مجلس النواب للرئيس شكري القوتلي عام ١٩٤٣ استعداد تام من قبل الصحافة الوطنية ، لقيادة الرأي العام السوري والسير به خطوات واسعة نحو الاستقلال والضغط على القوى الأجنبية الإنجليزية والفرنسية للجلاء عن سوريا .

فقد دعا شكري القوتلي أصحاب الصحف ورؤساء التحرير في بداية حكمه ، لتوحيد الجهود لكي تصل الحكومة إلى تعاون وثمر مع الرأي العام السوري لتوطيد حكم وطني يقاوم الاحتلال الفرنسي والإنجليزي ، واقتنع رؤساء التحرير إقناعاً تاماً بقيمة العمل الوطني الممهد للوصول إلى أهداف الأمة السورية في هذه الفترة ، وبالتالي ابتعدوا عن ميدان السياسة الدولية بقدر الإمكان حتى لا تتشابك مصلحة الوطن مع المصالح الاستعمارية فلا تصل البلاد في النهاية إلى غايتها المنشودة ، وأن يحتفظوا بمصلحة الوطن كمصدر للإلهام في الكفاح ضد الاستعمار .

كان على حكومة شكري القوتلي أن تولي عنايتها للحرية الصحفية للتعبير عن آمال الشعب الوطنية التي حارب من أجلها سنين طويلة لاسترجاعها من أيدي المستعمرين وليشق طريقه الديمقراطية على ضوئها .

وكان من الطبيعي أن تتقدم حرية الصحافة خطوات واسعة إلى الأمام في هذه الفترة الوطنية بعد أن خنتها السلطات الفرنسية وحاول وأدها الشيخ تاج الدين الحسيني . فقد راعى شكري القوتلي أن تكون حرية الصحافة مصونة رغم القوانين الصحفية الموجودة ، والتي تحمل بين طياتها الضغط على الصحافة ، والتي لم تتغير بتأثير السياسة الفرنسية المستعمرة لذلك عمد شكري القوتلي إلى إلغاء القرار الصادر في عام ١٩٤٠ برقم ١١١ والذي يحدد من حجم الصحيفة اليومية ، ويخفض من عدد صفحاتها بالقرار الجمهوري رقم ٢٣٥ الصادر في ٨ / ٥ / ١٩٤٦ بعد أن حصلت سوريا على الاستقلال التام عقب الثورة السورية الكبرى ، وبعد ذلك ألغى باقي القوانين المقيدة للحرية الصحفية بمرسوم اشتراعي جمهوري ثم إصدار بالمرسوم الاشتراعي رقم ٥٠ ويتضمن أحكام تنظيمية تتصل بالدستور والحريات وبذلك كتب للصحف أن تنطلق من إسارها الذي قيدت به أثناء الاحتلال الفرنسي على سوريا .

مصادر البحث ومراجعته

١ - وثائق لم تنشر (محررة باللغة الفرنسية)

- (١) تقارير عن الصحافة السورية منذ سنة ١٩٢٠ حتى سنة ١٩٤٠ في فترة الانتداب على سوريا قدمتها وزارة الخارجية الفرنسية إلى لجنة الانتدابات بعصبة الأمم بجنيف .
(ب) وثيقة قدمها الطلاب السوريون في تولوز إلى لجنة الانتدابات على سوريا ولبنان بعصبة الأمم بجنيف :

٢ - وثائق مطبوعة

- (١) محمد كرد علي - المذكرات - أربعة أجزاء . مطبعة الترقى عام ١٩٤٨ بدمشق . الطبعة الأولى .
(ب) فخري البارودي - المذكرات - جزء واحد . مطبعة الترقى عام ١٩٥١ بدمشق . الطبعة الأولى .
(ج) الجريدة الرسمية - المجموعة كلها - من عام ١٩١٨ - ١٩٤٧ .

٣ - مراجع حية

- (١) حديث يتصل بتاريخ الصحافة السورية مع السيد محب الدين الخطيب . (مدير الجريدة الرسمية في الحرب العالمية الأولى والصحف السوري الوطني في عهد السلطان عبد الحميد الثاني حتى عهد الانتداب الفرنسي) .
(ب) حديث يتصل بتاريخ الصحافة السورية مع السيد / منير الريس في عهد الانتداب صاحب صحيفة بردي .
(ج) حديث يتصل بتاريخ الصحافة السورية مع السيد / نشأت التخلي . صاحب صحيفة عصا اللجنة . ومدير مجلة الجندى الأسبوعية .

٤ - قوانين صحفية

- (١) قانون المطبوعات العثماني عام ١٩٠٨ والمعدل في عام ١٩١٢ وبقي ساري المفعول حتى سنة ١٩٢٤ .

- (ب) قانون المطابع العثماني عام ١٩٠٨ وبقى ساري المفعول حتى ١٩٢٤ .
 (ج) قانون جرائم المطبوعات عام ١٩١٤ وبقى ساري المفعول حتى سنة ١٩٢٤ .
 (د) قانون المطبوعات السوري والمطابع في الاتحاد السوري عام ١٩٢٤ .
 (هـ) ذيل قانون المطبوعات السوري عام سنة ١٩٢٤ . (صدر بقرار رقم ١٦٣٠ في ٢٧ آيار مايو) سنة ١٩٢٤ بيروت من المفوضية العليا الفرنسية .
 (و) ذيل لقانون المطبوعات السوري عام ١٩٣٠ صدر في أول أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٣٠ بدمشق من الشيخ تاج الدين الحسيني .

٥ - كتب تاريخية

- (١) الفيكونت فيليب دي طرازي : تاريخ الصحافة العربية الجزء الرابع .
 (ب) خليل صابات : تاريخ الطباعة في الشرق العربي .
 (ج) محمد جميل بهيم : قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور . جزءان . الطبعة الأولى . مطبعة دار الكشف بيروت سنة ١٩٤٨ .
 (د) محمد عزت دروزة : حول الحركة العربية الحديثة . سبعة أجزاء . مطبعة البابا . والطبعة العصرية بيروت وصيدا سنة ١٩٥٠ .
 (هـ) ساطع الحصري : محاضرات عن نشوء القومية العربية . مطبعة دار العلم للملايين سنة ١٩٥٦ .
 (و) جورج أنطونيوس : بقطة الأمة العربية . تعريب على حيدر الركابي مطبعة الترقى سنة ١٩٣٨ .
 (ز) نجيب الأرمنازي : سوريا من الاحتلال حتى الجلاء سنة ١٩٥٤ . معهد الدراسات العربية العالية .
 (ح) خالدى وفروخ : التبشير والاستعمار في البلاد العربية الطبعة الثانية سنة ١٩٥٧ بصيدا .
 (ط) أديب مروة : الصحافة العربية . مطبعة فضول الحديثة سنة ١٩٦١ بيروت .
 (ي) وجيه الحفار : الدستور والحكم في الجمهورية السورية مطبعة الإنشاء سنة ١٩٤٨ .
 (ك) محمد أسعد طلس : محاضرات عن الشيخ عبد القادر المغربي سنة ١٩٥٨ . معهد الدراسات العربية العالية .

١٥٩

- (ل) مصطفى الشهابي : محاضرات عن الاستعمار جزأين سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٥٧ .
معهد الدراسات العربية العالية .
- (م) أمين سعيد : النهضة الحقيقية لثورة العرب الفكرية قبل عام ١٩١٤ .
مطبوعات القاهرة .
- (ن) علي حاج بكري : العقلية العربية بين الحريين عام ١٩١٨ و ١٩٣٩ .
مشروعات دار الرواد بيروت .
- (س) فريدريك زريق : نهضة العرب التحررية ، فالاستقلال ، فالدولة . مطبعة
ابن زيدون بدمشق عام ١٩٤٩ .

٦ - كتب أدبية

- (أ) شفيق جبري : محاضرات عن محمد كرد علي . معهد الدراسات العربية
العالية سنة ١٩٥٧ .
- (ب) مصطفى شاكر : القصة في سوريا عام ١٩٥٧ معهد الدراسات العربية
العالية .
- (ج) مكتبة صادر بيروت : الأمير شكيب أرسلان . مطبعة المناهل سنة ١٩٥٠
بيروت .
- (د) أحمد الشرباصي : شكيب أرسلان داعية العروبة والإسلام . المؤسسة المصرية
العامة سنة ١٩٦٣ .

٧ - مقالات في صحف ومجلات

- (أ) محمد كرد علي : النهضة الشرقية الحديثة أظهر مظاهرها وأبقى آثارها .
المقتطف ص ١٢٩ شباط (فبراير) عام ١٩٢٧ .
- (ب) وليم كانتسفليس : التعليم والصحف . المقتطف ص ٤٩٢ عام ١٩٢٧ .
- (ج) سامي الجرديني : الصحافة والتعليم . المقتطف ص ١٣٦ عام ١٩٢٣ .
- (د) شكيب أرسلان : نهضة العرب العلمية في القرن الأخير . مجلة المجمع العلمي
العربي ص ٤١٥ سنة ١٩٤٧ . التعليم . المقتطف ص ١٤٣
عام ١٩٢٧ .
- (هـ) جميل صليبا : انتشار التعليم في سوريا . مجلة دمشق العدد ٩ ص ٢٥
سنة ١٩٤٠ .

- (و) مجلة الفطرة : الصحافة رسالة التطور الثقافي في بلاد الشام بين الحريين
العالميتين العدد ١٤ سنة ١٩٥٣ .
- (ز) لمة العرفان : الصحافة والحكومة العدد ١٠ ص ٨١٤ سنة ١٩٢٥ .
واجب الصحافة العدد ١٠ ص ٧٠٩ سنة ١٩٢٥ .
- تعطيل الرأي العام والعهد الجديد العدد ١١ ص ٦٧١
سنة ١٩٢٥ .
- الصحافة والأدب العدد ١٢ ص ٣١١ سنة ١٩٢٥ .
- الصحافة ومشاركوها العدد ١٤ ص ٤٣٨ سنة ١٩٢٥ .

٨ - صحف دورية يومية

- (ا) صحيفة فتي العرب - المجموعة كلها منذ نشأتها حتى سنة ١٩٤٧
- (ب) صحيفة الأيام - المجموعة كلها » » » » »
- (ج) صحيفة القبس - المجموعة كلها » » » » »
- (د) صحيفة الإنشاء - المجموعة كلها » » » » »
- (هـ) صحيفة النضال - المجموعة كلها » » » » »
- (و) صحيفة بردى - المجموعة كلها » » » » »
- (ز) صحيفة النصر - المجموعة كلها » » » » »
- (ح) صحيفة الكفاح - المجموعة كلها » » » » »
- (ط) صحيفة الفباء - المجموعة كلها » » » » »
- (ي) صحيفة فتي العرب - المجموعة كلها » » » » »
- (ك) صحيفة الجهاد - المجموعة كلها » » » » »
- (ل) صحيفة الأهالي - المجموعة كلها » » » » »
- (م) صحيفة الشعب - المجموعة كلها » » » » »

الصحف والمجلات

الصادرة في الجمهورية السورية في الفترة من ١٩١٨ حتى ١٩٤٧

صحف يومية بدمشق

الاستقلال العربي . لسان العرب . سورية الجديدة . الحياة . حرمون ، الصحة العمومية .
المفيد . العقاب . الحمارة . العاصمة (رسمية) . الانقلاب . الكنانة . الإعلانات . الفجر .
الأردن . الفلاح . الطبل . الدفاع . في العرب . الحق . المحيط . العفريت . الشرق . ألف باء .
العمران . أبو نواس العصري . الأنوار . الفيحاء . الحق . الحاكمة . حط بالخرج . المفيد .
أبو العلاء المعري . وادي بردى . المصور . بريد الشرق . الميزان . المصارع . العالم . الأصمعي .
الأنباء . الصحراء المصورة . المستقبل . الشعب . السهام . الحياة المصورة . الحياة الأدبية .
الاستقلال . المرصاد . الخازوق . أبو نواس . القبس . الأمة . الثروة . المقتبس . الرأي العام .
الأيام . الكوميديا . القلم . الجزيرة . العمل القوي . النضال . الكفاح . الإنشاء . النصر . البلد .
الأخبار . بردى . اليقظة . الوحدة العربية . النضال . البعث . العالم العربي . آخر دقيقة .
الحضارة . المنار . الحقوق السياسية . الجمهورية . النهضة . الأحرار . الاتزان . الأمل .
الصرخة . الرابطة الإسلامية . الأسلوب والثقافة . الزمان .

صحف يومية ببلدية حمص

جواب الكردي . التنبيه . في الشرق . السمير . صدى سوريا . التوفيق . السوري الجديد .

صحف يومية ببلدية حماه

حماة . نهر العاصي . التوفيق . الإنحاء . الهدف . الشعب .

صحف يومية ببلدية حاب

العرب . حلب (رسمية) . الصاعقة . حقوق البشر . النهضة . الراية . المصباح . البريد السوري .
الفرات . الوطن . العدل . الأمة . الآمال . سورية الشمالية . شفق . المرسح . الترقى السوري .
الكلمة . الوقت . الميثاق . الثعبان . الاتحاد . على كيفك . التاج . السلام . الأمل .

١٦٢

الجهاد . وحدة . الدستور . الضياء . التقدم . برق الشمال . النذير . الإصلاح . الحوادث .
الشباب . الوقت . النداء . الجهاد العربي .

صحف يومية بالإسكندرونة وإنطاكية

الخليج . صدى الإسكندرونة (باللغة الفرنسية) . إنطاكية .

صحف يومية بمدينة دير الزور

جول (رسمية) . صوت الفرات .

صحف يومية بمدينة القنيطرة

مارج .

صحف يومية بمدينة اللاذقية

ما صنع الحداد . النهضة الجديدة . اللاذقية . الصدى العلوي . الزمر . المنار . النشرة الشهرية
للأعمال الإدارية (رسمية) . النحلة . الاعتدال . جريدة دولة العلويين (رسمية) . صدى اللاذقية .
الرخائب . الإرشاد . الجلاء . الأدهمية (بمدينة جبلة) .

صحف يومية بمدينة السويداء

الجيل .

صحف يومية بمدينة اللاذقية

اللواء

صحف يومية باللغة الفرنسية بدمشق

له زيكو Les échos . لوماتان Le matin . بريد سوريا Courrier de la Syrie .
الدونيل Dardanil

صحيفة باللغة الأرمنية بدمشق

يبرد yabrad

صحف باللغة التركية بالإسكندرونة واللاذقية

يكي كون Yeni gün . قرة كوز Kara günz دوغروبول .

مجلات أسبوعية وشهرية بدمشق

القلم العربي . المدرسة . المجلة . الفلاح . القلم . الشرائع . التربية والتعليم . نور الفيحاء . العلوم . الحياة . الطرائف الروائية . النجاح . 'مجلة المجمع العلمي' . مجلة الشرطة . مجلة الرابطة الأدبية . النشرة الشهرية لغرفة تجارة دمشق . العاصمة (رسمية) . الروايات العصرية . اللطائف السورية . الربيع . معارف دمشق . مجلة المعهد الطبي العربي . سمير الشبان . الكرباج . مارستان الأفكار . الحياة الأدبية . الطب الحديث . الصباح . العصا لمن عصى . مجلة الإعلانات السورية . النهضة السورية . مجلة الأحد . العالم . الدنيا . المقتبس . المضحك المبكى . له زيكو (باللغة الفرنسية) . لسان الأحرار . النظام . الصباح . السياسة . الدستور . الشورى . الحسام . الشعلة . الطليعة . القضاء . الليالي . الفنون الجميلة . الإنسانية . الجامعة الإسلامية . كوميديا . مجلة الآثار المفيدة . الأحداث . الأسبوع المصور . مجلة أعظم حاجة الإنسان . أنوار . الأوقاف الإسلامية . مجلة البعث . البكالوريا والسرتفيكا . التمدن الإسلامي . الثقافة . الثقافة الموسيقية . جلسات المجلس النيابي السوري . مجلة الجندي . الجورنال الأسبوعي . الحياة الزراعية . دمشق . الصباح . المجلة الزراعية السورية . الشروق . الصدى الاقتصادي . الصرخة . العندليب . الفضيلة . الفكر . القلم المصور . كل جديد . المعرفة . مجلة المرأة . لسان الطلبة . المعلمون والمعلمات . مجلة معهد الحقوق العربي . المناهج . الناقد . النشرة الاقتصادية لغرفة تجارة دمشق . النشرة الرسمية للغرف الصناعية السورية . نقابة المحامين . اليقظة العربية .

بمدينة اللاذقية

العلوى . مجلة الأبحاث القضائية . النشرة الاقتصادية . النور . المرشد العربي . الأمانى .

بمدينة صافيتا وقلعة القلمرس

التجدد . الباستيل الجديد .

بمدينة حمص

جادة الرشاد . دوحة المياس . الأمل . البحث .

بمدينة حماه

المجلة البيطرية . الزراعة الحديثة . الوحي . المرأة . النواير .

بمدينة حلب

مجلة الشركة الزراعية . الشعلة . النشرة الشهرية لغرفة التجارة حلب . حديقة التلميذ .
الكشاف العربي . الجريدة الزراعية . مجلة المحاماة . المجلة الحقوقية . مجلة القربان المقدس .
الرحمة . الحديث . الفجر . الاعتصام . الجامعة الإسلامية . رسالة العمال . الشهاب . الضاد .
الطفل . الكلمة . العاديات السورية . النشرة السنوية لدار الأيتام الإسلامية .

فهرس الأعلام

الأحرار (صحيفة) ٦٥ ، ٧٠
 الأحرار المصورة (صحيفة) ٦٥ ، ٧٠
 الأخبار (صحيفة) ١٥٠
 الأدهمية (صحيفة) ٦٨
 الأردن (صحيفة) ١٢ ، ٩٢
 الأردن (مملكة) ٢٧ ، ٥٦
 الأسبوع المصورة (مجلة) ١٠٧
 الاستقلال (صحيفة) ١٢ ، ٦٨ ، ٩٢ ،
 ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ،
 الاستقلال العربي (صحيفة) ١١٨ ، ١٢٥ ،
 ١٢٩ ، ١٣٢ ،
 الأسرة الأدبية (صحيفة) ٩٢
 الأسلوب (صحيفة) ٩٧ ، ١٠٠
 الاعتصام (مجلة) ٧٢
 الإعلانات السورية (مجلة) ٧١ ، ٩٢
 الإصلاح (صحيفة) ١١٥ ، ١٥٠
 الأصمعي (صحيفة) ١٠٦
 الأقلام (صحيفة) ١٢
 الآمال (صحيفة) ٣٤
 الأمل (صحيفة) ٩٧ ، ١٠٠
 الأنباء (صحيفة) ٦٩ ، ٨٦
 الإنسانية (صحيفة) ١١٠
 الإنشاء (صحيفة) ١١٥ ، ١٥٠
 الأهالي (صحيفة) ٦٨ ، ٦٩ ، ٩٧ ،
 ١٠١ ، ١٠٧ ، ١١١ ، ١١٧ ، ١١٨ ،
 ١١٩ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٩ .
 الأيام (صحيفة) ١٠ ، ٦٩ ، ٩٢ ، ٩٣ ،
 ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ،
 ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ،
 ١١١ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ،
 ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ،

أ

أبائيل (صحيفة) ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣١
 إبراهيم هنانو ٣٢ ، ٦٦ ، ٨٥
 أبو نواس (صحيفة) ٦٨
 أبو نواس العصري (صحيفة) ٣٤ ، ٤٤
 أحمد العيناني ٦٨
 أحمد اليوسف ٤٧
 أحمد كرد علي ١٩ ، ٤٤
 أحمد ناي (الدمام) ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ،
 ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ،
 إدارة المعارف ٢٥ ، ٤٦
 إدمون رباط ٧٢
 أديب التنكجي ٧٠
 أديب طيار ٧٢
 أرسانيوس حداد (مطران) ٣٤
 إرواد (جزيرة) ١١٩
 أسير باسيلي ٧٠
 أسكندرون (بلد) ٣٤ ، ٥٢ ، ٦٩ ، ٨٨ ،
 ٩٤ ، ١١٤ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ،
 ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩
 إعلان حقوق الإنسان ٥٨
 أغناطيوس سعد (قس) ٧٢
 الأبحاث القضائية (مجلة) ٧٢
 الاتحاد (صحيفة) ٦٩ ، ٩٧ ، ٩٨ ،
 ١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ،
 ١١٧ ، ١١٨ ، ١٤٩
 الاتحاد الإسلامي (صحيفة) ١٣ ، ٩٢
 الاتزان (صحيفة) ٩٧ ، ١٠٠
 الاجتهاد (صحيفة) ١٠٧
 الأحد (صحيفة) ١٤٩ ، ١٥٢

١٦٦

١٤٢ ، ١٥٠

البحر الأبيض المتوسط ١٢٤

البدايع (مجلة) ١٢٢

البريد السوري (صحيفة) ١٢

البشير (صحيفة) ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣١

البلاد (صحيفة) ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٢

البلاد الحجازية (بلد) ١٧٠

التاج (صحيفة) ٦٨

التجدد (مجلة) ٧٢

الترقي السوري (صحيفة) ٥٢

التربية والتعليم (صحيفة) ١١ ، ٢٥

التقدم (صحيفة) ١٢ ، ٩٧ ، ١٠١ ،

١٠٧ ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٢٥ ، ١٣٠

التملن الإسلامي (صحيفة) ١٠٧

التوفيق (صحيفة) ١٤٩

الثقافة (صحيفة) ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠١ ،

١٠٨

الثورة الفرنسية ٥٨

الجامعة الإسلامية (مجلة) ١١١

الجليل (صحيفة) ١٤٩

الجريدة الزراعية (مجلة) ٧١

الجزائر (بلد) ٧٢ ، ١٣٧

الجزيرة (بلد) ١١٨ ، ١٢٣ ، ١٢٥

الجزيرة (صحيفة) ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ،

١٠٧ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ،

١٢٦ ، ١٣٢ ،

الجهاد (صحيفة) ٦٨ ، ٦٩ ، ٩٧ ، ١٠٠ ،

١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٧ ،

١١٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ .

الجوالب (صحيفة) ٦٥ ، ٧٠

الهندى (مجلة) ١١٧

الحديث (مجلة) ٧٢ ، ١٣٣

الحرب العالمية الأولى ٩ ، ١١ ، ١٢ ،

١٤ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٦ ،

٤٤ ، ٨١ ، ٨٦ ، ٩٦ ، ١٣٤ ،

١٣٨ ، ١٥١ ، ١٥٢

الحرب العالمية الثانية ١٠ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ،

١٤٧ ، ١٥٣ .

الحسام (صحيفة) ٩٧ ، ١٠١ ، ١٠٧

الحسجة (بلد) ٦٢ ، ٦٩

الحق (صحيفة) ١٢ ، ٥٢ ، ٩٢ ،

الحقائق (صحيفة) ١٣ ، ٩٢ .

الحوادث (صحيفة) ١١٥

الحياة (صحيفة) ٢٥

الحياة الأدبية (مجلة) ٧٠

الحياة المصورة (صحيفة) ٧٠

الحازوق (صحيفة) ٦٨ ، ٦٩ ، ٨٧

الدردنيل (صحيفة) ١١٤

الدستور (صحيفة) ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠١ ،

١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٧ ، ١١٩ ، ١٢٥ ،

١٢٩ ، ١٥٠

الدفاع (صحيفة) ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٠ ،

١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٥ ،

١٢٩

الرابطة (صحيفة) ١٣١ ، ١٣٢

الرابطة الأدبية (مجلة) ٧٠ ، ٩٢

الرابطة الإسلامية (صحيفة) ٩٧ ، ١٠٠ ،

الرابطة المصرية (مجلة)

الرأى العام (صحيفة) ١٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ،

٦٤ ، ٨٥ ، ٩٢ ،

الراية (صحيفة) ١٢ ، ٣٠

الربيع (مجلة) ٧٠

الرحمة (مجلة) ٧٢

الرسالة (صحيفة) ١٠٨

الروايات العصرية (مجلة) ٧٠

الزراعة (مجلة) ١٢٣

الزراعة الحديثة (مجلة) ٧١

الزمان (صحيفة) ٩٢ ، ١١٠

الزمر (صحيفة) ٣٤

السراج [رئيس لجنة رابطة الطلاب بفرنسا

سنة ١٩٣٢] ٩٥

المكتب العربي (نشرة) ١٢٣
 المنار (صحيفة) ٣٤
 الميثاق (صحيفة) ١١٨ ، ١١٧
 الميزان (صحيفة) ٩٢
 النجاح (صحيفة) ٧٠
 النداء (صحيفة) ١٠٠
 النذير (صحيفة) ١١٨ ، ١١٧ ، ١١٥ ، ١٢٩ ، ١٢٥
 النشرة الاقتصادية (مجلة) ٧٢
 النشرة الشهرية (مجلة) ٧١
 النصر (صحيفة) ١٤٢
 النضال (صحيفة) ١٤٩ ، ١٤٥ ، ١٤٢
 النظام (صحيفة) ١٠١ ، ٩٦ ، ٨٧ ، ٦٨ ، ١١٢ ، ١٠٥
 النهضة (صحيفة) ٩٧ ، ٣٩ ، ٣٠ ، ١٢ ، ١٠١ ، ١٢٧ ، ١٢٦ ، ١٠٧ ، ١٠١
 النهضة السورية (مجلة) ٧١
 النور (مجلة) ٧٢
 الهلال (مجلة) ١٠٨
 الوحدة (صحيفة) ٩٩ ، ٩٧ ، ٧١ ، ٦٩ ، ١٠٧ ، ١٠٢ ، ١٠٠
 الوحي (مجلة) ٧١
 الوطن (صحيفة) ١٢
 الوقت (صحيفة) ١٠٧ ، ١٠١ ، ٩٧ ، ١٥٢
 الولايات المتحدة الأمريكية . ٣٥ ، ١٩
 اليابان ١٩
 إلياس خليل تروتر ٧٠
 إلياس ساسون ٢٥
 إلياس غالي (القس) ٧٢
 أمين تاج الدين ٦٨
 أمين سعد ٣٤
 أميون (بلد) ٦٢
 أندريا (جنرال) ٦٠
 أنطاكية (بلد) ٧٠ ، ٦٩ ، ٥٢ ، ٣٤ ، ١٠٨ ، ١٠٧ ، ١٠٥ ، ٩٤

١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٤٢ ، ١٥٠
 القرآن الكريم ١٠٨
 القربان المقدس (مجلة) ٧١
 القسطنطينية (بلد) ٧٥ ، ١٥
 القلم (صحيفة) ١١٦ ، ١١٥ ، ٩٢ ، ٢٥
 القنيطرة (بلد) ٦٩ ، ٥٢ ، ٣٤ ، ٣٣
 الكرباج (مجلة) ٧٠
 الكشاف العربي (صحيفة) ٧١
 الكفاح (صحيفة) ١٤٩ ، ١٤١
 اللاذقية (بلد) ٥٦ ، ٥٢ ، ٣٤ ، ٣٢ ، ٧٢ ، ٨٨ ، ١٠٧ ، ١١٨ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٢٦
 اللاذقية (صحيفة) ٤٤ ، ٣٤
 اللطائف السورية (مجلة) ٧٠
 ألنبي (مارشال) ١٩
 اللواء (صحيفة) ١٠٧
 الليالي (مجلة) ١١٠
 ألمانيا (بلد) ١٣٨ ، ١٣٦
 المجلة (صحيفة) ٢٥
 المجمع العلمي (مجلة) ٧٠
 الحجة البيطرية (مجلة) ٧١
 المدرسة (صحيفة) ٩٢ ، ٢٥ ، ١٢
 المدرسة الفاروقية (صحيفة) ٧١
 المرسح (صحيفة) ٨٦ ، ٣٤ ، ٣٠
 المرصاد (صحيفة) ٦٨
 المستقبل (صحيفة) ٩٢ ، ٧٠ ، ٦٩
 المشكاة (صحيفة) ١٣
 المصباح (صحيفة) ٧١ ، ٣ ، ١٢
 المضحك المبكى (مجلة) ٩٥ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٧ ، ١٤٦
 المعهد الطبي العربي (مجلة) ٧١
 المفيد (صحيفة) ٩٢ ، ٣٠
 المقتبس (صحيفة) ١٥ ، ١٣ ، ١٢ ، ٣٧ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٩٢ ، ٦٩ ، ٦٤ ، ٦٠
 المقتبس (مجلة) ٩٢ ، ١٣

توفيق جانا ٧٠

تونس ١٣٧

تيسير ظبيان ١٠٧

ج

جاد كوين ٧٢

جادة الرشاد (مجلة) ٧١

جبل اللوز ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٢ ، ٤٤ ، ٤٨ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٦ ، ١٢٥ ، ١٢٣ ، ١١٨ ، ٨٨ ، ١٤١

جاك توم فادن ٩٣

جبلية (بلد) ٥٢ ، ٦٨ ، ٦٩

جلال قدرى ٦٨

جمال باشا ١٣٨

جمعية الرابطة الأدبية ٧٠

جميل الإلشى ٣٣ ، ١٤٤

جميل صليبا ١٠١

جميل مردم ٩١ ، ١١٦ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٤٩ .

جنيف ٣٥ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠٦

جورج فارس ٧١

جورج قطيبي ٤٤

جورج مدني ٧٠

جورجي زيدان ١٠٨

جون (صحيفة) ٩٢

ح

حاكم نصرى ٧٠

حبيب كحالة ٤٤ ، ٤٦ ، ٦٣

حديقة التلميذ (مجلة) ٧١

حرمون (صحيفة) ١٢ ، ٩٢

حسن الحكيم ١٤٤

حسن سهيل العجلاني ٧١

حسنى البرازى ٦٢ ، ٦٦ ، ١٤٤

أنطاكية (صحيفة) ٦٩ ، ٧٠

أنطون يوسف كى شعراوى ٣٤ ، ٤٤ ، ٦٣ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٦

أنيس سلوم ١٣ ٥٦

أوبوا (سفير فرنسى)

أوريان (صحيفة) ٦٥

إيطاليا ١٩

ب

باريس ١٩ ، ٣٧ ، ١٠٩ ، ١١٦

بدر الدين الصفدى ٢٥

بردى (صحيفة) ١٣٩

برق الشمال (صحيفة) ١٠٦ ، ١١٨ ، ١٢٥ ، ١٢٦

بافور تصريح ٣٥

بريد سوريا (صحيفة) ٩٧ ، ١٠٢ ، ١٠٧

بريطانيا ١٩ ، ٢٠ ، ١٥٠

بسيم مراد ٦٨

بعلبك (بلد) ٩٢

بهاء الدين الكاتب ٥٢

بيروت ١١ ، ٣٨ ، ٤١ ، ٤٨ ، ٥٢ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٨٣ ، ٩٤ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩

بيروت (صحيفة) ١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٣٢

يو ١٣٣ ، ١٤٠

بيير ألب ٦٠ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٩٧

ت

تاج الدين الحسينى ٦٠ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٨٣ ، ٩٢ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٩

١١٢ ، ١١٣ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥

تركيا ١٩ ، ١٢٤

توفيق اليازجى ٤٤ ، ٦٣

١٧٠

٧٢ ، ٧٦ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ٩٤ ،
٩٦ ، ٩٨ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٥ ،
١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ،
١١٨ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٣٣ ، ١٤٩ ،
١٥٠ ، ١٥٢

دمشق (صحيفة) ١٣٨
دوحة الميماس (مجلة) ٧١
دوغروبول (صحيفة) ١٠٧
دوما (بلد) ٦٢
دومارتيل ٩٧ ، ١٠٩
ديبا (صحيفة فرنسية) ٥٨
ديرالزور (بلد) ٣٤ ، ٥٢ ، ٦٩

ر

راشد البرازي ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧
راغب العثماني ٦٨ ، ٨٩ ، ١٣٢
رشيد رضا ٣٧
رضا الركابي ١٨
روبيردوكي ٩٣
رؤوف الأيوبي ٦٥
رياق (بلد) ٢١

ز

زكي الخطيب ١٩
زكي عثمان ٧١

س

سامي السراج ٣٠
سامي الكيالي ٧٢ ، ١٣٣
سامي مردم بك ٤٧
سان ريمو (مؤتمر) ١٩
سراي (مفوض فرنسي) ٤١ ، ٥٣ ، ٥٧ ،
٥٨ ، ٥٩ ، ٨٢
سلامة الأغواني ٧٠
سعد الله الجابري ٦٢ ، ١٤٩
سلطان الأطرش ٥٧ ، ٥٨ ، ١١٩

حسين (الملك) ١٤ ، ١٥
حط بالخرج (صحيفة) ٩٢
حقوق البشر (صحيفة) ١٢
حقى العظم ٣٣ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٩١ ، ٩٤ ،
١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٥١

حلب ١٠ ، ١٢ ، ٢١ ، ٢٥ ، ٢٨ ،
٢٩ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٨ ، ٤٢ ، ٤٤ ،
٤٧ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٦٢ ،
٦٣ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٢ ،
٧٦ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٤ ، ٩٧ ، ١٠١ ،
١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٢ ، ١١٥ ، ١١٨ ،
١٢٥ ، ١٣٣ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ،
حماة ١٣ ، ٣٤ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٦٩ ،
٧١ ، ٩٠ .

حمص (بلد) ٣٤ ، ٥٢ ، ٦٩ ، ٧١ ،
٩٤ ، ١٠٦ .

حمص (صحيفة) ١٠٦
حنا خباز ٧١

خ

خالد العظم ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ،
خربة الغزالة (بلد) ٣٣
خليل المجليل ٣٤
خليل صابات ٢٦
خليل مردم بك ١٠١

د

داغستاني ١٠١
دانتر (جنرال) ١٤١ ، ١٤٢ ،
دمشق ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٥ ،
١٨ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ،
٢٨ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٨ ،
٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ،
٤٧ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٧ ،
٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ،
٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ،

١٥٤ ، ١٥٥ .

شيلي (بلد) ٣٥

ص

صادق باشا (ولى) ١٣

صافيتا (بلد) ٧٢

صالح العلى ٣٢

صبحى الطويل ٣٤

صبحى بركات ٣٢ ، ٤٢ ، ٥٣ ، ٥٥ ،

٥٦ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٨٢ ، ٩١

صدى الإسكندرون (صحيفة) ١٠٧

صدى اللاذقية (صحيفة) ٦٩ ، ٧٠

صوت الأحرار (صحيفة) ١٢٦ ، ١٣١

ط

طه المدور ٤٥ ، ٦٤

طوروس (جبال) ٢٧

طولوز (بلد فرنسى) ٩٥ ، ٩٦

ع

عابد جمال الدين ٣٤

عادل أرسلان ١١٩

عادل كرد على ٣٧ ، ٦٨

عبد الحميد الثانى (السلطان) ٢٦ ، ٣١ ،

٧٦ ، ١٠٩

عبد الحميد الحداد ٣٤ ، ٤٧ ، ٧٠

عبد الرحمن الشهبندر ٤١ ، ١١٩

عبد الرحمن اليوسف ٣٣

عبد السلام صالح ٧٠

عبد القادر الشوا ٧١

عبد القادر العظم ٢٠

عبد القادر إنارة ٧٠

عبد القادر ناصح الملاح ٧١

عبد اللطيف الفلاحى ٢٥

عبد الله (الأمير) ٣٩

عبد الله المعز ٧٢

سليم جنبرت ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠١

سمير الشبان (مجلة) ٧٠

سهيل اليماني ١٩

سوريا ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٤ ، ١٦ ،

١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٦ ، ٢٧ ،

٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٥ ،

٣٨ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ،

٤٥ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ،

٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ،

٦٠ ، ٦١ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ ،

٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٨ ، ٨٣ ، ٨٤ ،

٨٥ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٣ ،

٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠١ ، ١٠٢ ،

١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ،

١٠٩ ، ١١٢ ، ١١٦ ، ١٢٢ ، ١٢٦ ،

١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ،

١٣٨ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٨ ،

١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ،

١٥٥

سوريا (صحيفة) ١٣ ، ٩٢ ، ١٠٧

سوريا الجديدة (صحيفة) ٣١ ، ٤٤ ،

٦٣

سوريا الشمالية (صحيفة) ٣٤ ، ٤٤ ،

٦٣

ش

شاكر الحنبلى ١٣ ، ١٩ ، ٤٤ ، ٤٦ ،

٤٧

شاكر القيم ٤٧

شاكر نعمت الشعباني ٦٨

شريف الأسطه ٧٠

شفق (صحيفة) ٣٤

شفق العقاد ٧٠

شفق شبيب ٥٢

شكرى القوتلى ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٩ ،

فتح الله قسطنطين ٢٥
 فخرى البارودي ١٢٣ ، ١١٣ ، ١٠٩
 فرساي (بلد) ٣٥
 فرنسا ١٩ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٨ ، ٣٢ ،
 ٣٤ ، ٣٨ ، ٤٤ ، ٥٨ ، ٦١ ، ٦٦ ،
 ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٩١ ، ٩٣ ، ٩٥ ،
 ٩٨ ، ١٠١ ، ١٠٩ ، ١١٣ ، ١٢٠ ،
 ١٢٤ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٢ ،
 ١٤٥ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣
 فلسطين ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٧ ، ٣٥ ،
 ٥٦ ، ١٢١ ،
 فوزي الغزي ٦٢ ، ٨٥
 فوزي القاوقجي ٥٧
 فوزي أمين ٦٨
 فيصل (الأمير) ٩ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٦ ،
 ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٤ ،
 ٢٧ ، ٢٨ .

ق

قاسم الهيماني ٥٢ ، ٧٠
 قانون المطابع العثمانى ١٦ ، ٢١
 قانون المطبوعات العثمانى ١٦ ، ١٧ ، ٢٠ ،
 ٣٣ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٧٤ ،
 ٧٥ ، ٧٦ ،
 قره كوز (صحيفة) ١٠٥ ، ١٠٧

ك

كاترو (جنرال) ١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٤٨
 كامل عياد ١٠١
 كراين (لجنة) ٤٠ ، ٤١
 كرزن ١٨
 كلمنصو ١٨
 كوميديا (صحيفة) ١١١

ل

لبنان ١٦ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٧ ، ٣٥ ،
 ٣٨ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٠ ،

عبد الله النجار ٢٥
 عبد النبي الجيرودى ٤٧
 عبد الهادى اليازجى ٦٨
 عبد الودود الكيالى ٣٠
 عبرت (صحيفة) ٩٧ ، ١٠٢ ، ١٠٧ ،
 عجاج النويهض ٢٥
 عزة دروزه ٤١
 عصبة الأمم ١٦ ، ١٧ ، ١٩ ، ٣٤ ،
 ٣٥ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٤٩ ، ٦٦ ، ٦٩ ،
 ٧٤ ، ٧٧ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٩٣ ،
 ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٢٠ ،
 ١٢٤ ، ١٥١
 عطا الله الأيوبى ١٠٩ ، ١١٢ ، ١١٣ ،
 ١١٤ ، ١٤٧ ، ١٤٨
 عطا الله الصابونى ٧١
 عكا ١٣
 علاء الدين الدروبي ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٣
 على كيفك (صحيفة) ٦٩
 عمر ترمانينى ٧١
 عمر شاكر ٢٥
 عون الله الإخلاصى ٧٢
 عونى عبد الهادى ١٨

غ

غوايبه (جنرال) ٣٠ ، ٦٢
 غورو (جنرال) ١٨ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ،
 ٢٨ ، ٣٣ ، ٣٨ ، ٤١ ، ٤٤
 غوطة دمشق ٦٢ ، ٦٦

ف

فارس الخورى ٦٢ ، ٦٦ ، ١٤٩
 فارس كنج ٦٨
 فايز سلامة ٤٤
 فائق الخطيب ٧١
 فتي العرب (صحيفة) ١٢ ، ٣٠ ، ٦٩ ،
 ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٧ ،
 ١١٤ ، ١١٧

١٧٣

محمود لطفى ٢٥
محى الدين البديوى ٢٥
مديرية الشرطة ٧٠
مديرية المطبوعات ٢٠ ، ٢١ ، ٣٠ ،
مراكش ٢٨ ، ٧٢ ، ١٣٧ ،
مصر ١٣ ، ٣١ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ ،
١٤٣
مصر زاده برهان الدين ٧٢
مصطفى الشهابى ٣٩ ، ٧١
مظهر رسلان ٩١
معارف دمشق (مجلة) ٧٠
معروف الأرنؤوطى ٢٥
معروف الرصافى ١٩
مكتب دمشق القضائى (مجلة) ١١٠
منيب الناطورى ٣٠
منير الرئيس ٥٩ ، ١٣٩ ، ١٤٢ ،
منير العجلانى ٧٠ ، ١٤٦ ، ١٥٣ ،
١٥٤
مهدي الالوجى ٦٨ ، ٧١
ميسلون (معركة) ٢٢ ، ٢٦

ن

نابليون ٣٨
نازك العابد ٢٥
ناصر التهامى ١٩
نجيب الأرمنازى ٢٠ ، ٣٥ ، ٥٧
نجيب الرئيس ٦٨
نجيب كنيذر ٣٠
نشأت التغلبى ١١٧ ، ١٣٩ ، ١٥٢
نشرة التشريع والفقه (صحيفة) ١٠٦
نصر الله طليح ٧٢
نصوح بابيل ٨ ، ٩ ، ١٠
نصرحى البخارى ١٢٥ ، ١٣٠ ، ١٣٢
نصرى بخاش ٥٥
نور الفيحاء (صحيفة) ١٢ ، ٢٥ ، ٩٢

٥١ ، ٦٢ ، ٦٧ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ١٠٦ ،
١٠٧ ، ١٢٦ ، ١٣٦ ، ١٤٨
لسان الأحرار (مجلة) ٦٩ ، ٩٦ ، ١٠١ ،
١٠٧
لسان العرب (صحيفة) ١٢ ، ٩٢
لطفى الحفار ٦٢ ، ٦٦ ، ١٢٥ ، ١٣٢
له زيكو (صحيفة) ٩٤ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ،
٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٧ ، ١٢١ ،
١٤٨ ، ١٤٦
لوماتان (صحيفة) ١٤٦ ، ١٤٩ ، ١٥٢

م

ماجينو (خط حربي) ١٣٤
مارسك ١٣٨
مارستان الأفكار (مجلة) ٧٠
مارج (صحيفة) ٦٩
مارى إبراهيم ٧٠
مارى عبده الشقراء ٧١
متلهوزر ١٣٥
مجلة الشرطة ٧٠
مجلة المحاماة (مجلة) ٧١
محب الدين الخطيب ١٧ ، ١٩ ، ٣١ ،
٣٧
محمد البصمجي ٣٠
محمد أنسى ٢٥
محمد جميل بيهم ٣٧
محمد صبحى العقدة ٤٤ ، ٥٢
محمد على العابد ٩١ ، ٩٤ ، ١٠٤ ،
١٠٥ ، ١١٢
محمد فهمى الحفار ٦٨
محمد كامل ٢٥
محمد كرد على ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٩ ،
٣٧ ، ٤٤ ، ٤٥
محمد محمد دهمان ٧١
محمود جرجى ٧٠
محمود عثمان ٧١

١٧٤

هـ

هاتاي (صحيفة) ١٣٠

هاشم الأناسي ٦٦ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ١٠٩ ،
١١٣ ، ١١٦ ، ١٢٥ ، ١٣٣ ،

١٣٤ ، ١٤٧

هاني أبي مصلح ٢٥

هنري بونسو ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٨٣ ،
٨٦ ، ٩١ ، ٩٧ ،

هنري دوجو قنيل ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ،
٦٢ ، ٦٦ ، ٨٣

و

واثق المزيد ٦٣

وجيه الحفار ٤١ ، ٨٤ ، ٨٨

ولسن (رئيس جمهورية) ١٨

ويغاند (جنرال) ٤١ ، ٤٢ ، ٥٢ ،
٥٣ ، ١٣٥

ي

يكي جون (صحيفة) ٩٤ ، ١٠٧ ،
١١٤

يوسف العظمة ٢٢

يوسف العيسى ٤٤ ، ٩١

يونس بحري ١٣٨

ييلنر (صحيفة) ١٢٥ ، ١٢٧

الانتداب الفرنسي الباب الأول - الفصل الأول

مقدمة	٧
كلمة لنقيب الصحفيين السوريين (نصوح باييل)	١٠ - ٩
الصحافة السورية في العهد الاستقلالي الفيصل	
لحة تاريخية	١٣ - ١١
الصحافة زمن الحكم الفيصل	١٥ - ١٣
جريدة العاصمة الرسمية السورية	١٨ - ١٥
الصحافة السورية وحربها ضد الاستعمار	١٩ - ١٨
تأسيس مديرية المطبوعات وتنظيم الصحف والمطابع السورية	٢٢ - ١٩
نقص أوراق الصحف زمن الأزمة السياسية الداخلية	٢٤ - ٢٣
خاتمة صحيفة للصحافة الاستقلالية	٢٦ - ٢٤

الفصل الثاني

الصحافة الوردية في عهد الانتداب الفرنسي	
حدود سوريا الطبيعية بعد دخول الاستعمار الفرنسي سوريا	٢٧
مقدمة تاريخية	٢٨
الصحافة السورية تحت حكم الجنرال غورو	٣٥ - ٢٨
الرقابة الصحفية زمن حق العظم	٣٨ - ٣٦
إنشاء مكتب للصحافة في المفوضية العليا الفرنسية والمراقبة على الصحف	٤١ - ٣٨
الصحافة زمن الجنرال ويغاند	٤٢ - ٤١
إيقاف نشاط الرقابة الفرنسية على الصحف السورية	٤٣ - ٤٢
تعطيل الصحف وإغلاقها	٤٥ - ٤٤
قانون الصحافة السوري الجديد عام ١٨٢٤	٤٨ - ٤٦
ذيل قانون الصحافة في ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٤	٤٨
شرح ذيل قانون الصحافة في ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٤	٥٢ - ٤٩
حالة الصحافة زمن ويغاند	٥٣ - ٥٢
زمن حكم الجنرال سراي	٥٣
ذيل قرار رقم ٦٩ لعام ١٩٢٥	٥٩ - ٥٤
قرار رقم ٣٠٢ / س	٥٩
زمن هنري دوجوفنيل	٦٠ - ٥٩
قرار رقم ١٣٧ عام ١٩٢٦	٦١ - ٦٠

٦٦ - ٦١	قرار رقم ١٤٦ في ٢٦ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦
٦٧ - ٦٦	زمن هنري بونسو
٧٢ - ٦٧	قرار رقم ١٨١٦ عام ١٩٢٨ حرية الصحافة
	دراسة حرية الصحافة السورية في الفترة من ٣٠ حزيران (يونيو) عام ١٩٢٤
٨٣ - ٧٣	حتى ١٦ شباط (فبراير) عام ١٩٢٨
٨٩ - ٨٣	الصحافة السورية في بداية العهد الدستوري
٩٤ - ٨٩	ذيل لقانون المطبوعات في سوريا
٩٧ - ٩٤	تعطيل الصحف الوطنية واحتجاج السوريين لدى لجنة الانتداب
١٠٦ - ٩٧	الصحافة زمن دوما ريتل
١١٣ - ١٠٧	حالة الصحف زمن الحكم التاجي من عام ١٩٣٤ - ١٩٣٦
١١٤ - ١١٣	صحافة عطا الأيوبي
١١٦ - ١١٥	مرسوم تشريعي رقم ٤٧ لعام ١٩٣٦ خاص بالتأمين

الباب الثاني - الفصل الأول

١٢١ - ١١٧	صحافة المعاهدة السورية
١٢٨ - ١٢٢	الحرية الصحفية
١٣٤ - ١٢٨	فكرة مشروع قانون صحافة خال من القيود الصحفية

الفصل الثاني

١٣٦ - ١٣٥	الصحافة السورية في الحرب العالمية الثانية
١٣٧ - ١٣٦	قرار رقم ١١١ في ٢٢ / ٥ / ١٩٤٠ الخالص بطبع الصحف وبيعها
١٣٨ - ١٣٧	قرار رقم ٣٦٢ الصادر في ٢٣ / ١١ / ٤٠ الخالص بتحليل بيع الصحف
١٤٠ - ١٣٨	خلق صحافة سورية مأجورة للدعاية للقوات الفرنسية أثناء الحرب
	قرار رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٤ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٤٠ الخالص
١٤١ - ١٤٠	بجائزة ورق اللقائف وصنعه
١٤٤ - ١٤١	مرسوم خالد العظم الاشراعي رقم ١١ / لعام ١٩٤١
١٤٥ - ١٤٤	صحافة تاج الدين الحسيني في كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٤١
١٤٨ - ١٤٥	مراسيم اشراعية صادرة عن الشيخ تاج الدين الحسيني
١٥٠ - ١٤٨	مجلس الوزراء بالوكالة والمراسيم التنظيمية
١٥١ - ١٥٠	الصحافة في العهد الوطني الثاني
١٥٦ - ١٥٢	تحليل للصحافة السورية
١٦٠ - ١٥٧	- مصادر البحث ومراجعة
١٦٤ - ١٦١	- الصحف والمجلات الصادرة في فترة الحكم تحت الإنتداب الفرنسي
١٧٤ - ١٦٥	- فهرست الأعلام
١٧٧ - ١٧٥	- فهرست الكتاب الخالص بفترة الحكم تحت الانتداب الفرنسي

تاريخ الصحافة السورية منذ الاحتلال حتى الاستقلال

يبحث هذا الجزء الثاني من الكتاب وضع الصحافة الوطنية في العهد الاستقلالي بعد الحرب العالمية الأولى ، وانحسار الاستعمار العثماني عن البلاد الشامية (سوريا ولبنان والأردن وفلسطين) كما يشرح تاريخ النضال الوطني السوري بعد أن قطع الاستعمار الغربي البلاد الشامية إلى دول متعددة منفصلة ، ثم إلى دويلات صغيرة ، ليطلق جذوة النضال الوطني وينفذ مؤامراته الاستعمارية بعد صدور صك الانتداب عليها من عصبة الأمم ، وجهاد الصحافة الوطنية لتثبيت أقدام الحكم الوطني السوري ، واستبسال رجالها المخلصين في مراحل مختلفة ، وتعرض الصحافة الوطنية للضغط الاستعماري الفرنسي ، والحد من حريتها قبيل الحرب العالمية الثانية بموجب تدابير مشددة لتشديد سيطرة الاستعمار على البلاد السورية إبان الحرب العالمية الثانية ، حتى لا تتمكن البلاد من تكوين رأي عام وطني غيور يقاوم سلطانته وقوته بعد أن وثبت البلاد السورية وثبات جبهة في مراحل الوصول للاستقلال وتسليم أبنائها المخلصين زمام الأمور فيها .